



جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر

2014 - 2000

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

في العلوم السياسية

تخصص : سياسات عامة و إدارة محلية

تحت إشراف:

أ/عكسة عبد الرحمان

إعداد الطالبين:

- بوجاوي رحيم

- وانس نورالدين

أعضاء لجنة المناقشة :

- أ/ بوعزة سعيدة..... رئيسا

- أ/ عكسة عبد الرحمان..... مشرفا و مقرا

- أ/ حمداني لونس..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و عرفان

نحمد الله و نشكره على توفيقنا لإتمام هذا العمل الذي نأمل أن يكون في مستوى بحث أكاديمي.

و نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف عكسة عبد الرحمان على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و على كل توجيهاته و نصائحه القيمة.

و لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من صاحب يونس، أوداشن حنان اللذان ساعدانا في إنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى كل من كرس حياته من أجلنا أبي الغالي

إلى منبع الحياة أمي الغالية

إلى إخوتي مراد، عبد النور، كمال، صبيحة

إلى جميع الأصدقاء و الأحباء.

رحيم

إهداء

إلى كل من كرس حياته من أجلنا أبي الغالي

إلى منبع الحياة أمي الغالية

إلى إخوتي مقران، سفيان، أنيسة

إلى جميع الأصدقاء و الأحباء.

نور الدين

مقدمة :

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية، و ذلك لمساهمته الفعّالة في تلبية الاحتياجات الغذائية، كما تعدّ الجزائر من بين أكبر الدول الغنية بالأراضي الفلاحية، و هذا راجع للطبيعة الجيولوجية و الجغرافية و المناخية لهذه الدولة. ممّا يجعل للقطاع الفلاحي أهمية و دورا في تطوير الاقتصاد الوطني و تنميته بوضع سياسة تنموية تتناسب مع السياسات الفلاحية التي انتهجتها الجزائر باعتمادها على دعم للقطاع المرتكز على إرادتها في النهوض به.

لم تكفي الدولة الجزائرية بتطبيق سياسة تنموية واحدة فقد مرّت بعدة مراحل ،و ذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي مست النظام الاقتصادي الخاص بهذه المرحلة.

حيث انتقلت الجزائر من مرحلة التسيير الذاتي وفقا للنظام الاشتراكي من خلال سياستي التسيير الذاتي و الثورة الزراعية إلى أسلوب المخططات التنموية ،التي تظهر معالم الرأسمالية حيث تمّ فتح مجال دعم الدولة للقطاع الفلاحي عن طريق سياسات فلاحية متنوعة.

إنّ الدعم في إطار برنامج التجديد الفلاحي كسياسة جديدة من بين الوسائل التي تهدف إلى دعم و تمويل المشاريع الفلاحية و ذلك بحسب النشاط الفلاحي. كما تسعى من خلاله إلى تحسين الإنتاج الوطني و الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي، و التقليل من نسبة البطالة و عدم النفاذ إلى الأسواق الخارجية من أجل استيراد المنتجات الغذائية.

و هذا ما يدفع الدولة على الإسراع في القيام بإصلاحات اقتصادية تتماشى مع التحولات الراهنة لذا ركزت الدولة على دور الفلاحة في نمو الاقتصاد الوطني و تقليص من تبعية الجباية البترولية، و إعطاء فرص للفواعل الذين ينشطون في القطاع (الفلاحين، المستثمرين، المجتمع المدني، المنظمات المهنية ... الخ).

و من خلال دراستنا سنركز على البرامج التي انتهجتها الدولة من اجل دعم القطاع الفلاحي الذي شهد تطورا و لاسيما بعد انتعاش الحزينة العمومية، كما سنحاول تقديم حصيلة أولية لسياسات الدعم و كذا أفاقها المستقبلية في حدود 2020.

أهمية الدراسة :

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى لتحليل سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر في ظل المخططات التنموية للإنعاش الاقتصادي.
- تقييم دور الدولة بالنهوض بالقطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة، و من حيث مدى سعيها في تحقيق تنمية فلاحية شاملة و الأمن الغذائي .
- و لقد تم التركيز على تطور الإنتاج الفلاحي و موارده و كذا الصادرات و الواردات و العراقيل التي صاحبت القطاع الفلاحي من عجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وبشكل عام فان هذه الدراسة هو إثراء المجال المعرفي في السياسات العامة بصفة عامة و السياسة الفلاحية هي في وجه الخصوص، و ذلك من أجل توسيع البحث العلمي و إيجاد الحلول للتنمية الفلاحية .

مبررات اختيار الموضوع :

تتنوع مبررات اختيار الموضوع بين الذاتية و الموضوعية.

- أسباب موضوعية:

أهمية الفلاحة في المجتمع الجزائري، كونه الوسيلة الوحيدة في تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي و الذي يعتبر مؤشر لنجاح سياسات الدعم الفلاحي التي انتهجتها الدولة الجزائرية .

- إظهار دور الفلاحة في تحقيق النمو و تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتقليص من تبعية اتجاه ريع المحروقات.

- أسباب ذاتية:

- رغبة الباحث في دراسة موضوع سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة من طرف الدولة، و أهم النتائج التي توصل إليها.

إظهار الإمكانيات الفلاحية المختلفة التي تزخر بها الجزائر، باعتبار القطاع الفلاحي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعول عليها الدولة للخروج من التبعية الغذائية .

أهداف الدراسة :

- تقييم سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة من طرف الحكومة والنتائج المتوصل إليها.
- معرفة مدى تمكن سياسة الدعم المنتهجة في فترة الدراسة من خلال البرامج و الأهداف المختلفة التي حملتها، و ذلك في حل المشاكل المتراكمة التي يعاني منها القطاع الفلاحي.

- المراحل التي مرّ بها القطاع منذ الاستقلال و معرفة حجم اهتمام النخبة الحاكمة لهذا القطاع على حساب باقي القطاعات الأخرى.

- أدبيات الدراسة :

1- كتاب لمحمد خياطي تحت عنوان:

« L'agriculture algérienne de l'ère précoloniale aux réformes libérales actuelles »¹

قام المؤلف بعرض الإمكانيات الفلاحية، و أهم الخصائص التضاريسية التي تميّز الجزائر، كما قام باستعراض تطور الإنتاج خلال مرحلة التواجد الفرنسي في الجزائر، و كذا أهم البرامج و الإصلاحات و التغييرات التي أدخلتها فرنسا على الفلاحة الجزائرية طيلة تواجدها بالجزائر، لينتقل بعدها لذكر أهم التطورات التي عرفها القطاع أفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2003، من حيث البرامج و السياسات و كذا الدعم المقدم من طرف الدولة و كذا تطور الإنتاج أفلاحي، و من جهة أخرى، إلى تطور موارد الفلاحة المختلفة، بالإضافة إلى نصيب الفلاحة من الناتج الداخلي الخام.

2- دراسة للباحث محمد غردي تحت عنوان " القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة".²

تطرقت الدراسة لموضوع القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم، حيث قام الباحث بالتطرق إلى دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية و الإمكانيات المتاحة له في الجزائر، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمة

¹ Mohamed Khiati, « L'agriculture algérienne de l'ère précoloniale aux réformes libérales actuelles », Rouiba : édition ANEP, 2008.

²- محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2011 - 2012).

القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني و كذا توفير مناصب الشغل، و مساهمة القطاع في توفير الاحتياجات الغذائية، كما تطرق إلى مصادر تمويل الاستثمار، و تطور سياسة الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

بالإضافة إلى سياسة الدعم الزراعي قبل 2000 و كذا فترة 1990 و سياسة الدعم الزراعي خلال الفترة 1990-1999، كما تم تقييم سياسة الدعم في ظل المخطط الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و برنامج التطوير أفلحي و التجديد الريفي خلال الفترة 2009-2013.

3- دراسة للباحث بلال خزار تحت عنوان " السياسات الزراعية و آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر¹.

تطرقت الدراسة للسياسات الزراعية، كما تطرقت أيضا إلى واقع القطاع الزراعي في الجزائر من خلال الإمكانيات الزراعية في الجزائر من خلال الموارد الطبيعية، و الموارد البشرية و المالية، كما تكلم أيضا إلى بعض المؤشرات الإحصائية لأداء القطاع الزراعي في الجزائر و الصادرات و الواردات الزراعية، بالإضافة إلى السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر خلال فترة 2000-2009 من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

4- دراسة للباحث مبروك رياش تحت عنوان " تمويل القطاع الفلاحي²

تطرقت الدراسة إلى مكانة الفلاحة في النشاط الاقتصادي، كما تكلم أيضا عن الأهمية الاقتصادية للفلاحة من خلال أنه مصدر القوة العاملة لقطاع الصناعة، و أنه مصدر لتوفير

¹ بلال خزار، السياسات الزراعية و آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة (باتنة : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012 - 2013).

² مبروك رياش، تمويل القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2001-2002).

الغذاء، و أيضا مصدر للعملة الصعبة، كما تطرق أيضا إلى سياسة تمويل القطاع الفلاحي من خلال البنوك و القروض التي تقدمها، و كذا مختلف الصناديق الممولة للقطاع الفلاحي.

5- دراسة للباحث يونس صاحب بعنوان " السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 2000 - 2014 ¹.

تطرقت الدراسة إلى السياسات الفلاحية المنتهجة قبل و بعد التواجد الفرنسي بالجزائر، بالإضافة إلى تطور القطاع الفلاحي من خلال السياسات الفلاحية المتبعة، كما تكلم أيضا على خصائص عوامل الإنتاج الفلاحي، كما تطرقت أيضا إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR) من جهة أخرى، تكلم عن قانون التوجيه الفلاحي 08-16، كما تطرق أيضا إلى سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، في الأخير قام بتقييم النتائج.

6- دراسة للباحثة خديجة عياش تحت عنوان : " سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 " ²

تطرقت الباحثة لموضوع التنمية الفلاحية، و دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تطوير الاقتصاد الوطني، حيث تطرقت في البداية إلى الموارد الاقتصادية للزراعة الجزائرية، الموارد الطبيعية، البشرية، البحث، التكوين، الإرشاد الفلاحي، الدعم المالي، المكننة ثم عنونت مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، كما تكلم في الإصلاحات الزراعية منذ الاستقلال، ثم كتبت أيضا عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و فيه تحدثت عن الإطار القانوني و المالي للمخطط و كيفية تنفيذه، ثم تطبيقه في العمل الميداني، في الأخير تحدثت عن الآفاق الفلاحية في ظل اقتصاد السوق.

¹- يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 2000-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015).

²- خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر . كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011).

- إشكالية الدراسة:

بعد الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط في الأسواق العالمية، و مجيء السيد عبد العزيز بوتفليقة لسدة الحكم سنة 1999، و الذي جاء في برنامجه الاقتصادي إطلاق عدّة مشاريع و برامج إنعاش مختلفة....، و من بينها التي وجهت لقطاع الفلاحة، حيث قامت الدولة بتخصيص ميزانية للقطاع الفلاحي، حيث قامت بإدخال إصلاحات جديدة في القطاع و ذلك بالتوجه أكثر لتحرير الأسواق الداخلية و الخارجية، و تراجع تدخل الدولة في المجال الفلاحي، و إعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص، بالإضافة للاستثمار الأجنبي، و تزامن مع دعم الدولة للقطاع الفلاحي بداية من سنة 2000.

فيما تتمثل سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة من طرف الدولة في تحقيق الامن الغذائي و الخروج من التبعية في ظل انتعاش الإيرادات؟

و لتوضيح الإشكالية أكثر، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي البرامج و السياسات التي باشرتها الدولة في القطاع الفلاحي ؟
- 2- هل ساهمت سياسة الدعم في تراجع نسبة الواردات ؟
- 3- هل حققت الجزائر اكتفاء ذاتي من خلال سياسة الدعم المنتهجة خاصة في المواد واسعة الاستهلاك ؟

- حدود الدراسة :

تمتد حدود الدراسة بين سنة 2000 إلى 2014، و هذه الفترة فترة إنعاش خاصة بعد إطلاق عدّة برامج فلاحية طموحة بدءا بالمخططات التنموية للإنعاش الاقتصادي المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 و برنامج

الإنعاش الاقتصادي 2010-2014، ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، الذي تم توسيعه ليشمل الريف سنة 2002، و ذلك لبعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة المناطق المعزولة و المهمشة، بحيث أصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR، ثم بعد ذلك سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 2009، ممّا أصبح هناك أرضية مناسبة لإنجاح هذه السياسة، حيث توفرت كلّ الظروف، أمنية، داخلية، بالإضافة إلى انتعاش الخزينة العمومية بارتفاع أسعار البترول.

- الفرضيات:

و للإجابة على الإشكالية السابقة و على الأسئلة الفرعية سياسات الدعم الفلاحي التي انتهجتها الدولة ساهمت في تحقيق الأمن الغذائي و الخروج من التبعية .

- سياسة الإنعاش الاقتصادي ساهمت في تطور القطاع الفلاحي.
- لم تساهم سياسة الدعم في تحقيق الأمن الغذائي و لكنها فشلت في تراجع نسبة الواردات.
- سمحت برامج الدّعم الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد واسعة الاستهلاك.

مناهج و أدوات الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع تستدعي توظيف عدّة مناهج، و ذلك لبلوغ الأهداف المسطرة و ذلك من خلال هذه الدراسة.

- المنهج التاريخي : يستخدم المنهج التاريخي في دراسة التاريخ بمعناه العام و الذي يتمثل في دراسة الماضي بمختلف أحداثه و ظواهره، و كذلك دراسة التاريخ بمعناه الخاص و الذي

يعني البحث عن مجمل حياة البشر الماضية و ما تشمل عليه من علاقات بين الأحداث و المتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة، و بالذات العلاقات السببية المسؤولة عن تطور و تغير هذه الظواهر و الأحداث عبر الزمن، كما يركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل¹.

أمّا استخدامه في هذه الدراسة فتكمن في كونه يسمح بمعرفة تطور البرامج و سياسات الدعم المنتهجة منذ الاستقلال، و كذلك مراحل تطور القطاع الفلاحي. حذف المنهج التاريخي والاكتفاء بدراسة الحالة .

المنهج المقارن : يقوم هذا المنهج على معرفة كيف و لماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه و الاختلاف، و ذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة، و الظروف المصاحبة لذلك، و الكشف على الروابط و العلاقات أو أوجه الشبه و الاختلاف بين الظواهر².

و من خلال هذه الدراسة، فإن هذا المنهج سيعمل لاستخراج أوجه الاختلاف و الشبه بين المخططين و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، و ما قدمته كل سياسة فلاحية جديدة من تحسين و تغيير، و كذا إنتاجية القطاع الفلاحي.

المنهج الإحصائي : بأنه أحد أساليب وصف الظواهر و مقارنتها و إثبات الحقائق العلمية المتصلة، شأنه شأن أساليب الاستنتاج المنطقي، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير

¹- حي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم، **مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق**، عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع، 2000، ص 37.

²- المرجع نفسه، ص 56.

الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطول، الوزن، العمر، الثمن، كما يقوم هذا المنهج على جمع البيانات و مراجعتها و تصويرها، ثم تحليلها و تفسيرها، كما يقوم على تعميم النتائج التي توصل إليها¹.

و في هذه الدراسة، فإن هذا المنهج، سيسمح لنا باستعمال الجداول البيانية، الإحصائيات، الأرقام المتعلقة بالإنتاج الفلاحي.

منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر و الحالات الفردية، و الثنائية و الجماعية، و المجتمعية، و يركز على تشخيصها من خلال المعلومات التي جمعها و تتبع مصادرها في الحصول على الحقائق المسببة للحالة، حيث يصل إلى نتائج و معالجات من خلال دراسته المتكاملة².

و في هذه تكمن أهميته في دراسة سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر.

- **الاقتراب القانوني :** يركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث، المواقف و العلاقات و الأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير و الضوابط المتعارف عليها، و القواعد المدونة و غير المدونة، و بصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تغلته من ضوابطها، فالدراسة القانونية تركز على شرعية ذلك، كما تهتم بالأفعال و الحركات، و الاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة معايير و ضوابط و قواعد من ثم يستخدم تلك الضوابط في التوصل إلى شرعية الفعل أو عدمه³.

تكمن أهمية هذا الاقتراب في هذه الدراسة في ضرورة استخدام و تحليل النصوص القانونية و التشريعية، و التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي و بالأخص سياسة الدعم الفلاحي.

¹- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي للمفاهيم، المناهج، الإقترابات و الأدوات ، الجزائر : د، د، ن، 1997، ص 71.

²- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي ، مكتبة مدبولي، 1999، ص 129.

³- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 130.

الاقتراب المؤسسي : يمكن القول : إنّ الاقتراب المؤسسي قد مرّ بمرحلتين : المرحلة التقليدية و التنفيذية و القضائية، و كانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية، و تغلب فيه النظرة الوصفية و التاريخية و الدستورية، و يتجاهل هذا الاقتراب عموماً السلوك السياسي و السياق الاقتصادي و الاجتماعي و الإيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات.

أما المرحلة الثانية و التي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية، و التي ظهرت بعض بروزها في أواسط السيتينيات على يد العالم الأمريكي السياسي صمويل هنتجتون، حيث تم إثراء هذا الاقتراب ببعد جديد و من خلال معالجته للمؤسسة أثناء تفاعلها مع البيئة التي توجد فيها، و التي تتبادل معها علاقات التأثير و التأثير¹.

أما أهميته تكمن في دراسة المؤسسات الفلاحية، من حيث الدور الذي يلعبه في هذا القطاع، و كذا المؤسسات العمومية فيما بينها، أو مع القطاع الخاص و في هذا الاقتراب يسمح لنا بمعرفة دور الإدارة في الجزائر في تحفيز تنمية القطاع الفلاحي .

- صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في تناول هذه الدراسة هي:

- قلة المصادر العلمية التي تطرقت لسياسة الدعم الفلاحي في الجزائر خاصة الفترة 2000-2014.

¹- المرجع نفسه، ص 119.

- نقص في الدراسات و البحوث العلمية.

- التباين في الإحصائيات و الأرقام.

- تقسيم الدراسة:

تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية، ففي الفصل الأول، تم التطرق إلى مكانة و تطور القطاع الفلاحي في الجزائر بدوره قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول جاء تحت عنوان مرحلة الاقتصاد الجزائري، أمّا المبحث الثاني بعنوان بنية الاقتصاد الوطني، أمّا المبحث الثالث بعنوان الموارد الاقتصادية الجزائرية.

- أمّا الفصل الثاني، فجاء فيه تحت عنوان برامج الدعم الفلاحي في ظل انتعاش الإيرادات، بدوره قسمناه إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول تحت عنوان المخططات التنموية للإنعاش الاقتصادي، أمّا المبحث الثاني عنوانه تحت عنوان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، ثم جاء المبحث الثالث تحت عنوان سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 2009-2014.

- في حين خصّصنا الفصل الثالث لدراسة تطور الإنتاج الفلاحي و موارد الفلاحة و الصادرات و الواردات الجزائرية بين الفترة الممتدة بين سنة 2000 - 2014.

و من ثم قسمناه إلى مبحثين أساسيين، المبحث الأول كتبناه بعنوان تطور الإنتاج الفلاحي و موارد الفلاحة و الصادرات و الواردات بين الفترة 2000-2008، أمّا المبحث الثاني جاء تحت عنوان تطور الإنتاج الفلاحي و موارد الفلاحة و الصادرات و الواردات 2009-2014، في الأخير تم التطرق إلى المكتسبات و العراقيل و كذا التحديات المستقبلية، ثم الفرص في أفق 2020.

الفصل الأول

مكانة و تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

الفصل الأول

مكانة و تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

لقد عاش القطاع الفلاحي الجزائري منذ الاستقلال العديد من التطورات و التغيرات نظرا لكون هذا القطاع أحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي، لذا سعت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال لتنمية عبر السياسات الفلاحية المختلفة التي تم تبنيها، بداية من التوجه نحو تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي، من أجل إبراز مكانة هذا القطاع الحساس.

و من خلال هذا الفصل، سيتم التطرق للتطور الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ مرحلة التسيير الذاتي و الثورة الزراعية إلى غاية إعادة بناء الاقتصاد الجزائري القائم على اقتصاد السوق، مع التركيز على مدى تمكن الموارد الاقتصادية خاصة الأرضية و المائية و البشرية منها في إشباع القطاع الفلاحي، و ذلك عبر مباحث هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول : مرحلة الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني : بنية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث : المواد الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الأول

مرحلة الاقتصاد الجزائري

ترك الاستعمار الفرنسي بعد رحيله، مشاكل في مختلف أوجه الحياة، فالأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية كانت وخيمة و جد مزرية.

المطلب الأول

نظام التسيير الذاتي

غداة الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا منهارا من الناحية المؤسساتية و التسييرية و كانت من عدّة مشاكل اجتماعية و اقتصادية¹ و انعكس ضعف البنية الاقتصادية و الاجتماعية على إجراء التسيير الذاتي، حيث أثبت هذا الإجراء الفراغ القانوني و المؤسساتي للجزائر ما بعد الاستعمار، و قد طبق أسلوب التسيير الذاتي تلقائيا، و ذلك بعد مغادرة مئات الآلاف من المستوطنين الفرنسيين تاركين مزارعهم و مصالحهم و متاجرهم بهدف إحداث فراغ مؤسساتي كبير، و لهذا قام العمال و الفلاحون بتسيير الوحدات الإنتاجية حتى لا تتوقف عملية الإنتاج، ثم أصدرت الحكومة بعد ذلك نصوصا قانونية لإضفاء الطابع الشرعي و التنظيمي على هذه التجربة²، إنّ التسيير الذاتي قد أصبح واقعا مع مرسوم 92-02 الصادر في 22 أكتوبر 1962 الذي أقام لجان الإدارة في المشاريع الزراعية و الصناعية و التعدينية الخالية و المرسوم المنظم للتحويلات و المبيعات و

¹- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة (بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص 22.

²- عبد العالي دبلّة، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و المجتمع و السياسة (القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004)، ص 29.

الإيجارات الخاصة بالتملكات المهجورة¹، ليشمل التسيير الذاتي بذلك مرحلة جديدة التي اعتمدت عليها الجزائر المستقلة.

مفهوم التسيير الذاتي:

نشأ التسيير الذاتي تلقائيا في الجزائر ثم أصبح إحدى خصائص الاتجاه الاشتراكي الجزائري، و حتى الآن لم يطبق في غيرها من البلاد العربية، و هو يقوم على تكوين لجان التسيير تتولى تسيير المزارع الشاغرة و المؤمنة، و بذلك لا يتضمن هذا الأسلوب إعادة لتوزيع الملكيات الخاصة على صغار الفلاحين، كما لم ينشئ ملكية الدولة في هذه الأراضي، و إن كان التسيير الذاتي يعتبر أسلوبا للإصلاح الزراعي في الجزائر إلا أنه يعتبر أيضا أسلوبا للإدارة الاقتصادية الديمقراطية بصفة عامة، إطبق في يوغوسلافيا في مجال التجارة و الصناعة و المرافق الاجتماعية كالمكتبات و المستشفيات و المدارس... إلخ².

• **المبادئ الرئيسة للتسيير الذاتي :** تتمثل المبادئ الرئيسة لنظام التسيير الذاتي فيما يلي:³

- 1- يعتبر التسيير الذاتي نظام شامل يمس كل المجالات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية يهدف إلى إقامة نظام اشتراكي و دولة العمال.
- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و التسيير الجماعي.
- اللامركزية في التسيير.

¹ - معنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستثمار و التغيير الاجتماعي السياسي، ترجمة : (سمير كرم)، (لبنان : مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، ص ص 33-34).

² - محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص 13.

³ - عمر صدوق، تطور النظام القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر (الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائرية، 1988)، ص ص 12-10.

من خلال المبادئ التي تم التطرق إليها نستنتج أن الحكومة من خلال فترة الاستقلال مباشرة قد بنيت نظامها الاقتصادي على الأسس الاشتراكية، حيث هذا النظام سيسمح للشعب الجزائري أن ينعم أخيرا بالأمن و الاستقرار و العدل و المساواة في حياته المهنية بعدما عان كثيرا خلال فترة الاستعمار.

• أسباب الأخذ بنظام التسيير الذاتي :

تعود أسباب الأخذ بهذا النظام إلى¹ :

- هجرة المعمرين بعد الاستقلال.
- مبادرة العمال لمواصلة العمل و تعويض المعمرين.
- الظروف المزرية التي كانت تعيشها الجزائر و اقتصادها.
- تعتبر مرحلة انتقالية في سبيل حماية الأملاك الشاغرة.

و أعدّ المشرع الجزائري هذا النظام عن طريق المرسوم 62/02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 و هذا بغية تأكيد النظام و منح بيع الأملاك الشاغرة و كذا تصفية الاستعمار الذي اعتبره إجراء سيادي بحت.

• هياكل نظام التسيير الذاتي

تتمثل هياكل التسيير الذاتي في الجزائر في² :

- 1- الجمعية العامة للعمال : تعتبر بمثابة الجهاز الأعلى، حيث يضم كل عمال المزرعة، يحدد عدد أعضائه كل سنة، حسب درجة التقدم التي تم إحرازه من حيث المردودية الإنتاجية،

¹- أحمد هني، مرجع سابق، ص 25.

²- Mohamed Khiati, Op. Cit P.132.

و من حيث إقرار التوسع في عمليات التوسع و التكثيف الزراعي، يجتمعون مرتين في العام، كما يتمتعون بالسيادة.

2- مجلس العمال : حيث يتم اختيار أعضائه من الجمعية العامة، يتكونون من 18 حتى 45 عضو، و يجتمعون مرتين على الأقل في السنة، أعضائها ينتخبون لمدة ثلاث سنوات، كما يقوم بانتخاب لجنة التسيير، كما لديه الحق في إدخال عمال جدد و كذا توقيف أحدهم، بيع و شراء وسائل الإنتاج بالإضافة إلى منح القروض المتوسطة و طويلة المدى.

3- لجنة التسيير : تنتخب من مجلس العمال، يتكون من 6 إلى 12 عضو منتخبين من طرف مجلس العمال، و يعين من بين أعضائها رئيس اللجنة كل سنة، تقوم بوضع برنامج التنمية الزراعية، كما تقوم بتقديم العروض قصيرة الأجل، بالإضافة أنها تتولى حل المشاكل التي قد تنجم بين العمال.

4- رئيس لجنة التسيير : يمثل العمال و يعتبر همزة وصل بين أجهزة التسيير الذاتي و بين المدير.

5- المدير: ممثل للدولة، يعين من طرف وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي من مهامه التأكد من سلامة العمليات المالية و الاقتصادية التي تحدث داخل المزرعة.

• الدوانين المساعدة للمزارع المسيرة ذاتيا :

أنشأت الحكومة مؤسسات متخصصة مختلفة تقوم بتمويل و تمويل المزارع المسيرة ذاتيا و تسويق منتجاتها، و أول ديوان انشأ هو الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، و قد تم تدعيمه بهيئات مساعدة تعمل على المستويات التالية¹.

¹- محمد السويدي، مرجع سابق، ص ص 165-167.

1- على المستوى الوطني: و ذلك بالاعتماد على نوعين من التعاونيات المتخصصة في

عمليات تسويق الإنتاج و هما :

-تعاونية الإصلاح الزراعي (CORA) : متخصصة في التسويق و التصدير.

- تعاونية جهوية للتصريف (CORE) : و مهمتها التسويق الداخلي للمنتجات.

2- على مستوى كل دائرة: حيث كان الديوان الوطني للإصلاح الزراعي يركز على هئتين هما:

المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي (CCRA)، تقوم بعمليات التمويل، المحاسبة، و تقديم القروض، و اتحاد الآلات الزراعية (OMA)، و التي تقوم بتمويل بوسائل الإنتاج من آلات و معدات فلاحية.

بالإضافة إلى تعويض الديوان الوطني الزراعي في جوان 1966 بالإتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية التسويقية UNCAD ، و تم إنشاء الدواوين التالية 19 و هي أربعة :

1- الديوان الجزائري للفواكه و الخضر (O.F.L.A) يقوم بتسويق الخضر و الفواكه.

2- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (O. N.A.M.A) يقوم بإصلاح الآلات و المعدات الفلاحية.

3- الديوان الوطني للحلفاء (O.N.A.L.F.A) يقوم باستغلال الحلفاء.

4- الديوان الوطني لتغذية الماشية (O. N.A.B) و مهمته دراسة حاجيات الماشية من المواد الغذائية و إرشاد مربّي الماشية.

• مراحل تطبيق التسيير الذاتي :لقد مرّ تطبيق مراحل التسيير الذاتي في الجزائر على ثلاثة مراحل أساسية و هي¹:

- المرحلة الأولى : ظهرت هذه المرحلة عندما نالت الجزائر الاستقلال، و ما ترتب عليها من رحيل جماعي للمعمرين و الأوروبيين خلال صيف 1962، و بدأت عملية الاستيلاء على هذه

¹- مرجع نفسه، ص ص 142-143.

الممتلكات سواء على شكل فردي من قبل المزارعين أو بشكل جماعي من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي، و منظمة الإتحاد الوطني للعمال الجزائريين و قدماء المجاهدين...مما أدى بالسلطات المسؤولة آنذاك بالتدخل لحماية هذه المزارع باسم " المصلحة العامة"، كما قامت بمنع التهريب و الاستحواذ على الآلات و العتاد الزراعي، و ذلك بإصدار مرسوم 24 أوت 1962 الذي يحمي الأملاك الشاغرة، و بقرارات 22 أكتوبر 1962، و القاضية بتأسيس لجان للتسيير في المزارع الشاغرة، و باللائحة الصادرة في 23 أكتوبر 1962.

المنظمة بانتقال هذه الأملاك و بحلول سنة 1963، استطاع القطاع الزراعي المسير ذاتيا بأن يمثل نصف مزارع الأوربيين (782 000 هكتار من الأراضي الزراعية).

المرحلة الثانية: بصور المرسوم المؤرخ في 19 مارس 1963، الذي نص و حدد كيفية تنظيم قطاع التسيير الذاتي، ثم القرار المكمل له في 6 ماي 1963 و في مرحلة التأميم التي امتدت من مارس إلى مايو 1963 و التي شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين، و قد بلغ عدد 127 مزرعة تضم حوالي 200 000 هكتار.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة التأميم الكامل للأراضي في 2 أكتوبر 1963، حيث أصبح القطاع الزراعي المسير ذاتيا يغطي مساحة 2.632.000 هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة و التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22.000 معمر، حوالي 2191 وحدة إنتاجية، ثم تجميعها في الفترة الممتدة من 1964 إلى 1965، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

الفئات	العدد	المساحة
أقل من 100 هكتار	67	373.000
من 100 إلى 500	686	213.000
من 500 إلى 1.000	620	448.000
من 1.000 إلى 2.000	510	711.000
من 2.000 إلى 5.000	286	743.000
أكثر من 5.000 هكتار	22	144.000

المصدر: محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص 144 المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص 144 .

أهداف نظام التسيير الذاتي : تتمثل أهداف التسيير الذاتي فيما يلي¹ :

- حماية الأملاك الشاغرة.
- توفير العتاد و المعدات الزراعية التي يعاني منها القطاع الفلاحي.
- وضع حدّ للأملاك الكبيرة و منه الملاك الكبار.
- خلق تعاونيات فلاحية جماعية و تجميع الفلاحين الصغار فيها.
- توفير الأمن الغذائي للمواطنين.

¹- نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة، ولاية تيارت، رسالة ماجستير غير منشورة (تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، 2012/2011)، ص 113.

• القطاع الخاص الفلاحي خلال نظام تطبيق التسيير الذاتي :

كانت مكانة القطاع الخاص خلال مرحلة نظام التسيير الذاتي غير واضحة، من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الأخير في التنمية الفلاحية.

حيث كانت المزارع التي يستحوذ عليها القطاع الخاص صغيرة الحجم، و كان يعملها أفراد الأسرة الصغيرة، و كان يسوّ حاجاته اليومية فقط، إلا أنه وجدت بعض المزارع الكبيرة الحجم، و التي اعتمدت على المكننة الفلاحية بالإضافة أنها استفادت من قروض من الدولة، حيث سمح لها باستقطاب العديد من العمال فيها، حيث تزيد من مردوديتها الإنتاجية، و كانت تنتج بعض المواد الفلاحية فيها كالعنب و الحليب¹.

أمّا فيما يخص الزراعة في القطاع الخاص، فتميزت بعدم التنوع، نظرا لكونها موجهة للاستهلاك الذاتي، و كان الفلاحون يرتكزون على زراعة المواد الواسعة الاستهلاك كالشعير و القمح و الزيتون و التمر².

نستنتج أن القطاع الخاص في مرحلة التسيير الذاتي لم يفرض نفسه في التنمية الفلاحية و عدم تنافس القطاع المسير ذاتيا.

• تقييم مرحلة نظام التسيير الذاتي:

طبقا لقرارات 22 مارس 1963 شرع العمال بتسيير المزارع، حيث لم تكن لديهم الخبرة المهنية الكافية و الوعي الضروريين لتسيير قطاع زراعي حديث، لأن نشاط العمال في مزارع المعمرين سابقا، نشاطاً إنتاجيا يعتمد على الجهد العضلي دون إشراكهم في التسيير، علاوة على ذلك العمال في تلك الفترة تنقصهم فكرة العمل الجماعي التعاوني المنظم والدائم،

¹ - Macrc Ecriment, indépendance politique et libération économique un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985 (Algérie : office des publications universitaires, 1986), P.118.

² - محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر تحديده و نظام دمجها في الثورة الزراعية (الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية و حدة الطبع المتعددة ورشة أحمد زبانه، ط2، 1985)، ص ص 152-153.

و قد نتج عن كل هذا، حيث أن العمال لم يتكيفوا في الأول للأسس التنظيمية و الوظيفية لهذه التجربة، خاصة و أن الاستعمار كان يشجع أكثر العمل المبني على المبادئ الرأسمالية في الاقتصاد، و بذلك واجه العمال صعوبات في التكيف مع ظروف العمل الجديدة¹.

و انعقد أول اجتماع لعمال القطاع الزراعي المسير ذاتيا في أكتوبر 1963 الذي ضم 2500 ممثلاً للجان التسيير نتيجة للمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و يمكن أن نحصر هذه المشاكل على النحو التالي².

- 1- تدخل وظائف هيئات التسيير و عدم وضوح اختصاص كل هيئة.
- 2- مشكلة التمويل: فقد تعرض نظام التسيير الذاتي الزراعي لعرقلة من طرف جهاز التمويل الخاص الذي سيطرت عليه عناصر أجنبية في بداية الاستقلال.
- 3- نقص التنظيم المالي: إن الوحدات الإنتاجية لا تمسك حساباتها بطرق علمية و عدم اعتمادها على العقلانية، لتبديد أموال الدولة.
- 4- عدم كفاية التمويل : تأخير وصول المواد الأولية و الآلات الضرورية لتموين المزرعة نتيجة لمروره بعمليات مكتسبة معقدة.
- 5- مشكلة التسويق : عدم وصول الإنتاج للسوق في الوقت المناسب، و كذلك إهمال المنتجات الزراعية مما أدى إلى تلفها لأنها تنتظر عمليات الشحن السريع.
- 6- نقص الإطارات الوطنية: الذي أحدثه الرحيل الجماعي للإطارات الأوربيين، مما خلق مشكلا في نقص الكفاءات القادرة على تسيير المزارع.

¹- محمد السويدي، مرجع سابق، ص 182.

²- المرجع نفسه، ص 153.

7- الاتكال على الدولة و اعتقادهم أنها الوحيدة التي تقوم بكل شيء و تتحمل العبء وحدها، و جميع تكاليف التسيير.

8- نقص الوعي لدى عمال المزرعة.

9- غموض فكرة التسيير الذاتي لدى الملاك المزارعين المتوسطين أو الصغار.

10- البيروقراطية الشديدة في عملية التسيير.

في فترة التسيير الذاتي لم يكن هناك دعم فلاحي، و إنما ركزت أكثر على الجانب الإداري.

المطلب الثاني

نظام الثورة الزراعية

مفهوم الثورة الزراعية :

الثورة الزراعية هي سياسة مكملّة لأهداف التسيير الذاتي و تهدف بالأساس لوضع الحد للمعاناة و الحرمان التي عاشها الفلاح الجزائري، حيث بدأت السلطة الجزائرية من خلال تشكيل اللجنة الوطنية في أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية و أعلنت عن هذه السياسة بناء على الأمر 71-73 في نوفمبر 1971 الموافق لـ 20 رمضان 1391 هـ¹، تحت شعار « الأرض لمن يخدمها » حيث كل فلاح يهدف إلى خدمة و استثمار الأرض فله الحق بامتلاكها و إلغاء تجارة الموارد المائية المستخدمة في الفلاحة، و طبقت الثورة الزراعية على الأراضي الزراعية

¹- عمر صدوق، محاضرات في قانون الثورة الزراعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1986، ص.45.

مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه، النخيل، الماشية، أراضي، الغابات، الموارد المائية و الأراضي العمومية و أراضي العرش، الأراضي الجماعية، الأراضي المؤمنة و أراضي دون مالك، كل هذه ملكية الدولة و لا تحول و غير قابلة للتقادم أو الحجز أو التنازل¹.

أهداف الثورة الزراعية :

تهدف الثورة الزراعية بالدرجة الأولى إلى إحداث تغيير في الأرياف التي خدمت من ممتلكاتها بسبب احتكار بعض عملاء الاستعمار لبعض من طاقات الإنتاج الزراعي بطرق غير مشروعة.

✓ إعادة توزيع الأراضي و تنظير المزارعين، قلب الأوضاع القائمة للملكية العقارية الواسعة.
✓ كما تهدف أيضا إلى تصفية آثار الاستعمار و مخلفاته و القضاء على الاستغلال بكل أشكاله.

✓ تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الاستغلال الشخصي و المباشر للأرض و صاحب الأرض الذي لا يشغلها تنزع منه الملكية، لا يمكن له استغلالها، أما الأراضي المؤمنة فتوزع على المجموعات الفلاحية التي لا تملك أراضي فيستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدى الغير القادرين ماديا أو جسديا².

✓ كما أعلنت الدولة في المرحلة من مسار تحقيق الثورة الزراعية عن الحد الأعلى من عدد رؤوس الماشية المسموح بامتلاكها و منحت لكبار الملاك بيع فائض قطعان أرضهم من دون تحديد مهلة لذلك، تلاقيا لإقدام ملاكيها على الإسراع بذبحها أو نقلها و تهريبها عبر الحدود التونسية.

✓ توجيه الإنتاج الزراعي إلى المحاصيل الزراعية الصناعية و كذلك القضاء على آثار الاستعمار و إحلال المحاصيل الأساسية في الأراضي الخصبة.

¹- بن يوسف بن رقية، شرح قانون المستثمرات الفلاحية (جامعة البليدة : الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط.1، 2006، ص 67).

²- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962 (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1979، ص ص 102، 103).

✓ إن الثورة الزراعية، حسب ميثاقها ليست مجرد عملية تأميم لبعض الأراضي و إعادة توزيعها على مجموعة من الفلاحين المستفيدين، حيث تضع مبادئ جديدة تغيّر من نمط و أسلوب التوزيع و الاستغلال الفلاحي¹.

• هيئات تنفيذ الثورة الزراعية:

تم تعيين هيئات لتنفيذ الثورة الزراعية على المستوى المركزي أو الوطني، و كذلك على المستوى اللامركزية:

1- هيئات تنفيذ الثورة الزراعية على المستوى المركزي (الوطني) : و التي تشمل وزارة الفلاحة واللجنة الوطنية للثورة الزراعية.

2- هيئات تنفيذ الثورة الزراعية على المستوى اللامركزي : و التي توجد على مستوى البلدية و الولاية.

- على مستوى البلدية²: و التي تتمثل في المجلس الشعبي البلدي الموسع، اللجنة التنفيذية البلدية و التعاونية الزراعية.

- على مستوى الولاية³: و التي تشمل المجلس الشعبي الولائي، و الهيئة التنفيذية الموسعة للولاية.

¹- رحمة منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2000)، ص ص 85، 86.

²- الج الج الاد الش الأمر 71/73 المؤرخ في 21 رمضان 1381 الموافق ل 09 نوفمبر 1871، المتضمن قانون الثورة الزراعية، المواد 186، 187، 188، 189، 194، 195، 200، 201، 202، 203.

³- المرجع نفسه، المواد 218، 219، 227، 228.

و من ناحية أخرى تم إنشاء الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين سنة 1972، من أجل السير الحسن للثورة الزراعية، و لمختلف قرارات و توجيهات الحزب الحاكم، و قد شمل هذا الإتحاد كل من له علاقة بخدمة الأرض و اتصف بشكل نقابة عامة، مسؤولة على الدفاع بحقوق الفلاحين.

و تتولى الدفاع عن حقوق الفلاحين، كما تضمن أحسن مستويات المعيشة لهم¹.

• تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية :

حيث تم تأمين الأراضي و النخيل و ألحقت بالصندوق الوطني للثورة الزراعية، و تشمل عملية تأمين الأراضي تلك الواردة في هذه الحالات:²

أ- التّغيب عن الأرض : يمثل هذا الإجراء الملاك الذين ينتقلون إلى المدن يتركون أراضيهم دون خدمتها، و كذلك الذين يملكون الأراضي و الغير المستغلين لها شخصيا، فهؤلاء صفّهم المشرع بكونهم متغيّبين عن أراضيهم، و عملا بالمادة الأولى للأمر 71-73 المتضمن قانون الثورة الزراعية، و التي تنص الأرض لمن يخدمها، و لا يملك الحق في الأرض إلاّ من يفلحها و يستثمرها، تم تأمين هذه الأراضي و وسائل الإنتاج المرتبطة بها.

في حين ليس هناك حالات لا تطبق عليها هذه القاعدة و هي :

- المالكين للأراضي ذات المساحة الصغيرة جدا، و التي اضطر ملاكها نظرا لتدني و ضعف معيشتهم و يبحثون عن موارد تكميلية خارج مزرعتهم.
- الملكيات التي هجرها أصحابها نظرا للحرب، و بالذات الواقعة في مناطق الحدود.
- حالة الأشخاص الذين غير قادرين عن خدمة الأرض مثل الشيوخ، النساء و الأيتام.

¹- عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988)، ص ص 42، 43.

²- رئاسة مجلس الوزراء، الثورة الزراعية (الجزائر : المطبعة الرسمية، د.س.ن)، ص ص 20، 23.

ب- إلغاء الملوكية الواسعة : يهدف هذا الإجراء لإزالة الفوارق في العالم الريفي و تحديد المساحات القصوى للأراضي، و التي تختلف حسب طبيعة الأرض، من حيث خصوبتها و تموقعها، و أوضاع العمل الحاصل فيها، عدد أفراد العائلة المهنية المالكة للأرض.

ج- أراضي الجماعات العمومية و الخاصة: باسترجاع جميع الأراضي العاملة و كل الأراضي التي لا ترجع ملكيتها لأحد.

و لقد خصص الصندوق الوطني للثورة الزراعية الأراضي الموزعة على الفلاحين وفق سلسلة من المعايير و الالتزامات، يكون التوزيع لهذه الأراضي على شكل حصص.

و تظهر معايير التخصيص، في تفضيل المزارعين القائمين بالعمل في الأرض التي تضمنها عمليات التأمين، و قدماء المجاهدين الذين لا يملكون أرضا، مع أبناء الشهداء على غيرهم¹ للاستفادة من الأراضي، أما الواجبات اللازمة للمستفيدين تتمثل فيما يلي:

- أن يعمل كل مستفيد بنفسه في الأرض التي استفاد منها، و أن يضمن استثمارها و استصلاحها.

- أن يقوم بالاستثمار في الأرض و أن يستصلحها، حسب تعليمات الجهات المختصة.

- أن للتعاونيات المتعددة الخدمات التي تقرر تكوينها.

• نظام التعاون الفلاحي :

صدر القانون الأساسي العام للتعاونيات في 7 جوان 1972، بموجب الأمر رقم 72-23، و صدر في نفس التاريخ، القانون الأساسي للتعاون الزراعي بموجب المرسوم رقم 72-106.

¹ - عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر (الجزائر: المؤسسة الوطنية المطبعة الرسمية)، ص ص 102-104.

فميثاق الثورة الزراعية يعرّف التعاون الزراعي بأنه: شركة ديمقراطية للفلاحين الذين يعيشون في خدمة الأرض، و أسلوب لتوسيع اشتراكية الزراعة، و دمج المزارع الصغيرة في إطار التنمية الكثيفة للأرض.

و التعاونية إطار لتكوين صغار المستغلين، و تجسد في نفس الوقت، مبدأ التسيير الجماعي لوسائل الإنتاج، و منه ظهرت في مرحلة تطبيق الثورة الزراعية عدّة أنواع من التعاونيات¹.

و لقد رافق تبني سياسة الثورة الزراعية، إطلاق المخطط الرباعي الأول، و فيه تم تخصيص الميزانية الكبرى لقطاع التربية لنقص الإطارات و الكفاءات المؤهلة، و في طريق إقامة دولة متحضرة و متطورة و حرة، و لقد شمل التكوين الفلاحي بالاهتمام.

و تم تحديد هدف تكوين الكفاءات الضرورية لقطاع الفلاحة في ظل 10 سنوات (1970-1980)².

و في المقابل تم إطلاق المخطط الرباعي الأول خلال فترة الثورة الزراعية، و كذلك أطلق المخطط الرباعي الثاني، و كان نصيب قطاع الفلاحة من مجموع الاستثمارات الكلية أقل من قطاع الصناعة و يفسّر الجدول التالي، تطور نصيب قطاع الفلاحة من مجموع الاستثمارات في المخططات الوطنية.

¹ - رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سابق، ص 28.

² - Mohamed Tayeb Nadir, *l'agriculture dans la planification en Algérie 1967 à 1977*, Alger : office des publications universitaires, 1982, pp 263-264.

الجدول رقم (2) : يوضح تطور نصيب قطاع الفلاحة من مجموع الاستثمارات من 1963 إلى 1977.

1977-1974		1973-1970		1969-1967		1966-1963		
%	⁹ 10	%	⁹ 10	%	⁹ 10	%	⁹ 10	
7,3	8,9	12,00	4,35	20,7	1,90	16,5	0,56	الفلاحة
61,1	74,10	57,30	20,80	53,4	4,90	20,6	0,81	الصناعة و المحروقات
31,60	38,20	30,70	11,15	25,80	2,37	62,90	2,47	باقي القطاعات
100	121,20	100	36,30	100	9,17	100	3,93	المجموع

Source : Macrc Ecriment, indépendance politique et libération économique un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985 (Algérie : office des publications universitaires, 1986) ,P.4.

يوضح الجدول أعلاه أن نصيب قطاع الفلاحة قد تراجع في المخططين الرباعيين الأول و الثاني، مقارنة بالمخطط الثلاثي الأول، عكس قطاع الصناعة و المحروقات اللذان استمرا في تزايد الميزانية المخصصة لهما، و هو ما يعني أن الدولة تعطي الأولوية في الاستثمار لقطاع الصناعة و المحروقات و التوسع فيهما مقارنة بالقطاعات الأخرى.

• مراحل تطبيق الثورة الزراعية :

لقد جرى تطبيق سياسة الثورة الزراعية من خلال 3 مراحل:

المرحلة الأولى جوان 1972 :

حيث تتعلق هذه المرحلة بتأميم حوالي 3 ملايين هكتار من أملاك الدولة و البلدية و أراضي العرش و الوقف العمومي، و التحاقها للصندوق الوطني للثورة الزراعية.

المرحلة الثانية 16 جوان 1973 :

حيث ركزت هذه المرحلة بتحديد الملكيات الخاصة و قدّرت مليون هكتار مع تأميم الكبيرة منها و توزيعها على المستفيدين الجدد¹.

المرحلة الثالثة 15 جوان 1975 :

حيث تتعلق بإحصاء رؤوس أموال الماشية الذي يجب أن لا يتعدى 105 رأس للمربي الواحد، و الفائض يعود توزيعه على صغار المربين و إعادة تأميمه².

• القطاع الخاص خلال تطبيق الثورة الزراعية:

خلال تطبيق الثورة الزراعية، اضطر القطاع الخاص للفلاحين كثيرا من التهميش و عدم وجود الدعم و التحفيز، حيث هناك فئة قليلة امتلكت أراضي خصبة كبيرة، و وفيرة الإنتاج خلال تطبيق الثورة الزراعية، منع من عدّة امتيازات اجتماعية، كالمنح العائلية، التقاعد...و التي كانت حkra على القطاع الاشتراكي³.

¹- فوزية غربي، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ب.1، 2010-2011)، ص 131.

²- عز الدين نزعي و الطيب هاشمي، "السياسات الزراعية في الجزائر، وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، العلوم الاقتصادية"، م، 9، ع.33 (جويلية 2013) ص 10.

³ - Mohamed Tayeb Nadii, Op. Cit, P 304.

الجدول رقم (3) : مكانة القطاع الخاص بعد الثورة الزراعية

القطاع الفلاحي	مساحة الأرض بالهكتار
قطاع خاص	4.221.310 هـ
قطاع التسيير الذاتي	200.403.90 هـ
قطاع الثورة الزراعية	1048430 هـ
المجموع	7510340 هـ

المصدر : الجيلالي عجة، أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص الخوصصة الملك العام(الجزائر:دار الخلدونية لنشر و التوزيع، 2005)، ص. 97.

من خلال الجدول أن حجم الأهمية التي يحتلها القطاع الخاص و التي لم تشفع له لدى السلطة في الحصول على فرص مناسبة للمشاركة في التنمية الفلاحية التي ساعد في ركون الخواص إلى النشاطات الفلاحية ذات الطابع الطفيلي، و لإعادة الاعتبار لهذا القطاع و الاعتراف بوجوده مع دمج ضمن الأهداف المخططة من حيث تكيفه على أنه ذو قطاع أولوية.

آثار الثورة الزراعية على القطاع الفلاحي :

نجم عن تطبيق نظام الثورة الزراعية انسحاب حوالي 8 % من المستفيدين (40 % في ولاية الجزائر) ، و ساهم في ذلك جمع ربع الأراضي الموزعة في مجموعات تعاونية تحضيرية من أجل استصلاحها و نتج عنه اضطرار أصحابها المستفيدين إلى العمل و قبولهم بأجور زهيدة مقابل استصلاحها.

- انخفاض نسبة المستفيدين حتى عام 1970 على 87 ألف في حين بلغ عدد الفلاحين المرشحين للإفادة مليون فلاح، كما تواصل نفوذ كبار ملاكي الأراضي المتجلي في قدرتهم على التهرب من النصوص و الأجهزة التي تستهدفهم بالإحجام عن التصريح أو إعطاء التصريحات عن حجم ملكياتهم و مداخلهم، و استغلال نفوذهم في الإدارة و الأجهزة المعنية لتصنيفهم.

- كما يظهر آثار الثورة الزراعية في فشل الكثير من التعاونيات و ذلك راجعا للأخطاء الناجمة عن بيروقراطية الإدارة التنفيذية، و بسبب تركيبة أعضائها التي ضمت كبار الملاكين أو عملاءهم، و أحيانا أخرى من منحوا و جيء بهم إلى التعاونية تعويضا لهم من عجز بدني أصابهم رغم جهلهم لمتطلبات الإنتاج¹.

و من ناحية أخرى، لم تكن النتائج المرجوة من عملية الثورة الزراعية في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية و على أساسها تخلص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه نظرا لأسباب و عوامل منها : نقص الأراضي، مسألة التعاون، البرجوازية الزراعية، و التعاون و إدارة الدولة.

و هذه الأسباب ساهمت في تدهور القطاع الفلاحي.

فقد شهدت الثورة الزراعية صعوبات عملية حدّت من تحقيق الأهداف المرجوة في المجال الزراعي خصوصا، و التنمية الوطنية عموما، و لقد كانت الأهداف طموحة للغاية، إلى جانب كونها لم تراعى الظروف الموضوعية للواقع الجزائري، و بخاصة الريف الذي يعدّ المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن متابعة ميدان تطبيق الثورة الزراعية لم تكن بالصرامة اللازمة، مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي و تحسين القطاع الفلاحي، كما كانت تعاني الوحدات الإنتاجية من عجز دائم و خسارة مستمرة، بحيث أصبح تحت وصاية البنك، و أصبحت تنتشر بين عمال الأرض و الفلاحين ممارسات فردية سيئة كاللامبالاة و الإهمال و الاختلاس و الرشوة،

¹- رحمة منى، مرجع سابق، ص.86.

و الاستهلاك الذاتي، كل هذه العوامل تعد عائقا أمام التعاونيات الإنتاجية، و دعمت عوامل فشل و اختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية¹.

المطلب الثالث

الجزائر في ظل الخيار الاشتراكي

جاءت الاشتراكية نظاما يستهدف إنقاذ الأغلبية من هيمنة الأقلية، و ق تبنها و طبقها العديد من البلدان التي استقلت حديثا، و كانت الجزائر من بينها، و لقد تعددت مفاهيم الاشتراكية في التاريخ و اختلفت في تفسيرها للتاريخ والواقع و المستقبل و لكن كان يجمعها الكره للنظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة و الحرية الفردية.

معنى الاشتراكية و مفهومها في الجزائر:

ولدت الاشتراكية كنظام سياسي و اقتصادي سنة 1917 في روسيا و قيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (URSS) L'Union des Républiques Sociales Soviétique و يقصد بالاشتراكية اشتراك المجتمع في ملكية عوامل الإنتاج في ظل الديمقراطية، و يترتب على هذا توجيه عوامل الإنتاج (الأرض و العمل و الرأسمالية و التنظيم) لعرض الإنتاج الجماعي و خدمة المجتمع عامة بدل الإنتاج من أجل الربح.²

¹- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2008/2007)، ص ص 98، 99.

²- رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي (بيروت : المؤسسة الحديثة للكتاب، ب1، 2010، ص 138.

فالاشتراكية الجزائرية تختلف عن النظام الإقطاعي و عن النظام الرأسمالي، فهي قريبة من الرأسمالية و لكنها لا تعتمد على المادية في مقومتها النظرية، و من ناحية أخرى فهي اشتراكية تتبع من العبقريّة الوطنية و من المبادئ الإسلامية، كما أنها اشتراكية تتبع من واقع و تاريخ الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

كما حاول الخطاب السياسي الرسمي الجزائري تبرير إقامة النظام الاشتراكي في الجزائر بهذا العامل التاريخ الديني، فمن خلال هذا التبرير تظهر المبادئ الاشتراكية غير متناقضة مع مبادئ الإسلام، و كل هذه المفاهيم و الأبعاد أكّدها الدستور الصادر سنة 1976 في مواده (10-24).¹

أسباب تبني الجزائر للنظام الاشتراكي :

قد يرتبط التغيير السياسي بالأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية القائمة في الدولة، و أخذت الجزائر بعد استقلالها النهج الاشتراكي في ظل نظام قائم على الأحادية الحزبية، و قد كان الخيار الاشتراكي الذي أقرّ في مؤتمر طرابلس جوان 1962 يضيف على التنمية بعدا اجتماعيا أوليا، حيث نص ميثاق 1976 على أنّ: « غاية الاشتراكية هي أن تضمن لكلّ مواطن نمطا من الاستهلاك يتجاوب و مقاييس الحياة الكريمة من مسكن و غذاء و لباس و صحة و تعليم...» كما أكّد ذات الميثاق عن أنّ " القضاء على البطالة من أولويات الاشتراكية"².

¹- صبرينة بودريوع، الحياة الاجتماعية في النظام الاشتراكي بالجزائر، المرحلة البومدينية، نموذجا (1965-1978)، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 25010-2011)، ص ص 82، 83.

²- فضيلة عكاش، " الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر "، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني الأول حول : التحوّل الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 88.

* جيرارد ديستان دوبرنيس، اقتصاد فرنسي ذو ميول اشتراكية، رائد من رواد نظرية أقطاب النمو، ولد سنة 19، تأثر بأفكار أستاذه فرونسوا بيرو و بعده مفكرين آخرين أمثال بريبيش، فورتادو، ميردال، توفي في 24 ديسمبر 2010

و في إطار تبنيّ الجزائر للخيار الاشتراكي تمّ الاعتماد على نظرية دوبرنيس (De Bernis)* (الصناعات المصنعة)، لتحقيق التنمية الاقتصادية من أجل الاستثمار أكثر في الصناعات الثقيلة، و التي ستسمح لاحقا بدعم و تفعيل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و لقد اتصفت البنية الاقتصادية في هذه المرحلة بغياب التكامل بين الزراعة و الصناعة و انفصال مختلف النشاط الاقتصادي، فحسب تعبير (De Bernis)، فإن الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة هو اقتصاد منفصل، أي يفنّد لتكامل قطاعات النشاط الاقتصادي، فالصناعة لا تستهلك سوى 25 % من الإنتاج الزراعي في حين البلدان الرأسمالية تكون نسبتها حوالي 53 %¹.

فاختيار الجزائر للنموذج الاشتراكي من أجل التنمية، باعتبار أن النظام قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاطات الاقتصادية و في ظل نظام سياسي مرتكز على الأحادية الحزبية يجد مبرراته في طموحات سياسية- مصلحة.

و من مبررات أخرى نجد تصاعد حركات التحرر و استقلال معظم الشعوب خلال الستينات القرن الماضي، فالبلدان الحديثة الاستقلال و جدت نفسها في النظام الاشتراكي ملجأ يحقق طموحاتها، و نتيجة لعدم قبول الجزائر للنظام الرأسمالي تمّ تبنيّ النظام الاشتراكي و هو اختيار لم يكن عفويا هو الآخر، فالتعاون المادي لدى الدول الاشتراكية و تعامل حكومتها بالتعاطف مع الثورة المسلحة.

و من الناحية السياسية نجد الانقلاب الذي قام به العقيد هواري بومدين في 19 جوان 1965 ضد الرئيس بن بلة، قدرة الاشتراكية المسيرة ذاتيا و لتكريس الخيار التنموي الاشتراكي².

¹ - عبد العالي دبلّة، مرجع سابق، ص 26.

² - ياسمين نوري، مكانة القطاع الخاص المنتج في السياسات التنموية في الجزائر، بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015) ص ص 62، 63.

إن تبنيّ الجزائر أسلوب العمل الاشتراكي في التنمية دفع بها إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية و كان أول مخطط أقرته هو المخطط الثلاثي 1969/1967 ثم المخطط الرباعي الأول 1973/1970 ثم المخطط الرباعي الثاني 1977/1974 ثم المخطط الخماسي الأول 1984/1980 و آخر مخطط تبنته الجزائر هو المخطط الخماسي الثاني 1989/1985¹.

جدول رقم (4) : توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1979 - 1967)

1979		1978		1977-1974		1973-1970		1979-1967		الفترة
النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	القطاعات
62,20%	34	60,20%	30,70	61,1%	74	57,30%	2,80	53,40%	4,90	الصناعية
4,20%	3,20	7,60%	3,88	7,30%	8,84	12%	4,35	20,70%	1,90	الزراعية
33,60%	18,20	32,20%	16,42	31,60%	38,26	30,7%	11,15	2,37%	2,37	باقي القطاعات
100%	54,80	100	51	100	121,10	100%	36,30	100%	9,17	المجموع

المصدر : محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1999) ص، 50.

يوضح الجدول أعلاه اختلالات كبيرة في التنمية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة و هيمنة قطاع الصناعة من حيث حجم الاستثمارات المخصصة له.

حيث قدرّت حصته 60 % من إجمالي الاستثمارات و استهلاكات 164,4 مليار دج خلال الفترة (67-79) و هذا راجع إلى الدولة التي كانت تعتبره القطاع الوحيد القادر على تطوير وسائل الإنتاج، في حين أن نصيب قطاع الزراعة ظل في انخفاض، فبعدها كان يمثل 20% من مجموع الاستثمارات في الفترة (1979 - 1967) لم يعد يحظى إلا 7 % من إجمالي استثمارات المخطط

¹ - بغداد كربالي " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية، ع.8 (جانفي 2005)، ص ص 3، 5.

الرابعي الثاني، و هي نسبة ضعيفة تؤكد عدم إعطاء أولوية لهذا القطاع الذي يعدّ حسّاس للتنمية.

جدول رقم (5) : توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967 – 1989)

قطاعات الاستثمار	1979-1967	1984-1980	1989-1985
الزراعة و الغابات و الري و الصيد البحري	% 8,8	% 9,9	% 11,42
الصناعة	% 50,5	% 28	% 23,10
البناء و الأشغال العمومية	% 2,3	% 3,7	% 4,12
خدمات الإنتاج (الماء، الكهرباء، الغاز)	% 7,5	% 8	% 6,6
الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية	% 30,9	% 50,4	% 54,76
المجموع النسبي	% 100	% 100	

Source :Macrc Ecriment, indépendance politique et libération

économique un quart de siècle du développement de l'Algérie

1962-1985 (Algérie : office des publications universitaires, 1986), P.56.

يتضح من خلال قراءة أرقام الجدول تراجع حصة القطاع الصناعي في الاستثمارات الإجمالية، حيث انخفضت خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1967 و 1979 من 50,5 % إلى 28 % في إطار المخطط الخماسي الأول ثم إلى 23,10 في ظل المخطط الخماسي الثاني، هذا التراجع كان لصالح قطاع الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية (الموانئ، الطرق، السكك الحديدية...) الذي انتقلت حصته من 30,9 إلى 50,4 % ثم إلى 57,76 على التوالي، كما شهدت فترة الثمانينات ارتفاعا نسبيا في حصة القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات من 8,8 % خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1967 و 1979 إلى 9,9 % في إطار المخطط الخماسي الأول، ثم إلى 11,42 % في ظل المخطط الخماسي الثاني.

وضعية القطاع الفلاحي في فترة الاشتراكية :

لقد نتج عن الإجراءات المتخذة في ظل الاشتراكية :

1.1- تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) : بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها و تسييرها و من ثم التحكم في مواردها المالية و تنظيم عناصرها الإنتاجية، قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي، بإنشاء 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة ما يقارب 830.000 هكتار و هي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي و تعاونيات الثورة الزراعية.

2.1 - إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا : حيث كان هذا القطاع مدعّمًا بهيئات تضمن حسن تسييره و تشرف على عملية الإنتاج و توزيع المنتجات و تنظيم استخدام الآلات الفلاحية، فقد تمّ إنشاء دواوين و تعاونيات فلاحية مختلفة يشرف عليها تقنيون و مهندسون زراعيون على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية (SDA) يتشكل كل قطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية، أمّا مؤسسات الدّعم فإنّها أصبحت تتكون من :

- الديوان الوطني للتموين و الخدمات الفلاحية.
- الديوان الجهوي لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق و الغرب و الوسط
- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (ONAMA)¹.

ومن الناحية القانونية نجد النصوص التشريعية التي تضبط إعادة تنظيم القطاع الفلاحي في إطار الإصلاحات الاقتصادية في بداية الثمانينات هما القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر سنة 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الوطنية و تحديد حقوق

¹- الجليلي عجة، أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام (الجزائر: دار الخلدونية لنشر و التوزيع، 2005)، ص ص 111، 112.

المنتجين و واجباتهم، و القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر سنة 1990 المتضمن التوجيه العقاري.

فالقانون الأول يحمل معه إصلاحات بخصوص كفاءات استغلال الأراضي الفلاحية التي تشكل القطاع الفلاحي الممتد على مساحة 3,8 مليون هكتار، أما القانون الثاني هو مدونة تشريعية لكل الوعاء العقاري الوطني الفلاحي و غير الفلاحي منه أو المبنى و غير المبنى بجميع أشكال ملكيته القانونية، و يتضمن أيضا أحكام متعلقة بتسوية النزاعات حول الأراضي المؤمنة في إطار الثورة الزراعية بحكم الأمر رقم 71-13 المؤرخ في 8 نوفمبر و الذي أصبح بمقتضى هذا القانون الجديد ملغى.

إنّ المبدأ العام في هذا القانون بخصوص أراضي الدولة الفلاحية التي حازتها بمقتضى تطبيق الأمر رقم 71-13 هو إعادتها إلى أصحابها الأصليين تحت الشروط التي تحددها المادة 76 منه¹.

المطلب الرابع

الجزائر في ظل الخيار الرأسمالي

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي لها نظرة مغايرة، و من واقع مغير أيضا عرفت الجزائر الكثير من التغييرات على مستوى البنية الاقتصادية و السياسية، حيث كان لكل مرحلة زمنية سياستها التنموية، فالجزائر تنطلق من عمق أزمنة متعددة الأبعاد، و متفاوتة القسوة خاصة على الجهات الأمنية و الاجتماعية، و وفق أجندة برؤية الهيئات الدولة، لا تملك الجزائر فيها أكثر من خيار، فبدأت تخطو خطوات نحو الانفتاح الاقتصادي من أجل بناء اقتصادي يقوم على اقتصاد السوق.

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية (الجزائر : مطبعة دحلب)، ص 162.

معنى الرأسمالية و مفهومها في الجزائر:

الرأسمالية نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية و سياسية، حيث ظهر هذا النظام منذ القرن السادس عشر في أوروبا الغربية نظرا للتطور الاقتصادي و التقدم العظيم في حقل العلوم و الفنون. الرأسمالية مصطلح يطلق على المجتمع الرأسمالي الذي يملك فيه الأفراد وسائل الإنتاج، يتميز بالملكية الخاصة، بالنظام الرأسمالي يعتمد أساسا على الرأسمال.

كما عرفه كار ماكس: أن الرأسمالية مرحلة تميّزت بما فيها من كفاءات لتملك وسائل الإنتاج، ضمن علاقات اجتماعية تتولى بين الأفراد لتدخلهم في عملية الإنتاج.¹

لقد كانت الجزائر تخشى من انفجار اجتماعي، و مع الضعف الذي أصاب أركان الدولة و المهددة لسيادتها، كانت كلها عوامل حاسمة في خلق إرادة سياسية بدأت تعمل على تجاوز الأزمة للحدّ من الانهيار و العودة إلى الاستقرار و السلم و الأمر الاجتماعي، و من ثم تحرير المبادرات و بناء التنمية، و ليس من السهل الوصول إلى برّ الأمان دون خسائر لبلد من الجزائر، فهو مضطر للانتقال و بصفة جذرية من اقتصاد اشتراكي موجه للآليات مارست دورها لأكثر من عشرين في تشكلي قرار و ثقافة سلوك في العمل و الاستهلاك إلى اقتصاد مناقص تمام للأول في قواعد عمله و منهج سلوكه، فبداية انتقال الجزائر من نظام اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق ثم في ظروف غير مهيأة و غير مناسبة على الإطلاق، و هذه الحقائق التي جعلت الاقتصاد الجزائري يبنى سياسة الانفتاح و اقتصاد السوق.²

مفهوم الانفتاح الاقتصادي :

هو مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة و تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية و العربية و الوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية، و تستخدم

¹- طوروس وديع، الاقتصاد السياسي (بيروت: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، ط.1، 2010).

التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج القومي و يتم ذلك في إطار إستراتيجية حضارية شاملة تستهدف دعم القدرات الذاتية للاقتصاد القومي و تعمل من خلالها على تصحيح الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي و الاجتماعي.

مفهوم اقتصاد السوق :

إنّ مفهوم السوق يستند إلى مبدأ كمال السوق، فهذا المبدأ مفاده سيادة الحالة الطبيعية للسوق، و نعني بها المنافسة الكاملة، و فيه يكون تدخل الدولة ما هو إلاّ دور منظم و مسير مع ضبط تحرك السوق عن طريق القوانين لتفادي وجود احتكارات و ما يعرف اليوم " اقتصاد السوق " و مفهومه يختلف.

مبادئ اقتصاد السوق :

- المصلحة الذاتية : و يقصد بها حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.
- الحرية الاقتصادية : و تعني أن يختار الأفراد بكل حرية التعامل مع من يشاء.
- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.
- المنافسة و المبادرة الحرة : أي المنافسة تسمح بالديناميكية و هي تطبق على المستويين الوطني و الدولي، أمّا المبادرة الحرة تسمح بالتفتح و الارتقاء و نمو قدرات الإبداع¹.

أسباب تبني الجزائر للنظام الرأسمالي :

لقد اعتمدت الدولة الجزائرية في تلك الفترة على إيرادات ناجمة في قطاع المحروقات التي تميّزت بالارتفاع باستثناء سنة 1986 و 1989 التي تميّزت بانخفاض أسعار البترول و تدنّي ظروف المعيشة، حيث عرفت الجزائر أزمة اقتصادية، ممّا أدّى إلى تغيير الأوضاع

¹- محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي و آثاره الاجتماعية على الأسرة (دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، ب.61، 2003)، ص 88.

و الخيارات المتبناة، و انخفاض مداخل الجزائر، و بالإضافة إلى نقائص أخرى متعلقة بسوء التسيير و المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات¹.

كما هناك عدّة مشاكل أخرى منها ما هو كامن و أصيل في القطاع الفلاحي ذاته، و منها ما طرأ عليه نتيجة ظروف و مشاكل شهدتها تلك الفترة، فالتغيرات المهمّة و الأساسية مسّت التنمية الزراعية، حيث جاءت بخلفية من المشاكل و المعوّقات ذات الطبيعة المزمّنة، التي سعت الجهود و السياسات السابقة إلى إيجاد حلول بها، و ربّما كان ذلك سببا دافعا نحو التوجهات الإصلاحية و التعديلات الهيكلية التي مرّت خلال فترة التسعينات.

كما شهدت الجزائر بعدها ظروفًا سياسية داخلية أمنية لا تشجع على العمل في الزراعة خصوصا، ممّا زاد معوّقا عويصا أمام الاستثمار في المجال الفلاحي².

و بالرغم من القيام بإصلاحات هيكلية عديدة التي أصبحت تركز التراجع عن الخيار الاشتراكي بتقليص دور تدخل الدولة في العمليات الاقتصادية، حيث تمّ تحليل تعاونيات السير الذاتي و إعطاء الاستقلالية للمؤسسات من أجل إكسابها الشخصية المعنوية و استقلال مالي و تحدّد و تنظم علاقتها التجارية بذاتها.

و لكن هذه الإصلاحات لم تحقّق النتائج منها المديونية الجزائرية تفاقمت بحوالي 53 % في المرحلة بين 1986 و 1994 حيث بلغت 29,5 مليار في ذات السنة، و كانت الجزائر متوقعة دفع هذه الديون الواجب دفعها في ذات السنة حوالي 100 % إجمالي الصادرات، فأصبحت الجزائر غير قادرة على الدفع، ممّا أدّى بها إلى طلب إعادة جدولة ديونها و عقد اتفاقات مع صندوق النقد الدولي، لذلك فرض على الجزائر تطبيق مجموعة من الإجراءات هادفة إلى إعادة التوازنات المالية و دمج الجزائر في اقتصاد السوق العالمي و خلق احتياطي من العملة الصعبة من أجل ارجاع الديون في المرحلة الاولى و تحريك عجلة الاقتصاد³.

¹ - رقيقة حروش، مرجع سابق، ص ص 255، 256.

² - فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص 345، 346.

³ - فضيلة عكاش، مرجع سابق، ص 89.

و من بين العوامل التي دفعت بالجزائر التخلي عن النظام الاشتراكي و اندماجها في نظام رأسمالي، نجد الظروف السياسية التي عاشها الشعب الجزائري من ضغوطات سياسية، و عدم تمكنه على التعبير عن مطالبه بسبب كبت الحريات، إلى جانب هيمنة الجهة العسكرية في الجزائر و سيطرة الجيش على الساحة السياسية و على السلطة، قد صعب المجال لكل محاولة في التغيير، و لم تكن أحداث أكتوبر 1988 و المظاهرات التي قادها الشعب الجزائري، و هذه الأحداث ساعدت في التغيير عن التحول الطارئ في المجتمع الجزائري و الذي فضل تغيير ظروفه نتيجة التحولات التي طرأت على الساحة الوطنية.

و من الناحية الاقتصادية قامت الدولة الجزائرية بإعادة النظر في علاقتها الاقتصادية و هذا من خلال ما نص عليه في دستور 1989 حيث حصرت الدولة ملكيتها في الثروات الطبيعية و الباطنية و باقي المرافق العمومية، و ترك الدستور الأملاك الباقية يحددها القانون، كما ترك هذا الدستور من احتكار الدولة للتجارة الخارجية و لكن يبقى دورها في الرقابة و التنظيم.

إنّ عملية إعادة توجيه التنمية الاقتصادية عملية لا تدخل فيها الدولة الجزائرية فقط و إنّما يستوجب إثر ذلك هيمنة المؤسسات المالية الدولية و من خلال صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و البنوك التجارية، و لقد قامت الجزائر بإصلاحاتها المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي سنة 1989، حيث قامت بإبرام أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 و الذي توجب من خلاله تحقيق بعض من الشروط¹ :

1- إتباع سياسة نقدية مقيدة حذرة.

2- تعديل سعر الصرف.

3- التوجه نحو تحرير الأسعار.

¹ فضيلة عكاش، مرجع نفسه، ص 89.

و لقد استفادت الجزائر من خلال ذلك من قرض قدره 886 مليون دولار، لكن ذلك لم يأتي بنتائج محققة و فعالة و تظل الأوضاع الاقتصادية و المالية متدهورة، لذلك أبرمت الجزائر اتفاق جديد ثاني في 3 جوان 1991، حيث يقدم صندوق النقد الدولي قرض قدره 400 مليون دولار على أربع دفعات، و في نفس الوقت تم إبرام اتفاق مع البنك العالمي و تحصلت الجزائر على قرض 350 مليون دولار من أجل القيام بالتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية و ذلك بشروط محدّدة منها :

1- تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد.

2- تحرير التجارة الخارجية.

3- تحرير الأسعار.

4- تثبيت الأجور و تخفيض النفقات.

5- تخفيض قيمة العملة الوطنية.

6- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي.

و هذه الشروط تعتبر شروط تهدف إلى تبني سياسة اقتصاد السوق و التخلي عن الاقتصاد الاشتراكي الموجّه، و كان نقطة انطلاق هذه الإصلاحات الاقتصادية ترمي إلى التحول إلى اقتصاد حر في ظرف سريع¹.

¹- مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر و الإصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2005)، ص ص 51، 59.

آثار الانفتاح الاقتصادي على الدعم الفلاحي :

لقد شهد القطاع الفلاحي كغيره تصحيحات ذاتية و مدعومة خاصة بعد إصلاحات 1987 بهدف ترقية القطاع و إعطاء المؤسسة الفلاحية دورها الفعّال بعدما عانت العديد من المشاكل منها ضعف المردودية، شدة المنافسة بفعل تحرير التجارة الخارجية و انفتاح النشاط الاقتصادي، خسارة الصرف الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار، تحرير و ارتفاع أسعار و وسائل الإنتاج، صعوبة الحصول على القروض و مشاكل الملكية العقارية، هذه المشاكل التي دفعت السلطة إلى محاولة القضاء عليها من خلال السياسات الفلاحية المتبعة منها قانون 19/87، قانون التوجيه العقاري 25/90 و قانون الاستصلاح عن طريق الامتياز الذي جاء لتخليص القطاع الفلاحي من المشكل العقاري و إعطاء الفلاحين فرصة الاستثمار الفلاحي الفعال.

و قد ارتبطت المفاوضات المتعلقة بالفلاحة بما يلي :

- تثبيت الحقوق الجمركية بمعدلات حقيقية خاصة ميزة التقدير و الشفافية.
 - تحديد التدخلات الميزانية للدولة و تحديد الدعم الفلاحي ب 10 % من قيمة الإنتاج الإجمالي.
 - إلغاء و تعطيل الإعانات المتعلقة بالصادرات الفلاحية¹.
- كما تميزت هذه المرحلة بارتفاع حجم النفقات الموجهة لتدعيم القطاع الفلاحي.

المبحث الثاني

¹- عبد الرزاق بوعزيز، أثر الشراكة الدولية على الفلاحة الجزائرية " ، المجلة الجزائرية الاقتصادية و المالية، ع.1 (أفريل 2014)، ص.198.

بنية الاقتصاد الوطني

للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني بحيث يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي و من جهة أخرى، في سبيل تحقيق الكفاءة و الاكتفاء الذاتي، ساهمت الدولة في إنشاء العديد من المؤسسات الفلاحية.

المطلب الأول

تموقع القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال :

1- مساهمة الزراعة في توفير الغذاء :

إن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية حاجيات السكان، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان و الدولة من تقدم و لذلك فإن تأخرها سوف يؤثر سلبا على القطاعات الأخرى الأمر الذي يتطلب زيادة الإنتاج و ذلك لمواجهة الزيادة السكانية، و إنما لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية، و هذا يتطلب عناية كبيرة للقطاع الزراعي. و على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة¹ الذي يترتب عليه نقص في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، لاستيراد الآلات و المعدات و بعض المتطلبات الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها للقيام بالتنمية

¹- عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة (الجزائر : كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2012/2011) ص 3.

الصناعية، و لهذا على القطاع الزراعي توفير مواد غذائية عن طريق الاستيراد الواسع لهذه المواد معتمدة في ذلك على النقد الأجنبي¹.

و عليه عن طريق الزراعة نضمن الغذاء الضروري للسكان الذي يحافظ على بقاءه و تجديد طاقته²، ففي ضوء الظروف التي أصبح الأمن الغذائي يحتل أهمية خاصة فإنه من الضروري وضع خطط زراعية متكاملة تؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة و مضاعفة المساحات المروية³.

2- مساهمة الفلاحة في توفير فرص العمل

إن للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في توفير مناصب عمل لقطاعاته المختلفة و عدة قطاعات أخرى، خاصة مع تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي يقدر ب 2 % سنويا و يقدر تزايد إجمالي السكان ب 3.2 %⁴.

إن تنمية القطاع الفلاحي، سيوفر كثيرا من الأيدي العاملة التي تتحول تلقائيا إلى قطاعات أخرى هامة كقطاع الصناعة أو الخدمات، إن الفائض الغذائي المتشكل من الزراعة هو الذي يحدد عدد العاملين الممكن تشغيلهم خارج نطاق الزراعة، حيث نعلم أن القطاع الزراعي في الدول النامية يتصف بالبطالة المقنعة فذلك ناتج عن طبيعة العمل الموسمي في القطاع الزراعي، حيث يعمل جميع أفراد العائلة في الزراعة⁵ قد تكون الزراعة مصدرا لتوفير اليد العاملة التي تحتاجها القطاعات الأخرى إذا كان نمو السكان الزراعيين يفوق معدل زيادة السكان غير الزراعيين، حيث يؤدي ذلك إلى تحول الريف إلى المدينة، و ذلك حتى و لو بقيت نسبة السكان الزراعيين دون تغيير و هذا يؤدي إلى تناقض نسبي في أهمية الزراعة ضمن التركيب المهني لسكان الدول

¹- عائشة بن حركات، القرض الرفيق و آفاق تطوره في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة (ورقلة : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2014-2015

²- محمد بويهي، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا و مشاكله المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1986-1987) ص 8.

³- سمير عز الدين، مرجع سابق ص 4.

⁴- عائشة بن حركات، مرجع سابق، ص 4.

⁵- محمد بويهي، مرجع سابق، ص 9.

النامية، بالتالي الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى التي تكون دائماً في حالة توسيع و طلب مستثمرين على اليد العامة¹.

3- مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال

لقد كانت الزراعة على مرّ التاريخ، مصدراً رئيسياً لرأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية للقطاعات الأخرى².

إن التنمية الاقتصادية تحتاج تنمية كل القطاعات وفقاً لمنهجية متكاملة و مستمرة و أن الزراعة في النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول حديثة الاستقلال فإنّما تلعب دوراً كبيراً في تكوين رأس المال لتطوير و تنمية القطاعات الأخرى، إنّ أية دولة تبذل مجهودات من أجل التنمية، حيث بحاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية، ما عدا الدول النفطية أو ذات الثروات المعنية المعتبرة، و هذا لن يؤدي إلى الاستغناء عن الزراعة بل يبقى دورها معتبراً في توفير رأس المال الضروري، أن الزيادة في الأجور الحقيقية للسكان، مما يترتب عنه في زيادة المدخرات التي توجه إلى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة و هذه إحدى الطرق التي يسلكها رأس المال في تحوله من الزراعة إلى غيرها من القطاعات الأخرى³ و من جهة أخرى يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدراً لتوفير رأس المال و ذلك عن طريق فرض ضرائب على القطاع الزراعي.

4- مساهمة القطاع الفلاحي في توفير المواد الأولية

إن كثير من فروع الصناعات التحويلية تعتمد على المواد الفلاحية و تنمية هذه الصناعات تعتمد على عدّة عوامل من أهمها توفير المواد الخام بكميات و تكاليف منخفضة بمواصفات جيّدة للتصنيع، و بهذه نشأت علاقة متبادلة و قوية بين الفلاحة و القطاعات المختلفة الأخرى و خاصة الصناعة، فكلما ازداد هذا القطاع نمواً زادت احتياجاته إلى المواد الأولية و خاصة الصناعة، فكلما ازداد هذا القطاع نمواً زادت احتياجاته إلى المواد الأولية التي هي بالضرورة من مخرجات

¹- غربي فوزية، مرجع سابق، ص 47.

²- محمد بويهي، مرجع سابق، ص 11.

³- غربي فوزية، مرجع سابق، ص 48.

القطاع الفلاحي، بالتالي يزداد التركيز على إنتاجها مما يؤدي إلى نمو المزروعات الموجهة للتصنيع و التحويل¹.

و من أهم الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي هي صناعة المعلبات، صناعة النسيج، صناعة الخشب و الفلين، الصناعة الغذائية، من هنا نرى أن التنمية الزراعية المبكرة ستدفع بعجلة التصنيع إلى الأمام، و ذلك من خلال ما تقدمه من مواد أولية².

5- مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الوطني

إن القطاع الفلاحي ساهم بصفة كبيرة في عملية الادخار و الاستثمار، و إن من أهم أسباب انخفاض الدخل الفلاحي في الجزائر و فشل هذا القطاع في عملية التنمية هو مجارات القطاع الصناعي سواء في جانب امتصاص الموارد القومية و الإسهام في الدخل الوطني و يتضح ذلك من خلال³ :

- دخول القطاع الفلاحي تميل إلى التناقض مقارنة بالقطاعات الأخرى هذا راجع إلى زيادة السكان و استغلال الأراضي الصالحة للفلاحة.

- فما يتعلق بعنصر رأس المال فإن انتسابه إلى قطاع الفلاحة بكثير من انسيابه إلى القطاع الصناعي و هذا ناتج عن تخلف الفلاح لقلّة دخله و عدم وجود إغراء كافي لجذب الاستثمارات.

- إن تدفق السكان من الريف إلى المدينة و المراكز الصناعية يترتب عليه انخفاض عنصر العمل في القطاع الفلاحي.

- من العوامل المسؤولة عن انخفاض مستويات الدخل في القطاع الفلاحي انخفاض المرونة السوية و مرونة الطلب الداخلية على الغذاء.

¹- عائشة بن حركات، مرجع سابق، ص 3.

²- محمد بويهي، مرجع سابق، ص 10.

³- عائشة بن حركات، مرجع سابق، ص 6.

6- مساهمة القطاع الفلاحي في جلب العملة الأجنبية

قد تساهم الزراعة في جلب النقد الأجنبي و ذلك من خلال صادراتها و عن طريق إجلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، و ذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك¹ فاللجوء إلى استيراد الموارد الغذائية بشكل كبير، يكون عبئاً ثقيلاً على الطاقة الإستراتيجية للدولة، التي هي من مكونات الاستثمار الرسمي في قطاع الصناعة، و للتذكير أن القطاع الزراعي يعتبر أحد مصادر الحصول على النقد الأجنبي، حيث يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى توسع الصادرات، بالتالي زيادة حصة النقد الأجنبي.

بل أيضا تتوسع صادرات المنتجات الزراعية متى يمكنها أن تؤدي دوراً فعالاً في توفير النقد الأجنبي، بالتالي تساهم مساهمة فعالة في تمويل المشاريع التنموية².

كما قد تكون الزراعة من السبل الرئيسية في جلب العملات الأجنبية إلى البلد المنتج للزراعة، إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الزراعي، و قام بعملية تصدير الفائض إلى الدول التي تحتاجه مقابل الحصول على العملات الأجنبية³.

7- القطاع الفلاحي حافز للتصنيع

¹- غربي فوزية، مرجع سابق، ص 46.

²- سمير عز الدين، مرجع سابق، ص 8.

³- محمد بويهي، مرجع سابق، ص 9.

إن القطاع الفلاحي يوفر المواد الأولية التي تعتبر مدخلات القطاعات الاقتصادية المختلفة، فهو يعمل على دفع عجلة التنمية الصناعية لما يتوفر عليه من إمكانيات لتشجيع العمليات التصنيعية، كما أن ارتفاع الإنتاجية الفلاحية يترتب عليه انخفاض نفقة إنتاج القطاع الزراعي، بالتالي انخفاض أسعارها يؤدي إلى انخفاض نفقة إنتاج القطاع الصناعي¹ بالإضافة إلى أن الزراعة تقدم كثيرا من المواد الأولية إلى الصناعة، حيث نجد أن زيادة الإنتاج في الزراعة يؤدي إلى زيادة الدخل لدى الفلاحين.

إن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على كثير من المواد الصناعية، و عليه يبدأ سوق المنتجات الصناعية يتسع تدريجيا، مما يؤدي إلى تشجيع الصناعة، و من هنا نلاحظ أن الدور الذي تلعبه في التنمية الزراعية، و أن الزراعة ليست فقط كوسيلة لتوفير الغذاء و إنما كحافز و مشجع لعملية التصنيع²

المطلب الثاني

أولوية القطاعات الاقتصادية

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا لقطاع المحروقات، في حين أهملت القطاعات الأخرى التي هي عماد الاقتصاد الوطني قبل قطاع الخدمات، الصناعة، الفلاحية... .

جدول رقم (6) : التوزيع القطاع و معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الاجتماعي في

الوحدة " % "

الفترة 2010-2000

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	المتوسط
--------	------	------	------	------	------	------	------	---------

¹ - مبروك رياش، مرجع سابق، ص 10.

² - محمد بويهي، مرجع سابق، ص 10.

38,25 0,15	32,87 3,4	34,69 2,6	45,06 2,3	45,59 2,5	37,85 3,3	32,51 3,7	39,19 9,4	(أ) المحروقات نسبة المساهمة معدل النمو الحقيقي للقطاع
32,10 6,24 4,38	37,07 6,4 4,2	35,35 6,9 6,0	29,16 7,8 8,4	27,90 6,5 3,1	30,97 7,7 4,0	33,54 5,3 3,0	30,73 3,1 2,0	(ب) الخدمات -نسبة المساهمة في الناتج - معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية
8,83 8,21	9,33 8,2	10,43 6,6	8,62 9,8	8,0 11,6	8,29 8,0	9,02 8,2	8,12 5,1	(ج) البناء و الأشغال العمومية - نسبة المساهمة في الناتج - معدل النمو الحقيقي للقطاع
8,35 1,37	8,97 7,2	8,42 6,0	6,55 5,3	7,53 4,9	9,44 3,1	9,18 1,3	8,39 5,0	(د) الفلاحية - نسبة المساهمة في الناتج - معدل النمو الحقيقي للقطاع
7,72 0,68 4,12	4,5 1,6	4,96 2,5	4,68 1,9	5,27 2,2 2,1	6,16 1,3 2,5	7,41 1,0 6,6	7,07 1,3 5,3	(هـ) الصناعة - نسبة المساهمة في الناتج - معدل النمو الحقيقي للقطاع العمومي - معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص
8,06 8,75	7,14 17,3	6,13 5,8	8,89 7,7	5,77 2,7	16,7 10,2	8,31 16,7	6,49 0,9	(و) ضرائب و رسوم على الواردات - نسبة المساهمة في الناتج - معدل النمو الحقيقي للقطاع
3,37	3,3	3,6	2,4	2,0	5,2	4,7	12,4	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الجدول السابق فإنه يمكن ترتيب القطاعات التي عندها وزن و أهمية و المهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي، و المؤثرة في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى

المصدر : بوفليخ نبيل، الملتقى الدولي التاسع حول " دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر"، أيام 25-26 نوفمبر

أ- قطاع المحروقات : يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأول في البلاد، حيث قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المدروسة ب 38,25 % مما يدل على أنّ قطاع المحروقات القطاع الرائد و الموجه للاقتصاد الوطني و المحدد الرئيسي المعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، و هو ما تبينه الأرقام المتواجدة في الجدول السابق، حيث أدّى انخفاض القطاع خلال فترة 2006-2012 إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة " 2000-2004 " أين ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي النسبي و معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق و إنتاج سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة نمو قطاع المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

ب- قطاع الخدمات : يعدّ قطاع الخدمات ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي باعتباره أن مساهمة القطاع في الناتج بلغت 32,10 % كمتوسط خلال فترة الدراسة، كما أن تطبيق السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة تعني أن سياسة الإنعاش الاقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدّى إلى رفع الطلب الكلي، بالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية.

ج- قطاع البناء و الأشغال العمومية: استفاد قطاع الأشغال العمومية و البناء بشكل مباشر و كبير من خلال تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث ساهمت العمليات و المشاريع المدرجة في برامج النمو في رفع معدلات نمو القطاع، حيث سجل نسبة نمو بلغت 8,21 كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، إلّا أن تأثير القطاع في معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا بسبب تدني نسبة مساهمته في الناتج 8,83 في نفس الفترة.

د- قطاع الفلاحة : إنّ مساحة قطاع الفلاحة في معدل النمو الاقتصادي و تأثيره يعدّ ضعيفا إذا ما قدرناه بكل من قطاعي المحروقات و الخدمات حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج 8,35 في فترة محل الدراسة، كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي سنة 2008 سجل هذا القطاع نسبة نمو ضعيفة قدرت ب 5,3

% بسبب الظروف الطبيعية القاسية التي عرفت الجزائر، خلال فترة 2010-2012 سجل القطاع نسبة نمو هامة قدرت ب 6,0 % و 7,2 نتيجة تحسن الظروف المناخية.

هـ- قطاع الصناعة : إن تحقيق معدلات نمو حقيقية و مستدامة ف أي بلد من البلدان يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي، في الجزائر يعدّ قطاع الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسبة نمو سلبية و متدنية خلال فترة محل الدراسة، و خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من حيث متوسط نمو القطاع الصناعي العمومي ب 0,68 % خلال الفترة " 2000-2012"، بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو تقدر ب 4,12 كمتوسط في الفترة " 2000-2006 " ممّا يدل أن سياسة الإنعاش الاقتصادي لم تجدي نفعاً في القطاع الصناعي.

المطلب الثالث

المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي

هناك كثير من المؤسسات الاقتصادية التي يمكن أن تقوم بتنمية القطاع الفلاحي و من أهم هذه المؤسسات نذكرها على النحو التالي:

1-المؤسسات المالية تقوم بتقديم القروض اللازمة لمعظم الفلاحين، لأن معظم فلاحي الدول النامية فقراء، و من رأس المال الزراعي ضعيف جداً، بحيث نرجع هذا الضعف إلى عدّة أوجه منها:

- قلة وسائل الإنتاج المتمثلة في الجرارات و آلات الحرث و الحصاد و الدرس.

- نقص في الموارد المائية المتمثلة في السدود و الآبار و مشاريع صرف المياه، كل هذا يحتاج إلى قروض من طرف مختلف المؤسسات المالية لتشجيع الفلاح للحصول على مثل هذه الوسائل و المعدات المختلفة لتمكن الفلاح من استغلال الأرض بطريقة جيدة¹.

1. مؤسسات التسويق

تلعب مؤسسات التسويق دوراً مهماً في عملية التنمية الزراعية عن طريق ما تقدمه للمنتجين من خدمات مختلفة في ميدان التسويق حتى يتمكن المزارع من تسويق منتجاته في أحسن الظروف و ذلك عن طريق :

- توفير مختلف مواد التعبئة المتمثلة في الأكياس.
- تقديم تسبيقات مالية للمنتجين و ذلك بهدف الإسراع في عملية جني الإنتاج.
- تسهيل عملية نقل المنتج الفلاحي من أماكن الإنتاج إلى أماكن التسويق.
- القيام بحملات إعلامية إخبارية للتعريف بالمنتج بهدف تسويقه بأحسن الأسعار و أحسن الظروف.
- توفير المخازن التي غالباً لا تمكن الفلاح أن يقوم بإنشائها².

2. الأسعار

من أهم الحوافز على رفع الإنتاج هي الأسعار، حيث تلعب دوراً مهماً في التنمية الفلاحية في النظام الرأسمالي، أي كلما ارتفعت الأسعار كلما حاول صاحب المنشأة العمل على زيادة إنتاجه.

أما في النظام الاشتراكي فإن الأسعار تكون موضوعة مسبقاً عند إعداد الخطة السنوية أو الفصلية، و نجد أن معظم الأسعار في صالح المستهلك أو تخدمه بالدرجة الأولى مع قيام الدولة

¹- مختار نواصري، واقع و أبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي و دورها في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2003/2002، ص ص 27، 28.

²-المرجع نفسه، ص ص 28، 29.

بتشجيع الإنتاج، عن طريق تقديم المكافآت و الحوافز المادية للمنتجين و عليه فإن سياسة التسعير تخدم التنمية الزراعية¹.

- التكوين و البحث و الإرشاد الزراعي

يمثل التكوين و البحث و الإرشاد الزراعي من العوامل الضرورية لرفع الإنتاجية عن طريق الاستعمال الكفاء لوسائل الإنتاج و التعليل من النقائص و ذلك بتطبيق المعارف و التقنيات الحديثة في المجال الزراعي².

- التكوين: قامت الدولة بإنشاء العديد من المؤسسات و المعاهد التكوينية و مراكز البحوث بحيث نجد:

- 13 مركز لتكوين الأعوان التقنيين و العمل المختصين.

- 8 معاهد لتكوين التقنيين السامين.

- 18 معد لتكوين المهندسين و البيطرة منهم 11 لتكوين المهندسين الفلاحين³.

و تهدف إلى تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة و لوزارة التكون المهني و هي موجهة لإطارات المصالح الفلاحية و هذا لتحقيق ما يلي⁴:

- تحسين و رفع مستوى التأطير التقني.

- تحديد المعارف المتعلقة بالقطاع.

- تدعيم قدرات المؤطرين للقطاع في مجال التحليل و التلخيص.

¹- محمد بويهي، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا و مشاكله المالية غير منشورة (الجزائر : معهد العلوم الاقتصادية، 1987)، ص 16.

²- خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007) غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011) ص 38.

³- المرجع نفسه، ص 38.

⁴- كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة : تقييم و نتائج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ف التهيئة العمرانية غير منشورة (قسنطينة : كلي علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية، 2005-2006)، ص 22، 23.

- البحث الزراعي :

يعتبر البحث الزراعي أحد عوامل نجاح تنمية الإنتاج و رفع المردودية، نظرا للدور الذي يلعبه في تحسين حماية النباتات، فالبحت في المواد الصحية و النباتية يقضي على الآفات الحشرية و الطفيلية، و كذلك البحث في تحسين أنواع البذور التي تتأقلم مع المناخ الجزائري، و كذلك تحسين السلالات التي تكون ذات مردودة عالية¹.

- الإرشاد الزراعي: هي طريقة علمية يوجه الفلاح و يمدّه بالإرشادات و المعارف و المعلومات و الخبرات التي يفتقر إليها².

دور الفواعل في الإرشاد الفلاحي في الجزائر.

1- الهيئات العمومية

- الهيئات الإدارية: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية التي تمثل السلطة العمومية، فإن جهاز الإرشاد يقتصر على مديرية التكوين، البحث و الإرشاد التي تقوم بتنشيط و الانسجام و المتابعة و تقييم البرامج الإرشادية.

على مستوى الولاية : بموجب المرسوم التنفيذي رقم 195/90 الصادر في 23 جوان 1990 الذي ينظم عمل المصالح الفلاحية.

على مستوى المقاطعات الفلاحية (الدوائر) : يوجد على مستوى الوطني 462 مندوبية فلاحية، في هذا المستوى هناك لجنة تقنية مكلفة بمتابعة نشاطات الإرشاد و الإشراف على المرشد.

على مستوى البلدية: حيث يقوم المرشد بالنصح و الإرشاد، بحيث يعدّ البرامج المحلية و يقوم بتنفيذها بمعاينة الفلاحين.

¹- خديجة عياش، مرجع سابق، ص 38.

²-المرجع نفسه، ص 40.

- **الهيئات التقنية و العلمية :** تركز وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في نظامها الإرشادي على عدد من الهيئات التقنية و العلمية التي تساهم في التأطير التقني لبرامج الإرشاد الفلاحي المتمثلة في :
 - **هيئات البحث :** المتمثلة في المعهد الوطني للبحوث الفلاحية و المعهد الوطني للبحوث الغابية و المعاهد الجهوية في القطر الوطني.
 - **المعاهد التقنية :** تشمل على معاهد تقنية متخصصة تضمن الدعم التقني لبرامج الإرشاد، حيث تمولها بالمعلومات و المعارف التقنية.
 - **هيئات الدعم المنهجي :** المتمثلة في المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، و تتمثل مهام المعهد في الاستكشاف و الدراسات و التحقيقات لتنمية أعمال الإرشاد و ترقيتها.
 - **الهيئات الاقتصادية الفلاحية :** صناديق التموين الفلاحي، دواوين متخصصة في مختلف الشعب الفلاحية، تعاونيات فلاحية مختلفة.
- **هيئات عمومية خارج إطار وزارة الفلاحة و التنمية الريفية:** المتمثلة في رسائل الإعلام و الاتصال، شبكة التعليم العالي و التكوين، وزارة الموارد المائية، وزارة التضامن الوطني و وزارة الصحة¹.

2- المنظمات الفلاحية

- **الغرفة الفلاحية :** بحيث تقوم الغرفة الوطنية للفلاحة بعدة مهام المتمثلة في :
 - فتح باب التشاور و التنسيق مع المؤسسات العمومية.
 - تساهم في وضع السياسة الوطنية للتنمية الفلاحية.
 - خلق هياكل الإنتاج والخدمات لصالح الفلاحين.

¹- نورالدين الواحدي، مسألة الإرشاد في القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة نموذج لشعبة الحبوب في ولاية سطيف بين 2000 و 2010، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم السياسات العامة و الأنظمة المقارنة، 2012-2013) ص ص 64، 66.

■ **الجمعيات المهنية :** المتمثلة في جمعيات تنمية شعبة الحبوب، البطاطس و الحليب و الزراعات الصناعية، هذه الجمعيات كلّا تعدّ برامج تنموية تعتمد نشاطا على العمليات الإرشادية و التعبوية للفلاحين.

لبروز الغرف الفلاحية و الجمعيات المهنية، عرفت هذه العلاقة انتعاشا واضحا، حيث عملت هذه الأخيرة في تنشيط عمليات الإرشاد عبر تعبئة الفلاحين للانخراط فيها، حيث تعتمد في ذلك على دعم الهيئات التقنية التي تسعى إلى تنظيم دورات تدريبية لصالح المرشدين و كذا الفلاحين و ذلك على مختلف مستويات جهاز الإرشاد¹.

3- المتعاملين الخواص

■ **مكاتب الدراسات :** هي مكاتب للدراسات و النصائح الفلاحية التي تم إنشاؤها من قبل مهندسين فلاحيين و بياطرة، في إطار مشاريع دعم قدمت لهم من طرف الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الفلاحية FNRDA ، حيث يستند لها مهام بإعداد ملفات الدعم الفلاحي، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح للفلاحين في إطار متابعة المشاريع الفلاحية.

■ **مؤسسات بيع المدخلات الفلاحية :** هي مؤسسات خاصة تقوم مهمة بيع المدخلات الفلاحية منها البذور، الأسمدة، الأدوية النباتية، بالإضافة إلى مؤسسات بيع العتاد الفلاحي².

4- المنظمات الغير حكومية

تسعى المنظمات بالقيام بمشاريع تنموية ريفية فلاحية، و ذلك عن طريق وضع برامج و مشاريع محدّدة في الزمان و المكان على سبيل المثال تساهم في تطوير منتج معيّن أو اللجوء إلى توسيع التقنيات الجديدة، و العمل على تحسين المنتجات الفلاحية كالحبوب، البقول الجافة، البطاطا إلى

¹-المرجع نفسه، ص ص 67-68.

²-المرجع نفسه، ص 68.

جانب المشاريع التي تعتني بتربية الحيوانات و كذلك تدعيم التنمية الريفية عن طريق الصناديق

التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة (PNUD) أو برنامج الأمم المتحدة للتنمية (FAO)¹.

المبحث الثالث

الموارد الاقتصادية الجزائرية

تقع الجزائر في شمال إفريقيا، و تتربع على مساحة قدرها 2 381 741 كلم²، و تمتلك موارد طبيعية من أراضي خصبة، سهول، سهوب، بالإضافة إلى مناخ معتدل يسمح لها بالقيام بنشاط الزراعي كما تحتل الغابات مساحة شاسعة من الأراضي وهذا ما يجعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى إفريقيا و العاشرة عالميا من حيث المساحة.

المطلب الأول

الموارد الأرضية

تقدر مساحة الجزائر ب 238 174 100 هكتار، حيث تمثل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من المساحة الكلية بنسبة 14 % و من هذه النسبة لا تمثل المساحة الزراعية الفعلية منها سوى 3 % من مجموع المساحة أي 7.4 مليون هكتار، و بالمقارنة بسنوات الستينات حيث انخفضت إلى 200 000 هكتار، و من ال 7.4 مليون هكتار الصالحة فعلاً للزراعة، حيث 4.6 مليون هكتار فقط هي المساحة المستعملة فعلاً².

¹-المرجع نفسه، ص 69

²- conseil national économique et social, **problématique de développement agricole :élément pour un débat national**, 14^{ème} session plénière, Alger : publication du conseil national économique et social 1999, p18.

إن تراجع الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الزراعي لصالح العمل و الإدارة و المعارف العلمية و التقنيات و المدخلات الزراعية الحديثة، و رغم ذلك فالأرض الزراعية تبقى بدورها الكمّي و المساحي، و خاصة النوعي حيث تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي¹، و تعتبر الأرض من أهم مكونات عناصر الإنتاج الذاتي بحيث تؤكد المصادر الوطنية و الأجنبية أن للجزائر رصيداً هاماً من الأراضي القابلة للزراعة².

على الرغم من كبر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر إلا أن المساحة المزروعة المعتبرة عليها سنوياً 20 % من المساحة القابلة للزراعة، فقد قدرت سنة 2009 على سبيل المثال 8.056.800 هكتار و من خلال ملاحظتنا لهذا التباين بين المساحة المزروعة و القابلة للاستصلاح نجد أنه من بين أهم النقاط التي تبرز لها الإمكانيات الضخمة للتوسع الأفقي في الزراعة الجزائرية.

إن الزراعة في الجزائر تتأثر بشكل كبير بوسائل النقل و التسويق و التخزين فكلما تقدمت و توفرت هذه الوسائل اتسعت المساحة الأرضية المزروعة و ازداد النشاط الزراعي و التجاري، ازداد التوسع في الأراضي الزراعية أي إمكانية حدوث استصلاح أراضي جديدة و خولها في النشاط الاقتصادي الزراعي³.

الجدول رقم 07 : يوضح تطور المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر (1962-2005)

السنوات	المساحة الصالحة للزراعة (ألف هكتار)	قيمة الزيادة في الأرض الصالحة للزراعة (ألف هكتار)
1962	6900	-

¹ - نادية لوزري، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006/2005) ص 2.

² - محمد رضا بن لاغة، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2013/2012) ص 23.

³ - براكتية بلقاسم، الزراعة و التنمية في الجزائر، دراسة مستقبلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية غير منشورة (باتنة: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2013-2014، ص 3).

116	6784	1965
16	6800	1970
695	7495	1975
14	7509	1980
2	7511	1985
124	7635	1990
394	8029	1995
163	8192	2000
266	8458	2005

يمكن

ن

تفسد

يم

المصدر : محمد رضا بن لاغة، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة **2000-2010**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2012/2013) ص 24.

المساحة الفعلية الصالحة للزراعة إلى أربعة أقسام و هي:¹.

- **أراضي قابلة للزراعة:** هي أراضي أثبتت الدراسات بأنها صالحة للزراعة و تشمل الأراضي المستغلة فعلا في الزراعي، و الأراضي التي تمت إراجعتها بالإضافة للأراضي التي يمكن استصلاحها، و يتم استخدام الأراضي في إنتاج المحاصيل المستديمة و الموسمية و مساحة الغابات و المراعي و هناك مساحات أيضا متروكة و الجدول التالي يوضح استخدام الأراضي في الجزائر.²

¹-خديجة عياش، مرجع سابق، ص 23.

²-خزار بلال، مرجع سابق، ص 43.

جدول رقم 08: يمثل توزيع الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر

البيان	المساحة	%
المساحة الزراعية الصالحة	8.321.680	19.7
مراعي	32.824.410	77.8
أراضي الاستغلال الفلاحية غير المنتجة	1.063.510	2.5
الإجمالي	42.209.600	100

المصدر : خزار بلال، السياسات الزراعية و آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة (بانتة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2012، 2013) ص ص 43-44.

يوضح الجدول أن نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 19.7 % و نسبة المراعي 77.8 % و هو انعكس سلبيًا على الإنتاج الزراعي و لذلك وجب على الحكومة توسيع الأراضي الصالحة للزراعة.

بالزيادة على ذلك هناك أراضي الإستغلال الفلاحية غير المنتجة و التي تمثل 2.5 % و هي صغيرة إلا أنه لا يعقل أن يبقى أكثر من 1 063 510 هكتار غير منتجة بصورة دائمة.

و قد لاحظنا كذلك ان مساحات الغابات أنها تشغل مساحة شاسعة، إلا أنها تختلف هذه الغابات من حيث كثافتها و درجة نضجها و إنتاجيتها.

أمّا فيما يخص المراعي في الجزائر فتأخذ الخط الأوفر و النسبة الكبيرة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، و رغم أنها كبيرة إلا أنها تتميز بانخفاض إنتاجيتها من اللحوم لعدة أسباب منها الفنية و الاقتصادية.

أراضي صالحة للزراعة: هي الأراضي المستغلة فعلاً في الإنتاج الزراعي و التي تخصص لإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية (حبوب شتوية، صيفية، بقول، أشجار مثمرة...).¹

و يمكن توزيع هذه الأراضي إلى أراضي معشوشبة، أراضي مستريحة، مروج، و كروم¹.

الجدول (09): يمثل توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر

البيان	المساحة	%
أراضي معشوشبة	4.109.965	49,77
أراضي مستريحة	3.382.880	40,7
مروج طبيعية	703.969	8,4
الكروم	99.434	1,2
الزراعة المثمرة	25.434	0,2
الإجمالي	8.321.680	100

المصدر: حزار بلال، السياسات الزراعية و آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة (باتنة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، 2013) ص ص 46.

يوضح الجدول أن المساحة الصالحة 8,3 مليون هكتار، و هو ما يعني أن الجزء الأكبر من المساحة غير صالحة للزراعة، و بالتالي إن الأرض الزراعية محدودة في الجزائر، حيث مثلت 14 % كما سبق أن أعلنت من الأراضي القابلة للزراعة أي 3 % من مجموع المساحة.

¹- امعمر الأزهر حاشي، إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التحليل الاقتصادي غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2010-2011) ص 13.

و تشمل هذه الأراضي على أراضي صالحة للحرثة و التي تنقسم إلى مزروعات عشبية و أراضي مستريحة) و مزروعات دائمة و التي تنقسم إلى مروج طبيعية و زراعات مثمرة و كروم، و الأراضي المستريحة تمثل أكبر نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة بعد المزروعات العشبية و هو ما يعني أن الجزء الكبير من الأراضي الغير مستغل و هذا راجع إلى مشكل الجفاف و التصحر، و كذلك النقص الكبير للإمكانيات اللازمة لاستغلالها.

- أراضي المساحة المحصولية: تتمثل في مساحة الأرض المزروعة سنوياً مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي و تنوع المحاصيل المزروعة في سنة واحدة.

- الأراضي المسقية : إن تقدم و رقي مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع و خلف الإنتاجية الزراعية و كمية الإنتاج¹.

إن الجزائر تتمتع بمؤهلات و إمكانيات تربية كبيرة، تمكنه من إنتاج مختلف المحاصيل و المزروعات في أي موسم من المواسم، مما تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الثاني

الموارد المائية

إن الأمطار في الجزائر تتميز بالتذبذب و عدم الانتظام، و هذا ينعكس سلباً على الإنتاج الفلاحي الذي يمكن أن يزيد أن ينقص من سنة لأخرى بأكثر من الضعف، كما يؤثر سلباً على طبيعة جريان المياه السطحية و الجوفية المتجددة.

يغطي الإقليم الجزائري مساحة تقارب ب 2.4 مليون/كلم²، إلا أن 90 % منها عبارة عن صحراء، حيث ينعدم فيها تساقط الأمطار، كما تتميز هذه الأراضي بندرة المياه السطحية و تنحصر أساساً في جزء المنحدر الشمالي، غير أن هذه المنطقة تزخر و تتميز بموارد جوفية

¹- خديجة عياش، مرجع سابق، ص 24.

معتبرة، إلا أنها لا تتجدد بكثرة، و تتمركز إمكانيات الموارد المائية المتجددة في شمال الجزائر، التي تضم الأحواض التابعة للحر الأبيض المتوسط، و تتباين كمية الأمطار المتهاطلة بين 200 ملم/سنة في الهضاب العليا السهبية، 1600 ملم/سنة على مرتفعات الأطلس التلي المحاذية لحوض المتوسط، و تقدر إمكانيات البلاد من الماء بأقل من مليار متر مكعب، 75 % منها فقط قابلة للتجديد (60 % بالنسبة للمياه السطحية، 15 % للمياه الجوفية)، ما جعل الجزائر تصنف حسب البنك العالمي، في قائمة الدول الأكثر فقراً من حيث الإمكانيات المائية¹.

لقد قدرت وفرة المياه للفرد الواحد سنويا عام 1962 ب 1500 متر مكعب، فإنها لم تتجاوز 720 متر مكعب عام 1990، و 680 متر مكعب عام 1995، و 630 متر مكعب عام 1998 وتقدر حاليا بحوالي 500 متر مكعب و قد لن تتجاوز 430 متر مكعب عام 2020، و لتحقيق الأمن الغذائي من المياه، يستدعي ذلك توفير 15 إلى 20 مليار متر مكعب سنويا تخصص منها 70 % للفلاحة، و يعتبر تحديا كبيرا، إذا علمنا أننا لا نستطيع تخزين أكثر من خمسة ملايين متر مكعب سنويا من الماء².

• مصادر الموارد المائية

- الموارد المائية المطرية.

تقدر كمية الأمطار التي تتهاطل على الجزائر سنويا ب 197 مليا متر مكعب بمعدل تهاتل سنوي يقدر ما بين 90 إلى 100 مليار متر مكعب³، يتغير توزيعها جغرافيا بين أكثر من 200 ملم/سنة على ساحل البحر و أقل من 100 ملم/سنة في شمال الصحراء⁴ و نظرا لارتفاع درجة الحرارة، فإن حوالي 80 مليار متر مكعب يتعرض للتبخر، أي ما يعادل 80 % منها و فقط

¹- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية و البيئة، مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر : أكبر رهانات المستقبل، الدورة العامة الخامسة عشرة، 2000، ص ص 11-12.

²-المرجع نفسه، ص 6.

³- محمد رضا بن لاغة، مرجع سابق، ص 26.

⁴- سمير عز الدين، مرجع سابق، ص 25.

ما قدره 3 مليار متر مكعب يساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، و ذلك كون أغلب مناطق الشمال الجزائري تتميز بشدة الانحدار و سرعة تساقط و انسياب الأمطار على هذه الأراضي، أما باقي الموارد المطرية 12.5 مليار متر مكعب، أي ما يقدر بحوالي 13 % فإنه يتدفق على مجاري الأنهار و الوديان، و حتى 2004، فإنّ الجزائر كانت تملك مجموعة من السدود لا تزيد سعتها عن 5.2 مليار متر مكعب، و هذا يعني أنّ 7.3 مليا متر مكعب من المياه السطحية تتدفق مباشرة في البحر و الشطوط المالحة¹.

و الجدول رقم (10) : يمثل معدل تساقط الأمطار في المناطق الأربعة الأساسية في الشمال الجزائري

الشمال الجزائري	منطقة سيبوس القسنطينية	هضبة الصومام الجزائرية	منطقة الشلف	الشط الوهراني الشرقي	
225200	43000	50000	562000	76000	المساحة (كلم ²)
95	26	21	23,5	24,5	معدل تساقط الأمطار (مليار م ³)

المصدر : محمد رضا بن لاغة، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم

- الموارد المائية السطحية

و تتمثل في مياه الوديان و الأنهار و السدود و التي تعتبر قليلة في بلادنا و تقدر ب 13,5 مليا متر مكعب سنويا، بالرغم من قلّتها فإنه لا يستغل منها سوى 22 % و الجزء الثاني يصب

¹- حركاتي فاتح، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة (باتنة : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013/2014) ص 37.

في البحار و الشطوط¹ و تعتبر الأمطار المورد الرئيسي للمياه السطحية، حيث قدرت كمية الأمطار التي تتساقط على الجزائر 13325 مليمترا في السنة، و يتصف تهطل الأمطار بالتذبذب و عدم الانتظام و هو ما يؤثر على الزراعة و على طبيعة جريان المياه السطحية و الجوفية المتجددة².

1-الوديان في الشمال الجزائري تتمثل في³ :

- واديين سعتهما أكثر من 1000 مليون م³ سنويا و هما: واد الشلف، واد كبير رمل.
- أودية سعتها ما بين 100 إلى 500 مليون م³/السنة مثل : واد تافنة و الحراش.
- أودية سعتها ما بين 100 إلى 500 مليون م³/السنة مثل : واد سيبوس و واد الصومام.
- أودية سعتها ما بين 100 إلى 200 مليون م³/السنة مثل: واد الصفصاف و واد بودواو.

و الجدول رقم (11) : يمثل سعة أهم الوديان المتواجدة في الجزائر

سعة الوديان (ملم ³)	العدد	إجمالي المردود و الناتج
أكثر من 1000 ملم ³ في السنة	2	2268
ما بين 500 إلى 1000	5	8410
ما بين 100 إلى 500	11	2530
ما بين 30 إلى 100	16	710
سعة الوديان الباقية لأقل من 30	أقل من 100	8502
المجموع	34 واد + مجموعة من الوديان الصغيرة سعتها أقل من 30 (ملم ³)	14128

المصدر : حركاتي فاتح، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة (باتنة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2013/2014)، ص 38

¹- سمير عز الدين، مرجع سابق، ص 25 .

²-حزار بلال، مرجع سابق، ص 47.

³- حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص 38.

2-السدود في الشمال الجزائري

تحتل الجزائر المرتبة الأولى من حيث العدد في الوطن العربي، حيث تقدر عدد سدودها 113 سدا، و المرتبة الثاني في القارة الإفريقية، لكن إذا وجهنا اهتمامنا إلى سعة هذه السدود، فنجد أنها لا تتعدى 5.2 مليار م³.¹

و الجدول رقم (12) : يمثل عدد و سعة السدود في الشمال الجزائري

العدد	الشط الوهراني الشرقي	منطقة شلف	هضبة الصومام الجزائرية	منطقة سيبيوس القسطنطينية	الشمال الجزائري
12	13	12	15	52	
قدرة الاستيعاب (مليون م ³)	685	1950	818	1530	5000

المصدر : محمد رضا بن لاغة، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2013/2012)، ص 28.

¹-المرجع نفسه، ص 28.

– الموارد المائية الجوفية

تشير الإحصائيات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية و حوالي 60.000 بئر صغير 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق، و تقدر كمية المياه الجوفية التي يمكن استغلالها بحوالي 7 مليار م³ في السنة و هي موزعة بين الشمال و الجنوب النسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 % (1,8 مليار م³/السنة)، و تتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن النسبة الكبيرة من هذه الموارد الجوفية (75 %) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، حوضنة الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا.

أما في الجنوب فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى، و التي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، و هما المتداخل القاري و المركب النهائي، و تبلغ مساحتها ب 600 ألف و 300 ألف كلم² على التوالي، و يعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا¹.

و الجدول رقم (13) : يمثل الموارد المائية الجوفية في الشمال الجزائري

المنطقة	الشاطئ الوهراني الشرقي	منطقة شلف	حوضنة الصومام الجزائرية	منطقة سيبيوس القسنطينية	الإجمالي
الموارد المائية الجوفية (مليون م ³)	400	240	775	580	2000
الموارد المائية الجوفية (مليون م ³)					

المصدر: خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2007-2000) غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011)، ص 26.

¹- زهير عماري، الملتقى التاسع حول " في المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، السلف أيام 23- 24 نوفمبر 2014.

كما يمثل الجدول رقم (14) : إجمالي المياه السطحية و الجوفية و المخزون و المستثمر منها.

المياه المتجمدة	المياه المخزنة	المياه الجوفية		المياه السطحية	
		المستثمر	الموارد	المستثمر	الموارد
7200	150000	29000	4200	600	13000

المصدر : محمد رضا بن لاغة، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2013/2012)، ص 29.

يتضح لنا من الجدول أن المياه السطحية تشغل منها نسبة ضئيلة، حيث تقدر نسبتها ب 4.6 % و الجزء الذي يقدر ب 95.4 % ينصرف نحو الجو و الشطوط.

أما المياه الجوفية تشغل منها نسبة لا بأس بها، بالمقارنة مع المياه السطحية المستغلة.

كما نلاحظ كمية كبيرة من المياه المخزنة يمكن استغلالها في توسيع مساحات الأراضي المسقية.

كيفية و مدى استغلال الموارد المائية في الجزائر: يتم تعبئة الموارد المائية السطحية في الجزائر عن طريق إنشاء السدود الكبيرة و الصغيرة و إقامة المحاجر المائية التي تستغل أساساً للري، أما الموارد المائية الجوفية فيتم استغلالها عن طريق الآبار و التنقيب¹.

- **بناء السدود :** عملا على تباددي تبديد الموارد المائية، فإن الأولوية المطلقة سوف تولّى لإنهاء البرنامج الكبير للسدود و انجاز التحويلات الجارية، غير أنه قد يمكن برمجة بناء سدود جديدة على ضوء الإمكانيات، قصد تدارك العجز الكبير²، حيث انتهجت خلالها الجزائر إستراتيجية تكثيف استعمال مياه الأمطار من خلال مشاريع ضخمة أنجزت من خلالها 57 سداً لتضاف إلى السدود التي ورثتها عن الاستعمار ليصل عدد السدود إلى 97 سداً و في الصدد أيضاً إنشاء 27 سداً و

¹- المهندس منصف، بحث حول الموارد المائية في الجزائر، يوم 15 أفريل 2010.

²- كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001، 2009"، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، (جوان 2010)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، بسكرة، ص 212.

50 أخرى في طور الدراسة، بالإضافة إلى إنشاء حوالي 1365 حاجر مائي من أجل استغلال مياه التساقطات المطرية.

رغم عدد السدود المنجزة، إلا أن السعة المنجزة ضعيفة جدا بالمقارنة مع عدد السدود الموجودة و أيضا غير مستقرة و تقدر بحوالي 6.5 مليار م³ في أحسن الأحوال¹.

– التحويلات الكبرى : إن غياب التوازن في الثروة المائية بين الشمال و الجنوب حتى في الشمال بين الساحل و الداخل دفع بالجزائر إلى انتهاج أسلوب التحويلات الكبرى و الربط الجهوي بين السدود و المناطق الشمالية و ذلك من أجل تموين الولايات بالمياه.

تحويلات سدود الشمال².

في الشمال الشرقي: سد بني هارون في ولاية ميلة التي تعتبر أكبر سد في الجزائر بطاقة 960 مليون م³، و تقدر كمية المياه المحولة من هذا السد بحوالي 48 مليون م³.

يمون المشروع المدن التالية : ميلة، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، جيجل، و سيتمتد حتى سوق أهراس مستقبلا، تحويلات أيضا نحو ولاية سطيف 213 مليون م³ منها 191 مليون م³، سد تابلوط الموجودة في ولاية جيجل نحو سد ذراع الديس بنحو 122 مليون م³ من سد إغيل أمدة بخراطة إلى إقليم بجاية.

في الشمال الأوسط : تقدر الكمية المحولة بنحو 831 مليون م³ من خلال سدين و هما سد تاقصبت و سد كودية اسردون، بحيث سيؤمنان المدن الوسطى، الجزائر، تيزي زو، البويرة و المدية.

¹- منصور مجرس، الموارد المائية في الجزائر، الإمكانيات و الإنجازات و رهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام، يوم 13 جويلية 2015.

²-المرجع نفسه

³- مشكل المياه في الجزائر نقلاً عن الموقع <http://ar.Wikipedia.org/Wiki> بتاريخ 2017/04/03 على الساعة 11:30.

في الشمال الغربي : مستغانم، ارزيو، وهران بحوالي 1355 مليون م3 و هو أكبر تحويل على MAO، تقدر الكمية المحولة من خلال تحويلات الإطراق و الذي سيمون مدن الغرب الجزائري التي تعاني النقص الفادح في مياه الشرب، كما سيساهم أيضا في عملية الري مساحات زراعية واسعة في الإقليم العربي المشتھر بالنشاط الزراعي.

- تحويلات الجنوب

يعتمد الجنوب الجزائري على استغلال المياه الجوفية، حيث تقدر حجمها بحوالي 45000 مليار م3، بحيث سيتم تحويل مياه إلى اتجاهين.

شمالا : سيتم تحويل حوالي 600 مليون م3 من المياه لتموين السهول و الهضاب العليا.

جنوبا : تحويل مياه عين صالح الذي يعتبر مشروع القرن الذي يمتد على مسافة 750 كلم و 1245 من شبكة القنوات و يضع يوميا حوالي 50000 م¹³.

- الحواجز المائية

ستعكف الحكومة من أجل سد حاجات الري الفلاحي على تأهيل أكثر من 200 حاجز مائي قيد الاستغلال، و انجاز أكثر من 300 وحدة جديدة².

- تحلية مياه البحر :

يقصد بهذه التقنية، تصفية المياه الموجودة في البحار و المحيطات و إزالة نسبة الأملاح الموجودة فيها لتكون صالحة للشرب أو الإقلال من نسبة الملوحة و استعمالها للسقي في بعض المحاصيل

¹- منصور هجرس، مرجع سابق.

²- كريم زرمان، مرجع سابق، ص 213.

الزراعية، و قد تم إنشاء 13 محطة ذات قدرات مختلفة بالإضافة إلى تطوير نظام السقي في منطقة الهضاب العليا¹، و في هذا الإطار أيضا يتربق إنشاء 19 سدا جديدا، من أجل التوصل إلى طاقة استغلال تصل إلى 1.9 مليار م³ و كذلك إنجاز 6 مشاريع كبرى للتحويل، و 14 عملية لإيصال المياه الصالحة للشرب، و كذلك تهيئة شبكة التزويد بالماء الشروب لـ 22 مدينة بالإضافة إلى بناء 44 محطة تصفية و 42 بحيرة من أجل التوصل إلى طاقة معالجة للمياه المستعملة تقدر بـ 2,1 مليار م³ سنويا، و كذلك الأشغال الخاصة بتهيئة الري الزراعي على مساحة 600000 هكتار و إنجاز 174 من المسالك المائية².

- معالجة المياه المستعملة: تعتبر أحجام المياه المعالجة في الجزائر حاليا تقريبا 750 مليون م³ و ستفوق 1.5 مليار م³ في آفاق 2020، و تقدر عدد المحطات التصفية 102 محطة، و تقوم بتصفية 570 كيلومتر م³ في السنة³.

- الآبار

حسب عملية إحصاء الآبار التي قامت بها وزارة البيئة و التهيئة العمرانية سنة 1985، حيث قدرت بحوالي 5500 بئر، و في الفترة الممتدة بين 1990-1997 بحفر 2000 بئر في الجهة الشمالية للبلاد ، و التي توفر مليار متر م³ الموزعة كالتالي بنسبة 85 % السقي بنسبة 15 %، أما الجهة الجنوبية فقد تم إنجاز 742 بئر و تسمح بتخزين سنوي 221 مليون م³ للتزويد بالماء الشروب و 505 مليون م³ بالنسبة للسقي، أما الينابيع، فإن العدد الإجمالي حسب الإحصائيات فهو 202 منبع⁴.

¹- بن حميدة هشام، واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي، العدد Vo-V (صيف 2016)، ص 51.
²- نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، ع.7 (جوان 2012)، كلية العلوم السياسية و الإعلام، الجزائر، ص 70.

³-ZinelaabidineTOUIDJENI, sécurité hydrique et sécurité alimentaire, la stratégie de l'Algérie, état des lieux, Université Mentouri de constantine, P.7.

⁴- المهندس منصف، مرجع سابق.

نستنتج أن الجزائر لديها موارد مائية هائلة يسمح لها بأن تحقق الأمن المائي و الأمن الغذائي، و ذلك من خلال مختلف مواردها التي يسمح لها بسقي مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.

المطلب الثالث الموارد البشرية

منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000، عرق التشغيل في قطاع الفلاحة نموا بطيئا حيث قدر حجم اليد العاملة سنة 1966 ب 870000 عامل، أي بنسبة 50 % من مجموع اليد العاملة الوطنية، بينما بلغت سنة 1998، 1.2 مليون عامل، بنسبة 21 % من مجموع اليد العاملة الوطنية¹.

إن العنصر البشري الآلة الأساسية لأي قطاع إنتاجي عامة و بصفة خاصة القطاع الزراعي فهو العنصر الذي بإمكانه ان يشغل اكبر عدد ممكن من الموارد البشرية الاستعمال الأمثل للإمكانيات المتاحة، حيث أن للعنصر البشري مؤهلات علمية و تقنية تمكنه من توفير شروط رفع زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي²، كما أن الموارد البشرية في أي مجتمع من المجتمعات بما تميز به من خصائص و ما يطرأ عليها من تطورات عبر الزمن³.

و الجدول رقم (15) : يمثل تطور اليد العاملة بين 1966-2000

السنة	حجم اليد العاملة الفلاحية
1966	870 000
1969	1 540 000

¹ - Conseil national économique et social, Op.cit, P 32.

² - خديجة عياش، مرجع سابق، ص 30.

³ - حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص 44.

1 335 000	1979
1 097 217	1983
1 080 000	1993
1 154 000	1996
1.2	1998
2 381 800	2000

يوضح الجدول أن حجم اليد العاملة في تطور خاصة بعد رحيل الاستعمار، حيث ترك مجتمعا زراعيا بامتياز، فأغلب الشعب الجزائري يشغلون في الفلاحة، إلا سياسة التصنيع التي انتهجتها

المصدر: خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007) غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011)، ص 26.

الدولة، الأولوية التي منحتها إياها، و الاختلاق الموجود بين القطاعات الأخرى من حيث الأجور الممنوحة، مقارنة بقطاع الفلاحة حيث كان الأجر قليلا جدا، بما في ذلك ضرر على الإنتاج، بالإضافة للعشرية السوداء التي عاشتها البلاد في التسعينات، حيث تضرر سكان الأرياف.

بالدرجة الأولى، كل هذه العوامل جعلت اليد العاملة الوطنية خاصة الشباب تقفز من قطاع الفلاحة إلى قطاعات أخرى.

- **المكننة الفلاحية :** خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر اعتمد الاستعمار على وسائل الإنتاج الميكانيكية المختلفة لتوسيع الإنتاج، إلا أن الفلاحة الوطنية بعد الاستقلال عرفت تراجعا كبيرا و ذل بالاعتماد على المكننة.¹

و الجدول رقم (16) : يوضح تطور وسائل الإنتاج الميكانيكية الفلاحية في الجزائر

¹ يونس صاحب، مرجع نفسه، ص 133.

السنة	1978	1984	1986	1987	1988	1992	1997	1998	1999
وسائل الجر	42496	53607	82808	89271	80631	95000	92426	92800	93000
الجرارات	42496	53607	82808	89271	80631	95000	92426	92800	93000
وسائل الحصاد	29648	40884	-	-	69290	-	-	-	-
حاصدة دراسة	4000	4854	8208	8628	7489	9000	9170	9200	9200
عتاد المعالجة	12178	23659	33067	40915	43803	-	-	-	-
وسائل الحرث	92123	14955	119208	136264	81562	-	-	-	-
النقل	29159				53865	-	-	-	-

يوضح الجدول أن الجرارات و الحاصدة الدارسة عرفت نمرا مستمرا من الفترة الممتدة بين 1978 إلى 1990، من جهة شاع استعمال الوسائل البدائية بين الفلاحين، كما تميزت الفلاحة الوطنية من حيث استعمالها للوسائل الحديدية، بنقص الأيدي العامة من جهة أخرى.

المصدر : يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 2000-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014، 2015)، ص، ص 134.

العمالة الفلاحية: بلغ حجم القوى العاملة في قطاع الزراعة 2381800 نسمة، في سنة 2000، منها 1273277 نسمة عبارة عن عمال يشتغلون في المزارع و التعاونيات، أما الباقي فيشتغلون بدوام كامل، و خلال سنة 2001 وصل حجم العمالة إلى 2230085 عامل منهم 1292412 يشتغلون في المزارع و التعاونيات، أما الباقي فيعتبرون عمال دائمون، في سنة 2002 وصل عددهم 2204989 عامل منهم 1816142 دائمون، في سنة 2003 حجم العمالة 228753 عامل منهم 1844965 عمال دائمون، سنة 2004، حجم اليد العاملة 2234951 عامل منهم

18434971 دائمون و الباقي موسميون، سنة 2005 حجم القوة العاملة 2237867 نسمة، منهم 1052602 يشتغلون على مستوى المزارع، أما سنة 2006 فقدرت ب 2212619 منهم 1805589 عمال دائمون بنسبة تقدر 81%¹

نستنتج من خلال هذه الإحصائيات بأن السكان الناشطين خلال الثلاثي الرابع من سنة 2010 بلغت 1081200 نسمة، بحيث يمتص قطاع التجارة و الخدمات أكثر نصف هذه العمالة بنسبة 55,2، تم يليه التشييد 19,4 % ، الصناعة 13,7 ، الزراعة 11,7 %.

الجدول رقم (17) : يمثل تطور القوى العاملة الكلية و الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2007-2009

السنة	القوى العاملة الكلية (1)	القوى العاملة في الزراعة (2)	النسبة % (2) (1)
2007	9998,91	2220,12	22,27
2008	10315,00	2244,06	21,75
2009	10544,00	2358,31	22,36

¹- حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص 44.

يوضح الجدول أن حجم اليد العاملة في الزراعة في ارتفاع ملحوظ، حيث أن الزيادة من 2220120 عامل سنة 2007 لتصل إلى 2244006 عامل سنة 2008 لترتفع أكثر 11420 عامل في السنة المقبلة، و لتصل إلى 2358340، و هذا يدل على استقطاب القطاع الزراعي من

المصدر : المعمر الأزهر، إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التحليل الاقتصادي غير منشورة (الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2010-2011)، ص 21.

القوى العاملة الكلية لتصل هذه النسبة إلى 22,36 سنة ¹2009.

خلاصة الفصل الأول :

¹ - مرجع نفسه، ص 44.

من خلال عرضنا لهذا الفصل، اتضح بأن القطاع الفلاحي في الجزائر قد عرف اهتماما واسعا خلال مرحلتي الاشتراكية و الرأسمالية، و هذا يتضح من خلال الأهمية و الأولوية المقدمة لقطاع الصناعة من طرف النخبة الحاكمة بعد الاستقلال و هذا من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

و من جهة أخرى يمكن تبرير بأن سياسة التسيير الذاتي على أنها أو سياسة فلاحية للجزائر المستقلة، و أنها اتسمت بكثير من العفوية أمام الدولة و النظام، فإن الآمال كانت معلقة أكثر على سياسة الثورة الزراعية في مرحلة السبعينات، نظرا لوفرة عدّة عوامل اقتصادية منها موارد مائية ، أرضية ، بشرية و كذلك عوامل سياسية و أمنية لإنجاحها ، و رغم ذلك فضلت هي الأخرى في تنمية القطاع الفلاحي، كما أخفقت كذلك الإصلاحات المدرجة في فترة الثمانينات و برنامج الانفتاح الاقتصادي في مرحلة التسعينات في تحقيق الهدف المنشود.

الفصل الثاني

برامج الدعم الفلاحي في ظل انتعاش الإيرادات

الفصل الثاني

برامج الدعم الفلاحي في ظل انتعاش الإيرادات

مع بداية الألفية تحسنت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد مع عودة الاستقرار والأمن وتحسنت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وانتعاش الخزينة العمومية للدولة، كما عرفت هذه الفترة أيضا غلق برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي (FMI) وبالتالي دخول الجزائر مرحلة جديدة للاقتصاد الوطني وللنظام الحاكم والشعب.

في هذا الإطار تبنت الدول سياسة اقتصادية جديدة معتمدة على البرامج التنموية المتمثلة في سياسة الإنعاش الاقتصادي وذلك من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بدعم كل نشاط إنتاجي فلاحي وكذا تنمية الموارد البشرية والتنمية المحلية إضافة لدعم قطاعات الفلاحة والصيد النقل، الري الهياكل القاعدية.

ومن جهة أخرى ومن أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي عمدت الدولة على تبني سياسة فلاحية جديدة حيث تم إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عام 2000، والذي تم توسيعه سنة 2002 ليشمل الفضاء الريفي حيث أصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وفي سنة 2009 تم إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي وذلك من أجل دعم مواد واسعة الاستهلاك وكذلك رد الاعتبار لقطاع الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وللتفصيل أكثر في هذا الفصل تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: المخططات التنموية للإنعاش الاقتصادي

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)

المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009/2014.

المبحث الأول

المخططات التنموية للإنعاش الاقتصادي

عمدت الجزائر على تبني سياسة اقتصادية جديدة، حيث شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة، وذلك ابتداء من سنة 2001 وذلك لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذلك أيضا لدعم كل نشاط إنتاجي محلي وكذلك لتنمية الموارد البشرية والتنمية المحلية ويمكن حصرها في:

1-برنامج الإنعاش الاقتصادي: يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي يقدر ب

525 مليار دج

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو: يغطي الفترة (2005-2009) يبلغ حجمه الاستثماري

4202.7 مليار دج

3-البرنامج الخماسي: (2010-2014) بغلاف مالي يقدر ب 21214 مليار دج.

المطلب الأول

برنامج الإنعاش الاقتصادي

أعدت الحكومة برنامجاً للإنعاش الاقتصادي في سبيل الخروج من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها فترة الأزمة الاقتصادية والتخفيف من حدتها و النهوض بالاقتصاد الوطني و تحسين معدلات النمو الاقتصادي بفضل تحسين الوضعية المالية منذ عام 1999 الناتج عن ارتفاع أسعار النفط شجع الحكومة على ضخ المزيد من الأموال بهدف دعم الإنعاش الاقتصادي و خلق إستراتيجية جديدة لتنمية مستدامة حيث أطلقت خطة دعم الإنعاش 2001-2004 و تجسدت أهداف هذه السياسة فيما يلي⁽¹⁾:

- تنشيط الطلب الكلي استناداً على الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة .
- خلق مناصب شغل جديد عن طريق الاستثمار في القطاع الفلاحي و المؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة و المتوسطة.
- تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و التكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص جانب التنمية البشرية.

قدر برنامج الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي 525 مليار دج ، و تمحور هذا البرنامج حول دعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية ، و النقل ، الري ، و دعم

(1) أسماء عدة، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، (جامعة وهران :مذكرة ماجستير مقدمة في الاقتصاد الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير) 2015-2016، ص 159.

الإصلاحات في مختلف الموارد البشرية لإنعاش التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ حوالي 15974 مشروعا .

و لدعم القطاع الفلاحي قد خصص برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) مبلغ 55.9 مليار دينار، و يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA بهدف توسيع الإنتاج الفلاحي ليشمل الصادرات و تمحور حول الأهداف التالية :

- تعزيز الإنتاج الفلاحي خاصة المنتجات كثيرة الاستهلاك و ترقية المنتجات الموجهة للتصدير.

- تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل بظاهرة الجفاف في سياق محدد.

- حماية الأحواض المنحدرة و التوسع في التشغيل الريفي.

- حماية النظام البيئي و الاهتمام بالمراعي و تطويرها.

- محاربة الفقر و التكفل بديون الفلاحين.

كما استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) مسجل بعنوان عدة صناديق حيث خصصت أكبر حصة منه لفائدة (FNDRA) (الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية) بغلاف مالي قدره 53.4 مليار دج (95.5 بالمائة)⁽¹⁾، موزعة على ثلاثة صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهو ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : هيكل الغلاف المالي لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004).

¹- بولحية عياش، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية)، 2010-2011، ص40.

الوحدة 10⁹ د.ج

المجموع	2004	2003	2002	2001	
53.4	12	18.8	15.1	7.5	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
0.21	0	0.07	0.07	0.07	الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية.
2.28	0	1.14	1.14	0	صندوق ضمان المخاطر الفلاحية
55.89	12	20.01	16.31	7.57	المجموع

المصدر: زهير عماري، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخلل؟، دراسة قياسية منذ سنة 1980، الشلف يومي 23-24 2004، ص 7.

بين الجدول السابق أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يعتبر أكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار التنمية الفلاحية حيث يساهم هذه الأخيرة بنسبة تقدر ب 95.9 بالمائة من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي.

لم يحظى قطاع الفلاحة بأهمية كبيرة من طرف القائمين على برنامج الإنعاش الاقتصادي على غرار القطاعات الأخرى رغم إطلاق برنامج بالتنمية الفلاحية في سبتمبر عام 2000 والتي تخدم بشكل مباشر الأهداف المسطرة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خاصة دعم المستثمرات الفلاحية و تطوير القطاع و المحصول الفلاحي.

المطلب الثاني

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

يعتبر هذا البرنامج امتدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي السابق، و الغلاف المخصص له هو 4202.7 مليار دج ما يعادل 55 مليار دولار يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم إنجازها حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج زيادة عن الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدرة قيمتها ب 1140 مليار دج⁽¹⁾.

ويعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة وقد سطر البرنامج أهداف واضحة وهي:

- رفع معدل النمو الاقتصادي
- تخفيض نسبة البطالة حيث يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة وميادين متنوعة مع التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتجاوب بسرعة أكبر مع البرامج المنفذة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان⁽²⁾.
- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة 2000-2004 .
- العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.

¹- زهير عماري، مرجع سابق، ص67.

²- نبيل بوفليح، الملتقى الدولي التاسع حول "دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، أيام 25-26 نوفمبر 2014.

- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن خاصة الريفية⁽¹⁾.
يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي: قطاع الخدمات العمومية الإدارية، القطاع الاقتصادي، قطاع الهياكل القاعدية، قطاع التنمية البشرية، قطاع الإسكان والظروف المعيشية، ويندرج في إطار برنامج الخاص لدعم القطاع الاقتصادي قطاع الفلاحة والتنمية الريفية المخططات المتعلقة بهذا القطاع والمقدرة ب 300 مليار دج في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية حيث يهدف هذا الأخير إلى تطوير المستثمرات الفلاحية و تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على خلق مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها ،حماية كذلك الأحواض المنحدرة و توسيع الثروة الغابية من خلال تأطير عملية حماية السهوب وتنميتها وتحسين المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية .

المطلب الثالث

برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) 2010-2014

ركز هذا البرنامج على تحسين الإطار معيشي السكان و تقليص نسبة البطالة و توفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي حيث خصص له غلاف لمالي يقدر ب 21214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار) من ضمنه مبلغ 9680 مليار دج (أي ما يعادل 130 مليار دولار) باقي من البرنامج السابق، ومن خلال هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاثة أهداف كبرى، يتعلق الأمر أولاً برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8 بالمائة بشكل مستقر ومستمر، ويتعلق الهدف الثاني برفع حصة الصناعة من 5 بالمائة إلى حوالي 10 بالمائة في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنوياً، ويتعلق الهدف الثالث والأخير

¹ - زهير عماري، مرجع سابق، ص 67.

بمواصلة تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من 10 بالمائة خلال السنوات الخمسة المقبلة⁽¹⁾.

إن نصيب الفلاحة في هذا البرنامج الخماسي 2010 -2014 قدره/1000مليار دج بنسبة 4.71 بالمائة وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص ب 2.3 مرة مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصودة للفلاحة والتي تعبر عن مدى مساهمة الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية والذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة 47.71 بالمائة على حساب القطاعات الخلفة للثروة كالفلاحة والصناعة والسياحة⁽²⁾.

يتم صرف المبلغ المخصص في إطار التجديد الفلاحي والريفي الذي أكد رئيس الدولة بدعم مالي عمومي بقدر 200 مليار دج سنويا، أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014 ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى ما يلي:⁽³⁾.

- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات يراهن استيرادها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلاد.

- تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20 بالمائة و30 بالمائة بهدف اقتناء البذور والأسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار واقتناء آلات زراعية وتجهيزات لجمع المنتج وتحويله لجمع الحليب، معاصر الزيت...

¹ - زهير عماري، مرجع سابق، ص8.

² - بدر الدين طالي، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، العدد 31، 2005، ص221.

³ - بدر الدين طالي، مرجع نفسه، ص222.

- تحميل أعباء قرض فلاحي ريفي "دقيق" بدون فوائد⁽¹⁾.

المبحث الثاني

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR

تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل الريف حيث أصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المعزولة و المهمشة⁽²⁾.

المطلب الأول: التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR

تعاني الكثير من المناطق الريفية من مشاكل ونقائص كثيرة ومختلفة بالإضافة الى التباين الموجود بين الريف والحضر في الجزائر في تكافؤ الإمكانيات والهياكل القاعدية وهذا يعود إلى الحقبة الاستعمارية من جهة ومختلف السياسات المنتهجة بعد الاستقلال من جهة أخرى، فعالم الريف في الجزائر يتميز بالخصائص التالية⁽³⁾:

- ضعف المداخيل في القطاع الفلاحي
- ارتفاع نسبة البطالة والفقر
- انخفاض مستوى التمدرس وانتشار الأمية

¹- بدر الدين طالي، مرجع سابق، ص222.

²- الطيب ماشي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013/2014، ص202.

³- يونس صاحب، مرجع سابق، ص 139-140.

- بالمراجعة إلى إحصائيات سنة 2000 بأن نقص التغذية في العالم الريفي قد بلغ نسبة 7.8 بالمائة بينما بلغت في المدن 4.8 بالمائة.
- بينت إحصائيات (SNAT) لسنة 2000، بأن أضعف وأفقر البلديات في الجزائر تتواجد في الريف.
- كما أن العشرية السوداء التي عرفت البلاد سنوات التسعينات قد خلقت أثار وخيمة على المجتمع الريفي ، ويمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كذلك مسعى يهدف إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية ولكنها كيانات لها أعمال اجتماعية وبيئة مهمة، وبين السلطات المركزية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصيتها وكذا يهدف إلى⁽¹⁾:
- عصرنة ظروف ممارسة العمل الفلاحي و الغابي والرعوي.
- مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخل العائلات المتواجدة في الريف. تعجيل مسار تحديث القطاع وذلك بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي يتم استكمال تأهيلها.
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة⁽²⁾.
- إستراتيجية التنمية الريفية:

¹ - ماشي الطيب، مرجع سابق، ص203.

² - بلال خزار، السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، بائنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص8.

إن الهدف الذي ترمي إليه هذه الإستراتيجية هو بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية وذلك بتنشيط الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني وذلك بخلق علاقات جديدة تجمع بين مختلف الفاعلين العموميين.

ترمي إلى تحميل المسؤولية للشركاء في إطار مسار صاعدي مركز وديناميكية تنمية متكامل تساهمية وتتمثل هذه الإستراتيجية في⁽¹⁾:

1- إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية وذلك بمشاركة مختلف الفاعلين خواص عموميين، مجتمع مدني... وتعد هذه الشراكة أهم المحاور القوية والمهمة في هذه الإستراتيجية وهذه الشراكة ليست فقط شراكة من أجل تسيير الأمور المنفقة فهي محدودة في الزمن ومطابقة لمنطق اقتصاديا تفي صرف للمشروع، بل الشراكة في صيغة لتنشيط الحركة الإقليمية في الريف وهذه الشراكة تكون بمشاركة كل الفاعلين وذلك بإقامة علاقات بينهم تقضي إلى مشاريع مشتركة وترمي كذلك إلى التزاما مشتركا متبادلا الشركاء الجدد.

2- هذه الإستراتيجية تسمح بتكريس الجهود للأنشطة الاقتصادية المخترعة وكذلك رد الاعتبار للدور الذي يقوم به الفاعلين المحليين من أجل تنشيط الحركة في الريف وإعطاء امتياز للأنشطة القائمة أو الممكنة في الأقاليم الريفية وفتح مجال الحوار والتشاور مع الإدارة في شكل تعاقد وذلك لتسهيل الحصول على التمويل.

3- التثمين المتوازن وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة وذلك من أجل تقليص النزوح الريفي وبعث حياة جديدة في العالم الريفي وجذب السكان إليها.

4- تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال المتمثلة في إثراء المشاركة الواسعة للفاعلين المحليين وذلك من أجل فتح باب الحوار والتشاور مع الإدارة وتتوقف

¹ - ماشي الطيب، مرجع سابق، ص 203

قوة هذا التآزر على إرادة هؤلاء وقدراتهم على اتخاذ علاقات جديدة للشراكة وذلك لوضع برنامج تحفيزي لجميع الفاعلين عبر عدة أعمال لجهود الشرح و دورات تكوينية ويمثل التنسيق أيضا فرصة لتدعيم إطار للمفاوضة والانسجام وعلى عكس تسيير النزاعات بين الفاعلين والشركاء للمؤسسين ويسمح كذلك بالمساهمة في قاعدة البيانات وبناء شروط البرمجة السنوية وتوفير عناصر ضمان جهود التخطيط وبناء النماذج الحيوية في مسعى تصاعدي.

• مكونات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNADAR)

يتشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNADAR) من مجموعة من البرامج وهي⁽¹⁾:

- 1- برنامج تكثيف الإنتاج: موجه أساسا لمستثمرات السهول الساحلية والداخلية والهدف منه تطوير إنتاج الحليب من القطعان الوطنية و المحاصيل السباخية خاصة البطاطا، المحاصيل السكرية وخاصة الشمندر البذور الزيتية من زيوت وكذلك تكثيف إنتاج الحبوب وخاصة القمح الشعير وكذلك زيادة مساحات الأشجار ذات المنفعة الاقتصادية.
- 2- برنامج تكثيف النظم الإنتاجية أو برنامج إعادة التأهيل:

يعمل على تطبيق الإجراءات الناجمة على الفضاءات الهشة قبل أن يصل تدهورها إلى نقطة الصفر وذلك يجعل العنصر البشري ينخرط في هذه الفضاءات والدفع إلى إنتاج نظم إنتاجية تتماشى مع الطبيعة البيئية ولبلوغ هذه الأهداف يعمل هذه البرنامج على تمويل الفلاحين بقروض منخفضة الفائدة وكذلك تعويض الفلاحين عن الخسائر التي قد تحدث للفلاح الذي يقوم بإعادة التأهيل وكذلك وضع التدعيمات على أساس مقياس تفضيلي يعطي

¹ - زهير طافر ،تطور التبعية الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديمغرافي ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، (الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2011-2012)، ص

الأولوية وكذلك أكبر المبالغ للفلاحين الذين ينشطون في أقاليم معينة وفضاءات ريفية والذين يشتغلون أراضيهم لصالح منتجات معينة.

1. البرنامج الوطني لإعادة التشجير:

موجهة لتطوير وازدهار التشجير ذي المنفعة الاقتصادية الذي تمنعه من انجراف التربة وكذلك إيقاف زحف الرمال نحو المناطق الشمالية كما يطمح هذه البرنامج إلى رفع نسبة التشجير من 11 بالمائة إلى 14 بالمائة في الجهة الشمالية للبلاد وكذلك حماية 30 حوض سد من الوحل وتحفيز المؤسسات في قطاع استغلال الغابات وزيادة الموارد الإنتاجية من الخشب وكذلك تحسين ظروف الحماية.

3- برنامج تنمية المناطق الرعوية وحماية السهوب:

كان هدفه يطمح إلى حماية 32 مليون هكتار من السهوب بفعل تعديات الإنسان والطبيعة: الرعي المبالغ، التوسيع الفوضوي للمساحات المخصصة للحبوب في هذه المناطق، وكذلك استعمال الآلات الغير الملائمة وتدمير التربة وزحف الرمال بفعل الرياح ومن الجانب التقني كان يطمح هذا البرنامج إلى:

- إصلاح الأراضي الأكثر تضررا عن طريق الغرس والتشجير.
- تفادي تدهور أكبر للغطاء النباتي بمنع الرعي على مساحة قدرها 1.408.400 هكتار
- تكثيف شبكة النقاط المائية التي توجه أساس لتروية الأنعام وزيادة عدد الطاقات الاستيعابية للبنى التحتية لمياه السقي.

4- برنامج استصلاح الأراضي بالامتياز:

يهدف هذا البرنامج إلى توسيع الأراضي الصالحة للزراعة و إعطاء الأولوية للمناطق التي تتميز بمميزات معينة والتي تتواجد بمحاذاة المدن ،القرى ،المناطق الحضرية، الواحات وفحص إجراءات هذا البرنامج.

- إنشاء 47.800 مستثمرة على أراضي جديدة لم تكن مزروعة من قبل وإنشاء كذلك مستثمرات بالمناطق الصحراوية و السهبية تحت المراقبة العامة للامتيازات الفلاحية (GGA) ومحافظة التطوير الفلاحي للمناطق الصحراوية D.C.ARS

المطلب الثاني

المشروع الجوّاري للتنمية الريفية PPDR

يعتبر أداة عملية خاصة بالعالم الريفي لتثبيت سكانه و جذب السكان إليه وبعث حياة جديدة في العالم الريفي ، وتتدخل في إطاره مختلف الفواعل في التنمية الريفية على المستوى المحلي ، ويهدف إلى تنمية المناطق الريفية خاصة المناطق الهشة كما يهدف إلى رفع مستويات المعيشة لسكان الأرياف ولمدخلهم كما يسعى أيضا لاستدامة الموارد سواء المتعلقة "الموارد المائية" أو "العقار الفلاحي" وذلك لحمايتها وتثمينها وتشجيع عمليات التشجير النافع و "فك العزلة" وتحسين شبكة النقل والاتصال تشجيع إقامة المستثمرات الفلاحية الصغيرة وإنشاء وحدات تربية الحيوانات، دعم إقامة الأسواق المحلية كما يشمل المشروع الجوّاري للتنمية الريفية على ميادين مختلفة والمتمثلة في:

- إنجاز الطرق والإنارة العمومية.
- توفير المياه الصالحة للشرب.
- إنشاء و عصرنة شبكة الطرقات.

- إقامة المرافق الصحية والتربوية.

كما يهدف أيضا لتجسيد مشاريع للاستعمال الفردي كحفر الآبار إقامة وحدات تربية الحيوانات ويأتي الدعم من مختلف الموارد العمومية كالميزانيات القطاعية، الصناديق القطاعية للمساعدة والدعم⁽¹⁾.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDR يعتبر إثراء نوعي وحقيقي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA وذلك من أجل إعطاء طابع جديد للعالم الريفي، أمام أهمية في تطوير الفلاحة وتفعيل النشاط الاقتصادي ككل كما أن التنمية الريفية تدخل في إطار تهيئة الأقاليم وتنمية متوازنة ومتكاملة من أجل جعل العالم الريفي لا يختلف عن الحضر⁽²⁾ قد تم إعلان قرار مسح ديون الفلاحين من طرف الحكومة بمناسبة الندوة الوطنية حول الفلاحة ومس هذا القرار حوالي 180000 مستثمر، كما قدرت الدولة مبدئيا الديون التي ستمسها بحوالي 41 مليار دينار أي ما يقارب حوالي 560 مليون دولار⁽³⁾.

وفي سنة 2005 أطلق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الذي قدر غلافه المالي 4202.7 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار وقد بلغ نصيب الفلاحة 300 مليار دج بنسبة 7.14 بالمائة⁽⁴⁾.

وعليه يمكن القول أن المبلغ المالي الذي منحتة الدولة لقطاع الفلاحة يبقى اضعف إذا ما قارناه بالحصيلة الممنوحة للقطاعات الأخرى وهو ما يعني عدم رغبة الحكومة في تطوير قطاع الفلاحة على حساب القطاعات الأخرى.

المطلب الثالث

قانون التوجيه الفلاحي 08-16

¹ - Omar bessoud, la stratégie de développement rural en Algérie, options

méditerranéennes, Montpellier :CIHEAM , n 71,2006,p84

² - يونس صاحب، مرجع سابق، ص141.

³ - عز الدين سمير، مرجع سابق، ص150.

⁴ - زوهير عماري، مرجع سابق، ص66-67.

- صدر القانون 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي في 10 أوت 2008 ويرمي لتحقيق الأهداف التالية: ⁽¹⁾
- تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية وذلك من أجل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الوظائف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- تشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية. تطوير الفلاحة الوطنية والعالم الريفي.
- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي و ضبط المنتجات الفلاحية.
- ضمان حماية الأراضي وترشيد استعمال المياه والمحافظة على موارد قطاع الفلاحة.
- وضع إطار تشريعي يضمن تطور قطاع الفلاحة واستدامة موارده كما يضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.
- المحافظة على الثروة العقارية وتثمينها عن طريق الدقة في التنظيم العقاري وتحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الفلاحية .
- السماح بتوسيع القدرة الفلاحية وتثمينها بأعمال الاستصلاح أو إعادة تنظيم العقار الفلاحي .
- السماح بتثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها.
- تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية والحيوانية وكذا سلامة المنتجات الفلاحية.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي، المؤرخ في 03 أوت 2008، الجريدة الرسمية، العدد 46. الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008. المادتين 1 و2.

- فتح باب التشاور مع المنظمات المهنية للفلاحة قصد إعطاء ديناميكية تجنيدية لمجموع الفاعلين المرتبطين بقطاع الفلاحة.
- المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخل الفلاحين.
- وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتقني واقتصادي وإحصائي.
- تشجيع التعليم العالي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد.
- ضمان عصانة الصناعة الزراعية.
- ترشيد استعمال التربة لاسيما المناطق المهددة بالتدهور.
- تجديد الغطاء النباتي للمراعي وحماية السهوب ومناطق الرعي.
- ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية.
- ضمان عصانة المستثمرات الفلاحية وتكثيف الإنتاج الفلاحي.

• آليات التوجيه الفلاحي:

تتمثل آليات التوجيه الفلاحي في⁽¹⁾:

1- أدوات التوجيه الفلاحي والمتمثلة في:

- أ- **مخططات التوجيه الفلاحي:** التي تؤسس على مستوى الولاية والمنطقة وعلى مستوى الوطني وتشكل الإطار المرجعي لأعمال حفظ الفضاءات الفلاحية والمحافظة عليها واستغلالها العقلاني واستعمالها الأفضل ضمن احترام القدرات الطبيعية.
- ب- **مخططات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية:** والذي يهدف إلى تحديد إستراتيجية وكذلك وسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان والمكان كما يتشكل من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل الآتية: تكثيف أنظمة الإنتاج، تكثيف وتنمين الإنتاج الفلاحي، رفع الإنتاج والإنتاجية للفلاحين، تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي، المحافظة على الموارد الوراثية والحيوانية والنباتية تنمية الفلاحة الجبلية والصحراوية والرعي والمراعي السهبية، مكافحة التصحر، التشجير وإعادة التشجير.

¹ - القانون رقم 08-16، مرجع نفسه، المواد 6،7،8،9،10،12،16،30،44،46،47،73.

ت- أدوات التأطير العقاري الفلاحي:

2- أحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي الهادفة إلى تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية وتحديد الشروط المطبقة على التصرفات الواقعة على العقار الفلاحي وتحديد الأحكام المطبقة على أراضي الرعي.

3- تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي، حيث تقوم التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الحيواني والنباتي على: تثمين الإنتاج الفلاحي، حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية، ضبط المنتجات الفلاحية.

4- تأطير النشاطات الفلاحية والمهن: يتضمن تأطير النشاطات الفلاحية التدابير التي تتعلق على الخصوص بما يأتي: المستثمرة الفلاحية والمستثمر، التنظيم المهني الفلاحي، حماية المستثمرين الفلاحين.

لقد جاء في (المادة 46) من القانون 08-16 على أن المستثمرة الفلاحية وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة وهي تتكون من قطعان المواشي والدواجن والحقول والبساتين والاستثمارات المنجزة وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية. كما نصت أيضا (المادة 47) من نفس القانون أن المستثمر الفلاحي يعرف بأنه: كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا كما هو محدد في أحكام المادة 45 من نفس القانون، ويشارك في تسيير المستثمرة ويستفيد من أرباحها ويتحمل الخسائر التي قد تتجم عن ذلك كما تحدد شروط وكيفيات الاعتراف بصفة المستثمر الفلاحي عن طريق التنظيم¹.

5- التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل: تهدف تدابير التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد خاصة بتنفيذ التوجيه الفلاحي إلى رفع مستوى تأهيل الفلاحين مهنيا وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد

¹ - القانون رقم 08-16، المرجع نفسه.

وتتمين وتكثيف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد وتطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي.

المبحث الثالث

سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

جاء في خطاب رئيس الجمهورية يوم 28 فيفري 2009 خلال الندوة التي عقدها ببسكرة ليضع القواعد العامة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي حيث جاءت أهدافها مطابقة للأهداف الأساسية للسياسات الفلاحية الفارطة وذلك بدعم الأمن الغذائي وجعل قطاع الفلاحة المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي الشامل.

المطلب الأول

التعريف بسياسة التجديد الفلاحي والريفي

أعلن رئيس الجمهورية خلال الندوة التي عقدها ببسكرة يوم 28 فيفري 2009 ان الحكومة اتخذت قرار بمسح ديون كافة الفلاحين ، والتي بلغت 41 مليار دينار جزائري سنة 2001 كتحفيز الفلاحين على النهوض والتوسع في الاستثمار في قطاع الفلاحة⁽¹⁾، و أن التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي تم إطلاقه رسميا في أوت 2009 وتؤكد من جديد على تولي الدولة واهتمامها عبر السياسات الفلاحية المتبعة منذ 1962 أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل كما تعتمد هذه السياسة على المبدأين القويين للمساهمة (الشراكة و التعاضدية).

فالشراكة هي دليل التزام متقاسم لبلوغ أهداف محددة جماعيا وضمان فرص أفضل لكي نتحصل على النتائج المسطرة كما يعد التعاضد أكثر أهمية للشراكة بهذا المعنى التزم

¹ - كلمة رئيس الجمهورية نقلا عن موقع : <http://www.elmoradia.dz/arabe/discoursara/2009/02>

يوم 02 أبريل 2017.

الفاعلون نحو أهداف مشتركة فعليهم أن يتقاسموا كل الأخطار التي قد تحدث لهم أي بين الشركاء كما هو منصوص عليه في قانون التوجيه الفلاحي⁽¹⁾.

• أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

الهدف الشامل التي تسعى إليه سياسة التجديد الفلاحي والريفي ،هو التجديد من أجل ضمان الأمن الغذائي بصفة دائمة للأسر وتحقيق تنمية بشرية متوازنة بدون إقصاء أو تهميش في الأقاليم الريفية التي أعيد إحيائها، وتشمل سكان الأرياف ،المستثمرون الفلاحيون، منظمات التعاوض والمهن ،المتعاملون الاقتصاديون المتدخلون في بداية الإنتاج ونهاية الإنتاج ،البلديات الريفية الإدارة ،مصالح عمومية وخاصة للدعم التقني والمالي للقطاع أما الأهداف الخاصة فتتمثل في⁽²⁾:

1-طريقة أخرى لحكامه القطاع الفلاحي والريفي وذلك ب:

أ- إعادة تحديد أدوار مختلف فاعلي القطاع وتشمل المؤسسات التي لها صلة بالفلاحة أو فاعلين خواص وعموميين على المستوى المركزي و المحلي.

ب- وضع مبادئ للمساهمة ،الشراكة والتعاضدية، وذلك بفتح باب التشاور والحوار حول مختلف النشاطات و الأعمال التي لها صلة بالفلاحة و مختلف التحديات و المشاكل التي قد تتجم وكيفية تجاوزها في مقاربة تساهمية فعلية بتعزيز مبدأ كيفية الالتزام كل واحد.

ت- إعداد كفايات جديدة للتسيير للإشراك أفضل الفاعلين لضمان وتسهيل مساهمة الفاعلين ثم تطوير كفايات للتسيير على وجه الخصوص مسعى برمجة تصاعدي وتساهمي، أنظمة إعلام، عقود نجاعة ، ومتابعة تقييم دورية.

¹ - يوم دراسي القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي - حالة الجزائر-، مداخلة عماري زوهير، عامر أسامة بعنوان: دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012/2000 ،جامعة سطيف يوم 04 جوان 2014.

² - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق .الجزائر :المطبعة الرسمية 2012، ص

ث- تقوية قدرات كل الفاعلين ،مرافقة ضرورية، وذلك بإدخال المقاربة التساهمية و آليات التسيير التي ترافقها، تستدعي توعية مكثفة وتعزيزا صلبا لقدرات الإطارات وأعوان الإدارة المصالح العمومية والخاصة على كل المستويات.

فنفرا للدور الذي تلعبه الحكامة المحلية والتي تعتبر وسيلة للتنمية ، العصرية ،الاستقرار، عملت الدولة على تطبيق مبادئ الحكم الراشد على كل المستويات السياسية ،الاقتصادية الاجتماعية والمؤسسية.

2- نمو اقتصادي معمم ،مدعم ومستدام: منذ تسوية العقار الفلاحي سيعتبر القطاع الخاص من الآن فصاعدا المحرك الأساسي لنمو القطاع الفلاحي والريفي، والدولة من جهتها سوف تركز بدورها على التنظيم والضبط ومراقبة الدعم المتعدد الأشكال في القطاع الفلاحي.

-معمم: مبني و يضمن الموارد والإنتاج الوطني ملائم ويتحكم فيه المتعاملين المحليين و الجهويين و الوطنيين .

- مدعم: وذلك بإدخال تقنيات حديثة فيما يخص الإنتاج والتنافسية لتقليص أقل للبداية.

- مستدام: بضمان حماية القدرات الإنتاجية لموارد الطبيعية المختلفة.

3-إعداد وفعالية متزايدة للآلات وأدوات التسيير العمومي وضمان ذلك من خلال:

أ- إطار قانوني في تطور وملائم للتغيرات المحدثة:

تطبيقا للقانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي ،جرى إعداد وإصدار ووضع النصوص التطبيقية التي تركز الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأمولاك الخاصة للدولة من خلال:

القانون 10-03 الذي يحدد كيفية وشروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، كما حسن النظام التشريعي والتنظيمي الجديد الرؤية الضرورية لكل برمجة

للاستثمارات فردية أو جماعية ،عمومية أو خاصة وحرر بصفة دائمة مبادرات الاستثمارات في الإنتاج¹.

- فعالية تمويل القطاع الفلاحي والريفي:

أولت الدولة الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي ويظهر ذلك من خلال قراءة الميزانية الممنوحة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حيث انتقلت الموارد العمومية من 52 مليار دينار في سنة 2000 إلى 284 مليار دينار سنة 2011، كما تنوعت وتطورت صناديق الدعم.

- ضبط المنتجات الفلاحية: إن الهدف المنشود من وراء الضبط هو المحافظة على مداخيل الفلاحين وجعلهم في حالة امن لاستثمار و البحث على استقرار اهم المنتجات الفلاحية و بالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين.

- الحماية والرقابة:

في القطاع الفلاحي يفهم عموما ،حماية الحيوانية والصحة النباتية وكذا سلامة المنتجات الفلاحية واستدامة الموارد المختلفة أما الرقابة من اختصاص الدولة حيث تضمن تطبيق الإطار القانوني القائم وفي كشف الاختلالات في حسن سير الأنظمة وضمان تصحيحها.

ومنه نستنتج أن الأهداف التي جاءت بها سياسة التجديد الفلاحي والريفي تفهم أن الدولة الجزائرية مازالت جاهدة وعازمة على مواصلة الجهود وتثمين موارد الفلاحة، كما كان عليه في السياسات الفلاحية الفارطة والتدعيم الدائم للأمن الغذائي وجعل الفلاحة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني

ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

¹ القانون رقم 03-10 ،المرجع نفسه.

تضم هذه السياسة ثلاثة ركائز متكاملة ومتناسقة تتمثل في: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي كما هو موضح في

المخطط رقم (1) الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.



المصدر: الجزائر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق،

الجزائر: المطبعة الرسمية 2012، ص 6.

- الركيزة الأولى: التجديد الفلاحي:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي وكذلك مردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد فهو يشجع تكثيف وزيادة و عصنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة فرع لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديد التي تم إنجازها في القطاع حول زيادة وإقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين و عصنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

هناك عشرة فروع للمواد واسعة الاستهلاك وجعلها ذات أولوية على حساب الفروع الأخرى وتتمثل في: الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل والموروثين.

كما تم إضافة أيضا عمليين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي المتمثل في: ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك الذي وضع سنة 2008 الذي يهدف إلى تأمين واستقرار المنتجات الاستهلاكية وكذلك تم إنشاء نظام المراقبة لحماية مداخل المزارعين والأسعار عند الاستهلاك و عصنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية حيث يخلق بيئة آمنة وذلك بفضل إطلاق قرض موسمي بدون فوائد وتعزيز الائتمان والتأجير وشراء الآلات الزراعية والمعدات⁽¹⁾.

- الركيزة الثانية: التجديد الريفي:

يستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه كل الأسر التي تعيش وتشغل في الوسط الريفي وخاصة العائلات التي تعيش في مناطق معزولة التي تتميز بظروف معيشية قاسية والإنتاج فيها صعب والمتمثلة في المناطق الجبلية السهوب الصحراء ويشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحون، المؤسسات الغير الفلاحية الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض...

وجاء هذا البرنامج ليشمل قطاعات ومجالات في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تميم الموروث الثقافي..⁽²⁾.

ويهدف برنامج التجديد الريف إلى تحقيق تنمية ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، مرجع نفسه، ص7.

² - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، مرجع سابق، ص6.

-الاستغلال الجيد للفضاءات المختلفة وتسييرها بطريقة عقلانية⁽¹⁾ ويسهر عبر النشاطات التي يدعمها وعلى ترجمتها على أرض الواقع والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين: حماية الأحواض المنحدرة ،تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي⁽²⁾.

مستويات التنمية للبلديات وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات وتقييم الأثر

مقاربة منهجية تسعى إلى دمج الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم⁽³⁾.

• البرامج و آليات التنفيذ:

إن قرارات هيئة الأمم المتحدة الصادرة في سبتمبر 2000 في مؤتمر قمة الألفية في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين بنيويورك الذي جاء بنقطة هامة تحول في مفهوم التنمية التي أعطى لها البعد البيئي وضرورة الاهتمام بالموارد الطبيعية واستدامة استخدامها، يشكل حماية البيئة المحور الرئيسي لسياسة التجديد الريفي فقد أعطى أهمية خاصة لحماية وصون وتعزيز وتثمين الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والمائية والموارد الطبيعية وكذا توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال البرامج المذكورة سابقا كما تستند هذه البرامج على الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرامج التجديد الريفي: يساند هذا النظام على تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يقوم هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

¹ - يونس صاحب، مرجع سابق، ص162.

² - MADR, présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, novembre 2010,p3

نقلا عن الموقع: <http://www.minagri.dz/pdf/presentat/20rar.pdf> ، يوم 16 ماي 2017.

³ - زهير عماري، مرجع سابق، ص90-91.

- نظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة: الهدف منه هو التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق كما يسمح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

- المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الحوارية لمكافحة التصحر: الهدف منه حماية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتنمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى⁽¹⁾. و تعتبر المشاريع الحوارية للتنمية الريفية والتي تقوم بها الفواعل المحلية تعتبر أحد الآليات الأساسية في تحقيق المساعي المذكورة سابقا والتجديد الريفي بهذا المعنى يشكل إطارا لتفعيل اللامركزية⁽²⁾ وتتجسد في أربعة محاور جامعة⁽³⁾.

1-تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف من خلال تطوير القرى والمداشر.

2-تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل.

3-الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنمينها.

4-حماية وتنمين الموروث المادي والغير المادي.

كما تركز سياسة التجديد الريفي على إستراتيجية عملية وتتمثل في الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وتستند على⁽⁴⁾:

¹- زهير عماري، مرجع سابق، ص91.

²- يونس صاحب، مرجع سابق، ص162.

³ - ministre de l'agriculture et du développement rural, **le renouveau rural**, un nouvel élan au monde rural s'impose par le renouvellement, FSP » l'ingénierie territoriale au service de l'attractivité de la compétitivité et du développement durables des territoires » el -aurassi ,4 mars 2009 ,p11.

⁴ - ministre de l'agriculture et du développement rural , **présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal (2010-2014)**, op- cit p3.

- تنفيذ لا مركزي للبرامج حسب الأهداف والذي يستدعي تقوية القدرات والاندماج وعقلنة التدخلات والاستثمارات والدعم الحكومي.
- النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة الريفية والمحلية (SNADDR) الذي يركز على تصنيف الأقاليم المنجزة بواسطة المؤشر المركب المسمى بمؤشر التنمية المستدامة (IDD) الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الاحتياجات والأولويات.

• الركيزة الثالثة: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

جاء هذا البرنامج كحل للصعوبات التي يواجهها الفاعلون للانخراط في تنفيذ هذه السياسة الجديدة لاسيما الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها وكذا الفصل بين مختلف أشكال التنظيم، إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير وقد خصص له غلاف مالي قدره 24 مليار دينار ، حيث يؤدي بالبلاد إلى طريق⁽¹⁾ عصرية وتطوير مناهج الإدارة الفلاحية⁽²⁾.

- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي وذلك من أجل تشجيع ووضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع⁽³⁾.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، مرجع سابق، ص7.

² - ministre de l'agriculture de l'agroalimentaire et de la foret ,les politiques agricoles à travers le monde quelque exemple Algérie, p3.

³ - ministre de l'agriculture et du développement rural , « la politique de renouveau agricole et rural en Algérie » , présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal (2010-2014)op. Cit, p5.

- تعزيز مختلف مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصنيف البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات وكذلك تفعيل دور المؤسسات في ترقية وتطوير الفلاحة الوطنية⁽¹⁾.

• الإطار التحفيزي:

تكملة للركائز الثلاثة لقد تم زيادة الإطار التحفيزي لتعزيز وعصرنة أشكال الدعم من خلال الأدوات المتطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي لتسهيل الاستفادة من الخدمات المالية وتأمين الحصول على الموارد الطبيعية وضمان خلق أسواق مضبوطة ومستقرة وهذه الأدوات تتمثل أساسا في:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكثيفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجات الملقة.
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.
- تدابير الأسواق لتحقيق التوازن حماية مداخل الفلاحين والقدرة الشرائية للمواطنين وذلك لضمان الأمن الغذائي.
- مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين.
- تنشيط الفضاءات المختلطة لخاصة وعمومية، للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع⁽²⁾.

• عقود النجاعة:

عقود النجاعة هي عقود تربط الفاعلين المركزيين بصفتهن ممثلين للدولة وبين الفاعلين الجهويين بصفتهن ممثلين للجماعات المحلية للولاية، وذلك في إطار تنفيذ السياسة الفلاحية الجديدة، وتهدف هذه العقود لتجديد مختلف القدرات المحلية على مستوى البلديات أو على

¹ - يونس صاحب، مرجع سابق، ص 164.

² - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، مرجع سابق، ص 8.

مستوى الولاية⁽¹⁾ ولقد سجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى في إطار المخطط الخماسي (2010-2014) الذي أنفقت ما يقارب 1000 مليار دينار يعني 10 ملايين دولار من الأموال العمومية، ممنوحة لعصرنة الإدارة لميزانية التجهيز والتسيير والإدارة المركزية واللامركزية وكذا مختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والريفي ولدعم الأسعار عند الاستهلاك⁽²⁾. وتهدف هذه العقود إلى⁽³⁾:

- تحسين النسبة المئوية لنمو الإنتاج الفلاحي وذلك بالمرور من 6 بالمائة في فترة 2008/2000 إلى 8.33 في فترة 2014/210
- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه وذلك بالعمل على استقرارها ثم تحقيقه فيما يخص إنتاج الحبوب (54 مليون قنطار) وإنتاج الحليب 3 مليار لتر ثم تجميعه) وبذل الجهود لتخفيض الاستيراد
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية من خلال 10.200 مشروع جوازي للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في 2.174 منطقة ريفية لتحسين ظروف معيشة 727000 أسرة ريفية، أي ما يقارب 4471000 نسمة والهدف من هذه المشاريع هو الوصول إلى أثر حول حماية 8.2 مليون هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهلية والمناطق الصحراوية.
- مواصلة تنمية قطاع الصناعة الوطنية وتحسين الإدماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع.

¹- يونس صاحب، مرجع سابق، ص163.

²- مرجع نفسه، ص163.

³- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق ، مرجع سابق، ص10.

- خلق 1200.000 منصب شغل دائم وذلك بالتركيز على المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص خلق مناصب الشغل و المداخل خارج الفلاحة⁽¹⁾.

المطلب الثالث

الوسائل المساعدة لبرنامج التجديد الريفي

من أجل إنجاح برنامج التجديد الريفي بتسخير كل الوسائل المتاحة لتحقيق هذا البرنامج من خلال⁽²⁾:

1-المشروع الجواني للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI):

يقصد بها مجموعة المشاريع التي يقوم بها المجموعات الريفية:

- الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية.
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية
- تحقيق الأمن الغذائي للأسر
- عصنة وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية (الزراعية ، الغابية ،الرعية)
- تحسين المستوى المعيشي في إطار التنمية البشرية

¹ - MADR, présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, op- cit p 5-6.

² - ministre de l'agriculture et du développement rural, programme de soutien au renouveau rural (psrr 2007 ,2013)

نقلا عن الموقع، <http://www.gov.dz/ppd ristattc/index.htm>، بتاريخ 2017/05/25.

ويهدف هذا المشروع إلى تنمية قدرة التكفل بالتنمية من خلال التنظيمات القاعدية وكذا النمو الاقتصادي عبر تنمية النشاطات الاقتصادية الحوارية التي تهدف أيضا إلى جعل نشاطهم الاقتصادي دائم، حالية للسكان واستحداث مناصب شغل جديدة يضمن لهم أمنا غذائيا أفضل وتحسين ظروف المعيشة.

2- نظام إعلام برنامج دعم التجديد الريفي LE SI PSRR

يهدف هذا البرنامج إلى استغلال مختلف انظمه الإعلام بصفة أكثر لتوجيه الفاعلين وكذلك تعميق وتنويع التحاليل وتطوير وسائل الاتصال وكذا بعرض كل المعلومات المعينة الخاصة بالفاعلين ويمكن تحديد بعض طرق التحسين:

- تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الجديدة التي تستفيد في دمج كل هذه المعطيات في نظام إعلامي فلاحي وريفي متفتح وسهل البلوغ.
- تقوية القدرات في المتابعة والتقييم والاتصال لجمع وبث مختلف المعلومات المتعلقة بالنشاط الفلاحي بعيدا عن النتائج المرقمة التي في كثير من الأحيان لا تعبر عن الواقع.

3- النظام الوطني للمساعدة على القرار من أجل التنمية المستدامة SNADDD :

يساند هذا النظام على اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنمية الريفية من خلال مؤشرات التنمية المستدامة التي من خلالها يمكن التعرف على المستوى التنموي في الولاية كما يهدف هذا النظام على مراقبة الميزانيات المخصصة للبرامج الحوارية كما يقوم بتجميع الإحصائيات التي تخص جميع القطاعات الوزارية حيث يتم دراستها وتحليلها وتقديم مؤشرات التنمية كما يحوي هذا النظام أيضا معرفة مستوى تنمية القطاعات على المستوى المركزي الجهوي، المحلي، وقيام بمقارنة بالمعدل الإجمالي ونظام المساعدة على اتخاذ القرار بمشاركة كل الفاعلين في التنمية الريفية (الوزارات، الولايات، الهيئات).

3-برنامج تدعيم المؤهلات البشرية والمساعدة التقنية للفاعلين في إل PRR (PRCHAT):

يهتم هذا البرنامج بالتكوين والإعلام والاتصال حيث يقوم:

- إثراء مواضيع وتقوية القدرات وخاصة فيما يخص تسيير المؤسسة التسيير العمومي والتساهمي.
- تنويع وتكييف منتجات تقوية القدرات.
- القيام بشراكات لتقوية قدرات مموني الدعم التقني.
- تحسين استعمال وتنسيق المساعدة التقنية.

المطلب الرابع

قانون 10-03 المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية

التابعة للأمالك الخاصة للدولة

جاء القانون 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 ليحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة يشمل هذا القانون مجال تطبيق الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة التي كانت خاضعة للقانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية أي بمعنى يتم تحويل نمط استغلال تلك الأراضي من عقد الانتفاع الدائم الذي كان معمولاً به في القانون 87-19 إلى حق الامتياز في القانون الجديد لمدة 40 سنة قابلة للتجديد، و الامتياز هو العقد الذي تمنحه الدولة بموجبه لشخص طبيعي من جنسية جزائرية يدعي في صلب النص، «المستثمر صاحب الامتياز» له الحق في استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك

الخاصة للدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها و« الأملاك السطحية » مجموع الأملاك الملحقة بالمستثمرة الفلاحية منها المباني و الاغراس و منشآت الري ،وبناء على دفتر الشروط يحدد عن طريق التنظيم لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية بموجب قانون المالية⁽¹⁾.

وتضمن هذا القانون ثلاثة مسائل أساسية متمثلة في⁽²⁾: شروط و كيفية منح الامتياز، والنظام القانوني للمستثمرة الفلاحية والتزامات المستثمر صاحب الامتياز، نهاية حق الامتياز.

- شروط و كيفية منح الامتياز:

يمنح الامتياز لأعضاء المستثمرات الفردية والجماعية والذين استفادوا من أحكام القانون 87-19 والحائزين على عقد رسمي مشهر في المحافظة العقارية أو بقرار من الوالي بينما يقضى هذا القانون كل الأشخاص الذين على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة أو الذين أجروا معاملات أو اكتسبوا حقوق انتفاع أو أملاك سطحية خرقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

- الذين كانوا موضوع إسقاط حق صادر عن طريق القضاء.

- الذين ألغى الولاية قرارات استفادتهم.

وكل شخص بين انه سلك سلوكا غير مشرف أثناء ثورة التحرير ويتم إيداع طلب تمويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، تمنح إدارة الأملاك الوطنية بطلب من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

- المستثمرون أصحاب الامتياز المحاذين من أجل توسيع مستثمراتهم.

¹ - ج،ج،د ش ،القانون رقم 10-03 المتضمن شروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، المؤرخ في 15 أوت 2008 ،الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 18 أوت 2010 المواد 1،2،3،4.

² - القانون رقم 10-03 ،مرجع نفسه، المواد،5-67-11-13-14-15-16-17-19-20-21-25-26-28-29.

يكون حق الامتياز قابلا للحجز، التوريث، التنازل حيث يمكن التنازل مجانا لأحد ذوي حقوق المستفيد للمدة المتبقية من الامتياز في حالة العجز أو بلوغ سن التقاعد يمكن المستثمرين الآخرين أصحاب الامتياز نفس المستثمرة الفلاحية، ممارسة حق الشفعة طبقا للتشريع المعمول به.

- النظام القانوني للمستثمرة الفلاحية: تكتسي المستثمرة الفلاحية الأهلية القانونية

الكاملة للاشتراط والمقاضاة والتعهد والتعاقد طبقا لأحكام القانون المدني.

يمكن للمستثمرة الفلاحية إبرام عقد شراكة تحت طائلة البطلان بموجب عقد رسمي مشهر مع أشخاص طبيعيين ذوي جنسية جزائرية أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري ويكون جميع أصحاب الأسهم فيه من ذوي الجنسية الجزائري.

بغية تحسين هياكل المستثمرات الفلاحية تبادر الدولة بكل إجراء تحفيزي يهدف إلى التشجيع على تجميع مستثمرات فلاحية، لاسيما خلال عمليات تجميع الأراضي الفلاحية الممنوحة للامتياز.

- التزامات المستثمر صاحب الامتياز:

يتعين على المستثمرين أصحاب الامتياز إدارة مستثمراتهم الفلاحية بصفة مباشرة وشخصية في حين إذا كانت المستثمرة الفلاحية مشكلة من عدة مستثمرين أصحاب الامتياز فإنه يتعين عليهم بموجب اتفاقية غير ملزمة للغير، تحديد العلاقات فيما بينهم ولاسيما منها طريقة تعيين ممثل المستثمرة الفلاحية أو طريقة أو طرق مشاركة كل واحد منهم في أشغال المستثمرة الفلاحية أو توزيع واستعمال المداخيل.

وجاء أيضا هذا القانون عن الحالات التي تتوقف عندها المستثمرة الفلاحية وذلك عند فسخ عقد الامتياز أو وفاة عضو أو عدة أعضاء منهم، وللاستمرارية المستثمرة الفلاحية يمنح

الورثة أجل سنة ابتداء من تاريخ وفاة مورثتهم من أجل اجتياز واحد ليمثلهم ويتكفل بحقوق وأعباء مورثتهم في المستثمرة والتنازل بمقابل أو مجاناً لأحدهم أو التنازل عن حقوقهم.

يترتب على كل إخلال من المستثمرات صاحب الامتياز بالالتزامات في حالة تحويل الوجه الفلاحية للأراضي و/أو الأملاك السطحية أو عدم استغلال الأراضي و/أو الأملاك السطحية خلال فترة سنة واحدة أو التأخير من الباطن للأراضي و/أو الأملاك السطحية أو عدم دفع الإتاوة بعد سنتين متتاليتين وفي حالة عدم امتثال المستثمر صاحب الامتياز بعد انقضاء الأجل المذكور في الأعدار لمبلغ قانوناً تقوم إدارة الأملاك الوطنية وذلك بعد إخطار من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بفسخ العقد الامتياز بالطرق الإدارية ويكون فسخ العقد الامتياز قابلاً للطعن أمام الجهة القضائية المختصة من أجل شهرين ابتداء من تاريخ تبليغ فسخ هذا العقد من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

- نهاية مدة حق الامتياز:

عند انقضاء المدة القانونية للامتياز في حالة عدم تجديده بطلب من صاحبه قبل انقضاء مدة الامتياز.

- عند إخلال صاحب الامتياز بالتزاماته.

وفي هذه الحالات المذكورة أعلاه تسترجع الدولة الأراضي الممنوحة للامتياز وكذا الأملاك السطحية في الحالة التي هي عليها.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولت الدراسة في الفصل الثاني برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقتته الحكومة من خلال المخططات التنموية الثلاثة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج

التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014 وتموقع القطاع الفلاحي ضمن هذه المخططات والمكانة التي يحتلها.

ومن جهة أخرى من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق النمو الاقتصادي قامت الدولة بإطلاق برنامج إنعاش آخر طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي هو توسيع للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2002 وذلك ليشمل الريف فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة المناطق المعزولة و المهمشة كما تطرقنا أيضا إلى قانون التوجيه الفلاحي 2009 وذلك من أجل توجيه الفلاحة الوطنية وذلك من أجل تثمين الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتطوير الفلاحة الوطنية والعالم الريفي وكذلك الحماية الأراضي وترشيد استعمال المياه والمحافظة على موارد قطاع الفلاحة وذلك من خلال نطاق توجيهي قانوني وتنظيمي.

كما عالجنا أيضا سياسة التجديد الفلاحي والريفي في أوت 2009 حيث تحدد هذه السياسة المعالم والإطار العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

كما تم استصدار قانون الامتياز 03/10 نمط استغلال الأراضي الفلاحية أي بمعنى تحويل نمط استغلال تلك الأراضي من عقد الانتفاع الدائم الذي كان معولا في القانون 87-19 إلى عقد الامتياز في القانون الجديد.

الفصل الثالث

تطور الإنتاج الفلاحي و موارد الفلاحة و الصادرات
والواردات الجزائرية

بين الفترة الممتدة من 2000-2014

الفصل الثالث

تطور الإنتاج الفلاحي و موارد الفلاحة و الصادرات و الواردات الجزائرية بين الفترة الممتدة من 2000-2014.

إن الهدف من دراسة هذا الفصل هو تقييم نتائج برامج الدعم الفلاحي من خلال التطرق إلى برامج تحقيق الأمن الغذائي والرفع من وتيرة الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني وكذا الصادرات والواردات بين الفترة الممتدة بين 2000-2014

وللتفصيل أكثر في هذا الفصل قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وبدوره قسمنا هذين المبحثين إلى ثلاثة مطالب وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: تطور الإنتاج الفلاحي وموارد قطاع الفلاحة والصادرات والواردات بين سنة 2000-2008

المبحث الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي وموارد قطاع الفلاحة والصادرات والواردات بين 2009-2014.

المبحث الأول

تطور الإنتاج الفلاحي و موارد الفلاحة والصادرات والواردات

بين سنة 2000-2008

عرفت هذه الفترة انتعاش الخزينة العمومية وتحسن الأوضاع المالية وعودة الأمن كما تم تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي تم توسيعه ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDR) كل هذه العوامل السابقة ساهمت بقدر كبير في نمو و تطور الإنتاج الفلاحي، حيث بلغ نمو قطاع الفلاحة بين الفترة الممتدة بين 2001 و 2004 8.4 بالمائة وتطور الإنتاج الفلاحي سنة 2004 ب 6.41 بالمائة وبلغت قيمته المضافة 23.31 سنة 2003⁽¹⁾ بارتفاع بلغ نسبة 3.31% كما بلغت النسبة المئوية لنمو الإنتاج الفلاحي 6 بالمائة في سنة 2008/2000⁽²⁾.

المطلب الأول

الإنتاج الزراعي

- نمو إنتاج الحبوب

تعتبر الحبوب غذاء رئيسي للفرد الجزائري ويستعمل القمح الصلب بشكل عام في الصناعات الغذائية كالعجائن والكسكس في حين يستعمل القمح اللين في الخبز الحلويات والبسكويت، في حين الذرة والشعير لتغذية الحيوانات حيث يوضح الجدولان التاليان تطور إنتاج الحبوب الشتوية والصيفية.

¹ Conseil national économique et social ,la conjoncture économique et social du deuxième semestre 2004, 26eme sessions plénières 2005,p265.

² - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، مرجع سابق، ص10.

الجدول رقم (1) : يوضح تطور إنتاج الحبوب الشتوية الوحدة قنطار

السنوات	الحبوب الشتوية				
	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	مجموع الحبوب الشتوية
2000	4863340	2740270	1632870	81700	9318180
2001	12388650	8003480	5746540	436610	26575280
2002	9509670	5508360	4161120	334950	19514100
2003	18022930	11625590	12219760	775460	42643740
2004	20017000	729000	12116000	890000	
2005	15687090	8460185	10328190	775000	35250465
2006	17728000	9151300	12358800	890000	40128100
2007	15289985	7899640	11866580	922375	35978580
2008	8138115	2972210	3959215	266600	15336140

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

يوضح الجدول السابق أن هناك اختلاف وعدم استقرار الحبوب الشتوية

أما الحبوب الصيفية فنمت بالشكل التالي:

الجدول رقم (2): يوضح تطور إنتاج الحبوب الصيفية ومجموع الحبوب الشتوية والصيفية 2000 إلى 2008.

السنوات	الحبوب الصيفية			مجموع الحبوب الصيفية والشتوية
	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء	مجموع الحبوب الصيفية	
2000	15560	8340	23900	9342080
2001	10870	5550	16420	26591700
2002	8370	6780	15150	19529250
2003	9810	6070	15880	42659620
2004	6790	8490	15280	////
2005	11480	12390	23870	35274335
2006	24560	24790	49350	40177450
2007	16440	24050	40490	36019070
2008	10145	10380	20525	15356665

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة 2015.

يوضح الجدول أن هناك تباين في إنتاجية الحبوب الشتوية والصيفية في فترة معينة وعدم نجاح سياسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

- تطور إنتاج الحليب يستهلك الفرد الجزائري 130 لتر من الحليب سنويا وهذا يعد من المعدلات الاستهلاكية المرتفعة لمادة الحليب على مستوى شمال إفريقيا بالإضافة إلى منتجات أخرى المشتقة من الحليب.

و الجدول رقم(3) : يوضح تطور إنتاج الحليب من سنة 2000 إلى 2008.

الوحدة: 10^3 لتر

السنوات	الإنتاج
2000	1586590
2001	1637210
2002	1544000
2003	1610000
2004	1915000
2005	2092000
2006	2244000
2007	2184846
2008	2219708

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات و المنظومة المعلوماتية، 2015.

يوضح الجدول التالي بأن إنتاج الحليب خلال فترة الممتدة من 2000-2008 ،قد عرف نموا إيجابيا وابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2008 وصل إنتاج الحليب مليونين لتر وهذا يدل على نجاح سياسة ال (PNDA) وال (PN)

إنتاج الحبوب الجافة: تطور إنتاج الحبوب الجافة كالتالي:

الجدول رقم (4) : يوضح تطور إنتاج الحبوب الجافة ومجموع منتجات السباخ من سنة 2000-2008.

الإنتاج السنوي	الفاصولياء اليابسة	الجلبان	المجموع الحبوب الجافة	مجموع منتجات السباخ
2000	4190	1020	218640	33081560
2001	7340	280	384360	33622030
2002	8640	270	435340	38374160
2003	10960	180	577480	49088610
2004	15810	150	580000	////
2005	6660	650	471060	59265500
2006	9145	1107	440690	59291430
2007	9170	950	500830	55242790
2008	5441	1980	401725	60681320

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات و المنظومة المعلوماتية، 2015.

يوضح الجدول أن الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2004 أن الحبوب الجافة عرفت نموا معتبرا حيث حققت أكثر من 580 ألف قنطار سنة 2004 في حين سجل إنتاج البقول الجافة نموا مستمرا حيث تجاوز 60 مليون قنطار سنة 2008.

كما تطور إنتاج بعض المنتجات الزراعية الأخرى على النحو التالي:

الجدول رقم (5): يوضح تطور إنتاج بعض المنتوجات الزراعية من 2000 إلى 2008.

الإنتاج السنوات	البطاطا	الطماطم	الحمضيات	التمور	زيت الزيتون	زيتون المائدة
2000	12076900	3414470	4326350	365160	1824390	346730
2001	9672320	3735340	4699600	4373320	1667930	335460
2002	13334650	4013640	5194590	4184270	1441570	477690
2003	18799180	4569330	5599300	472304	1041530	634740
2004	18962700	5121950	6091110	4426000	4100020	587980
2005	21565499	5137795	6274060	5162934	2307855	857035
2006	21809610	5489336	6803450	49921880	1962580	684750
2007	15068590	5673134	6894670	5269210	1271740	817780
2008	21710580	5592491	6973665	5527650	1629680	910990

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات و المنظومة المعلوماتية، 2015.

يوضح الجدول أنه بفضل جهود الدولة من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، بأن عدة محاصيل زراعية عرفت نموا مستمرا و إيجابيا، من الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2008.

المطلب الثاني

تطور موارد الإنتاج الفلاحي

تعتبر اليد العاملة من بين العوامل القاعدية في الإنتاج، إذ لا يمكن القيام بعملية إنتاجية بدونه، حتى وإن كانت عوامل أخرى مثل رأس المال والأرض لأن الإنسان يعتبر الألة الرئيسية في خلق الإنتاج، لذا يعتبر العمل الزراعي من العوامل الهامة التي تؤثر على الإنتاج، فالعمل الزراعي لديه درجة كبيرة من الأهمية، إذ يعتبر المحرك بالنسبة للعوامل الأخرى مهما بلغت أهميتها.

1- تطور اليد العاملة الفلاحية:

في البداية قبل عرض تطور اليد العاملة يجب الإشارة إلى التباين الشديد في الإحصائيات المتعلقة بالعمال الزراعيين يرجع الأمر في الواقع إلى الطريقة المتبعة في التحقيق لكل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والديوان الوطني للإحصائيات فوزارة الفلاحة والتنمية الريفية تعتبر كل من رئيس المستثمرة وزوجته وأولاده ضمن تعداد العمال الفلاحين ويكون التحقيق خلال الموسم الفلاحي بخلاف الديوان الوطني للإحصائيات الذي يجرى التحقيق في شهر سبتمبر من كل سنة ولا يعتبر زوجة رئيس المستثمرة ضمن تعداد العمال الفلاحين بل يعتبرها ربت بيت أما أولادهم فيعتبرهم باحثين عن العمل⁽¹⁾.

¹ - زهير عماري، مرجع سابق، ص 127.

والجدول رقم (6): يوضح تطور اليد العاملة في الفلاحة بين 2000 و 2008 اليد العاملة:
بالآلاف.

السنة	حجم اليد العاملة الكلية بالآلاف	اليد العاملة في الفلاحة بالآلاف	نسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية
2000	6075	1262	21
2001	6228	1312	21
2002	6917	1450	21
2003	7276	1565	23
2006	10100	1609.633	18.1
2007	9669	1170.897	13.6
2008	10315	1252	13.7

المصدر: يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص 147.

يوضح الجدول أن نسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية ارتفعت من سنة 2000 إلى 2003 لتصل إلى نسبة 23 بالمائة ثم انخفضت لتصل إلى 13.7 بالمائة سنة 2008 رغم جهود الدولة من أجل جلب اليد العاملة إلى الفلاحة.

2- توسيع المساحة الزراعية للحبوب ولبعض المحاصيل الزراعية

الجدول رقم (7): يوضح توسيع المساحة الزراعية لبعض المنتوجات الزراعية بين سنة 2000

إلى 2008

الإنتاج السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	البقول الجافة	زراعات السباخ	الحمضيات	الكروم
2000	1056860	550	63140	274930	41380	51010
2001	241800	600	59470	277400	41680	51450
2002	1844460	450	62160	290690	42250	54160
2003	2900820	570	68010	320100	42942	60465
2004	3000000	410	72063	345558	43560	62532
2005	2349619	709	69240	363030	43995	69633
2006	2671140	811	66866	372096	45859	75187
2007	2873219	394	63510	354093	47570	76754
2008	1484843	395	61211	363549	50567	73739
2009	3175913	229	67448	393594	50567	69110

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

يوضح الجدول التالي عدم استقرار المساحة الزراعية الممنوحة لهذه المنتوجات من سنة لأخرى.

3-تطور الإنتاج الحيواني: للثروة الحيوانية أهمية كبيرة فهي تشكل النظام الأكثر ملائمة

للبيئة الرعوية ومن أجل استغلال موارد المراعي الطبيعية المنتشرة و المتشكلة من مساحات شاسعة عبر المناطق السهبية والجافة المقدرة ب 88،955،32 هكتار فترية المواشي تنماشى والأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية باعتبار هذا الأخير عامل إنتاج للموارد الغذائية بكل أنواعها المختلفة فترية الحيوان الزراعي تعد مكملة للإنتاج النباتي⁽¹⁾.

والجدول رقم (8): يوضح تطور أعداد بعض الحيوانات 2000 و2008

الإنتاج السنوات	الأبقار		الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	البغال والحمير
	محلي	أجنبي					
متوسط فترة 2001- 2005	883.22		178886.41	3368.03	257.32	44.33	192.22
2006	639.90	207.74	19615.73	3754.59	286.67	43.57	195.30
2007	343.63	216.34	20154.89	3837.86	291.36	47.04	190.04
2008	639.04	214.49	19946.15	3751.36	295.09	45.29	185.17

المصدر: يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-
2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص148.

- تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي بين سنة 2001 و2008.

كان استخدام الآلات الزراعية في الجزائر في العهد الاستعماري محتكرا على المعمرين أي أصحاب الأراضي في حين اقتصر استخدام الحيوانات في الإنتاج الزراعي على المزارع الجزائري.

¹ - بلفاسم براكتية، مرجع سابق، ص42.

وبعد الاستقلال أصبح الفلاح الجزائري هو المستعمل لهذه الآلات إلا أنها تبقى هذه الحظيرة حظيرة الآلات الزراعية ضعيفة وغير كافية لتغطية الطلب المتزايد عليها نتيجة تحول أراضي الجزائريين الذي كانت تستخدم الأدوات الإنتاجية التقليدية وتحولها إلى استخدام الآلات الحديثة كالجرارات والحاصدات الزراعية⁽¹⁾.

والجدول رقم (9) : يوضح تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي بين 2001-2008.

متوسط فترة 2005-2001	2006	2007	2008
عدد الجرارات	102363	103558	104529
عدد الحاصدات	12418	12554	12650
إنتاج الأسمدة الأروثية(ألف طن)	90000	90000	90000
إنتاج الفسفور الصافي (ألف طن)	80000	80000	80000

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 29، الخرطوم، 2009، ص 119-122.

يوضح الجدول التالي أن الفترة الممتدة بين سنة 2001-2008 هناك تطور إيجابي في وسائل الإنتاج الفلاحي ومن جهة أخرى نمو إيجابي كذلك في عوامل الإنتاج الفلاحي. مما يزيد من كثافة الإنتاج الزراعي وكذا الرفع من مردودية الأراضي الفلاحية.

¹ - المرجع نفسه، ص65.

• النتائج المحققة بعد تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي و PNDAR

سمح تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية إلى غاية 2004 بتحقيق النتائج التالية⁽¹⁾:

- تم إنشاء 747000 منصب شغل منها 336000 منصب دائم.
- تحفيز حاملي الشهادات والمتخرجين الشباب من التكوين في مجال الفلاحة على تكوين مؤسسات صغيرة خاصة بهم حيث وصلت إلى 2408 مؤسسة صغيرة لدعم الاستثمار الفلاحي والتنمية الفلاحية.
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة باستصلاح 419000 هكتار وكذا توسيع المساحة المسقية ب 210000 هكتار.
- كما اتسعت أيضا المساحة المخصصة للتشجير ب 382000 هكتار منها 49000 خاصة بالكروم، كما تم دعم 307000 مستثمرة فلاحية، وربطها بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR⁽²⁾.
- كما سمحت سياسة التنمية الفلاحية و الريفية والمطبقة من أجل إحياء العالم الريفي بتطبيق 1152 مشروع موجه لمليون فرد ريفي، ومن جهة أخرى خلق 90000 منصب عمل ولقد كان نصيب الأمن الغذائي من المشاريع المنجزة نسبة 57.7 بالمائة ونسبة 34.37 بالمائة لمواجهة ظاهرة التصحر ونسبة 7.93 لإعادة تنمية ما خلفته العشرية السوداء التي مرت بها البلاد في التسعينات ودعم سكان الريف الذين مستهم الأضرار.

¹ - conseil national économique et social, le conjoncture économique et social du premier semestre 2004 ,25^{ème} session plénière Alger publication du conseil national économique et social 2005,p104.

² - conseil national économique et social, la conjoncture économique et social du deuxième semestre 2004 ,op .cit, p271.

كما استمر متابعة البرنامج المطبق لمكافحة الجراد والذي مس 18 ولاية و أدى إلى إتلاف محاصيل زراعية خاصة بالحبوب⁽¹⁾.

وبين الفترة الممتدة بين 2004 و 2008 تم تحقيق الانجازات التالية⁽²⁾:

- توسيع المساحة الصالحة للزراعة باستصلاح 310810 هكتار.
- تأهيل 553 مستثمرة فلاحية.
- بناء 3365 مسكن ريفي.
- إنشاء 30 سد.
- إقامة 1778 مشاريع خاصة بالتزويد بالماء الصالح للشرب.
- بناء 867 مشروع خاص بالتنظيف.
- إقامة 49 محطة تصفية.
- إنشاء 1163 خزانات مياه.
- حفر 1819 بئر.
- خلق 416 محاجر مائية.
- انشاء محطتين لتحلية مياه البحر.
- فك العزلة عن طريق فتح المسالك ب 5334 كلم مربع.
- مكافحة التصحر بإقامة 865 عملية.

¹- يونس صاحب، مرجع سابق، ص149.

²- مرجع نفسه، ص150.

كما ارتفعت أهمية القطاع الخاص في التنمية الفلاحية مع التوجه الجديد الذي تبنته الجزائر وذلك بفضل مبادئ النظام الرأسمالي في الاقتصاد وبفضل سياسة الدعم المختلفة التي تبنتها الدولة حيث ساهم القطاع الخاص سنة 2006 في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بنسبة 99.85 بالمائة⁽¹⁾.

إن المواطن الجزائري لم يتأثر بالأزمة الحادة التي عرفها العالم بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الخارجية بين الفترة 2007 و 2008 بفضل دعم الدولة والتي تدخلت بإقامة عدة إجراءات طارئة فرضتها الظروف وذلك بدعم الديوان الوطني للحبوب (ONC) لضمان استقرار الحبوب والتي استوردت كميات معتبرة من القمح⁽²⁾.

المطلب الثالث

تطور الصادرات والواردات الجزائرية 2000-2008

• الواردات

الحبوب، الحليب، السكر، البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء ، البن، الشاي، الأرز، الكاكاو، التفاح والموز هي أهم المواد الغذائية المستوردة التي تعرف استهلاكاً واسعاً لدى الجزائريين مما يصعب على الدولة التوقف على استيرادها خاصة أمام عجز الفلاحة الوطنية على إنتاجها والجدول التالي توضح تطور كميات أهم الواردات الغذائية من سنة 2000-2008.

¹ - يونس صاحب. مرجع سابق، ص150.

² - مرجع نفسه، ص151.

الجدول رقم (10): يوضح تطور واردات الحبوب بين سنة 2000 و 2008 بالطن

السنة	الحبوب الحجم (طن)	القمح		الذرة	
		الحجم(طن)	القيمة مليون الدينار	الحجم (طن)	القيمة مليون الدينار
2000	7503910.8				
2001	6659951.4	454748.0	55264.3	1674737.0	15774.7
2002	8607202.7	6000038.2	755450.3	1901678.4	19150.6
2003	6297207.1	5182776.5	67981.1	1544209.7	16391.9
2004	7102191.2	5017853.8	73719.7	1790348.6	21502.9
2005	8339514.3	5685248.3	75168.8	2452054.3	26025.0
2006	10221617.0	7804165.2	72421.7	2194161.0	24539.1
2007	7277378.8	4855880.9	96726.2	2282885.3	35887.1
2008	9112446.0	6486551.1	206140.2	219317.7	43015.4

المصدر: يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 2000-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص151.

يوضح الجدول أن حجم واردات الحبوب ارتفعت بين سنة 2000 إلى 2008 كما ارتفعت القيمة المالية المخصصة لاستيرادها خلال نفس الفترة الزمنية خاصة القمح حيث تأثرت بالأزمة المالية العالمية على الارتفاع المعتبر لقيمة واردات القمح سنة 2008.

و الجدول رقم (11): يوضح تطور واردات الحليب والسكر بين سنة 2000 و 2008 بالطن.

السنة	الحليب لغبرة الحليب القشدة لين مركز ومكثف		السكر	
	الحجم(طن)	القيمة مليون الدينار	الحجم (طن)	القيمة مليون الدينار
2000	216385.753	////////	844628.3	/////
2001	249061.899	//////////	971231.1	////
2002	272726.412	//////////	1038168.9	////
2003	211075.2	35235.9	946833.4	17189.4
2004	251790.6	53756.4	1078747.5	18538.5
2005	250929.5	49456.9	993375.9	20622.9
2006	249975.7	46504.0	1052440.4	31050.9
2007	252351.0	67881.8	1189303.3	26649.3
2008	257684.0	75781.7	1096650.7	26850.4

المصدر: يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص152.

يوضح الجدول أن كمية الحليب المستوردة قد ارتفعت في السنوات الأولى 2000،2001-2002 كما استقرت هذه الكمية بين الفترة الممتدة 2004-2008 بينما قيمة المستوردة بسبب ارتفاع قيمة حليب الغبرة في الأسواق العالمية خاصة فترة أزمة الغذاء العالمية سنتي 2007 و 2008 من جهة أخرى ارتفعت كمية السكر المستوردة وصاحبه القيمة المالية المخصصة له.

كما تطورت أيضا واردات المنتجات الواسعة الاستهلاك البطاطس، البقوليات اللحوم الحمراء، البن الشاي، الأرز، التفاح، الكاكاو، والموز.

الجدول رقم (12): يوضح تطور واردات البطاطس البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي،

الأرز، التفاح، الكاكاو والموز، بين 2000 و 2008. بالآلاف طن

الإنتاج السنوات	البطاطس	البقوليات	جملة اللحوم طازجة أو مبردة أو مجمدة	البن	الشاي	الأرز	التفاح *	الكاكاو	الموز **
متوسط فترة 2005-2001	110.23	170.87	48.78	109.06	8.18	64.34	62.30	6.04	192.73
2006	99.64	163.82	66.48	109.90	11.19	67.28	91.37	8.12	162.63
2007	201.29	191.02	65.03	116.84	10.80	71.35	92.32	27.32	163.98
2008	68.82	186.95	57.94	125.78	11.23	97.79	118.39	13.63	179.58
2009	124.92	175.11	62.30	123.23	11.77	75.85	109.91	31.10	57.80

المصدر: يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص 153.

* بدأت إحصائيات التفاح من متوسط فترة متوسط 2002-2006

** بدأت إحصائيات الموز متوسط فترة متوسط 2002-2006.

بالإضافة إلى المذكورة في الجدول (12) هناك مواد غذائية أخرى حققت الجزائر نسب عالية من الأمن الغذائي إلا أنها لم تستورد كميات معتبرة وأهمها:

الجدول رقم (13): يوضح تطور واردات بعض المواد الغذائية الأخرى سنة 2000 و 2008.

الإنتاج السنوات	الليمون	البرتقال واليوسفي	الخضر الطازجة المجزة والمحفظة	العسل	العنب الطازج	زيت الزيتون
متوسط فترة 2005-2001	0.75	19.	15.38	0.20	0.27	0.52
2006	0.50	0.60	31.60	0.50	0.45	0.01
2007	...	4.29	14.97	0.53	1.01	0.21
2008	0.10	3.10	17.51	0.82	1.41	0.45

المصدر: يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص153.

توضح الجداول المذكورة سابقا أن وتيرة وحجم المواد المستوردة قد ارتفعت خاصة مع أزمة الغذاء العالمية التي حدثت سنتي 2007 و 2008 ومن جهة نلاحظ أن المواد الواسعة الاستهلاك هي المواد المستوردة بكميات كبيرة.

ولقد حقق الإنتاج الفلاحي الأمن الغذائي في المنتجات التالية:

التمور، البيض، العسل، الزيتون الطازج، الخضر كالطماطم، البصل الجاف، الفاصولياء الخضراء، الخيار، وهذه المواد لا تحتاج لاستيرادها وفيما يخص فاتورة المواد الغذائية المستوردة بين سنة 2000 و 2008 فتطورت كالتالي:

الجدول رقم (14): يوضح تطور قيمة الواردات الغذائية ونسبها المئوية من مجموع الواردات الكلية.

السنة	قيمة الواردات الكلية مليون دينار	قيمة الواردات الغذائية والمشروبات مليون دينار	نسبة الواردات الغذائية والمشروبات من الواردات الكلية بالمائة
2000	690425.7	167013.1	24.1
2001	7648862.4	184024.2	24.1
2002	957039.8	218391.4	22.8
2003	1047441.4	207283.7	19.8
2004	1314399.8	259428.6	19.7
2005	1493644.8	263207.8	17.6
2006	1558540.8	276026.2	17.7
2007	1916829.1	343661.3	17.9
2008	2572033.4	507947.5	19.7

المصدر: يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص154.

يوضح الجدول أن فاتورة الغذاء المستوردة قد تضاعفت أكثر من سنة 2000 و 2008 في حين انخفضت بقليل بنسبة الواردات الغذائية والمشروبات من الواردات الكلية ماعدا سنة 2008 سنة الأزمة العالمية للغذاء.

• الصادرات:

التمور، الخضر الطازجة، الفاكهة الطازجة، الزيوت النباتية، زيت الذرة هي أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر بين سنة 2000 و 2008.

و الجدول رقم (15): يوضح تطور أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائريين سنة 2000 و 2008.

الإنتاج السنوات	التمور	الخضر الطازجة	الفاكهة الطازجة	الزيوت النباتية	زيت الذرة
متوسط فترة 2001-2005	9.59	0.85	9.73	4.26	4.13
2006	12.13	1.99	12.30	17.03	2.68
2007	12.82	2.32	13.13	13.55	1.50
2008	9.64	0.76	10.09	11.16	1.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 29، الخرطوم، 2009، ص 230-236.

يوضح الجدول أن المواد الغذائية التي تصدرها الجزائر تبقى ضئيلة إذا قورنت بكميات المواد الغذائية المستوردة.

كما يوضح الجدول التالي نصيب و قيمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية :

الجدول رقم (16) يوضح تطور نصيب قيمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية.

السنة	قيمة الصادرات الكلية (مليون دينار)	قيمة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ المصدرة مليون دينار	نسبة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ المصدرة من الصادرات الكلية
2003	1902053.5	3702.7	0.2
2004	2337447.8	4749.0	0.2
2005	3421548.3	4942.0	0.1
2006	3979000.9	5327.1	0.1
2007	4214163.1	6136.3	0.2
2008	5095019.7	7657.3	0.2

المصدر: يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص155.

يوضح الجدول أن الصادرات الغذائية تساهم بقدر قليل جدا في الصادرات الكلية وهذا يعكس نسبة مساهمة المواد الغذائية المستوردة في المواد والسلع الكلية المستوردة والتي تحتل فيها مكانة متقدمة وهو ما يثبت عجز القطاع الفلاحي الوطني ونقص فعاليته وان الدعم المقدم لتنميته خلال فترة تطبيق سياسة ال (PNDA) وال (PNDAR) لم يكن فعلا.

المبحث الثاني

تطور الإنتاج الفلاحي و موارد الفلاحة و الصادرات و الواردات

بين الفترة الممتدة 2009-2014

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي طبقت من طرف الحكومة سمحت بنمو الإنتاج الفلاحي وكذا تحقيق تنمية إيجابية في القطاع الفلاحي حيث وصل نمو قطاع الفلاحة سنة 2009 إلى 20 بالمائة كما وصل القطاع في النمو في السنة الموالية و غن انخفضت الوتيرة حيث بلغت نسبة النمو 4.6 في 2010 ويرجع هذا النمو للظروف المناخية المواتية ومختلف التدابير المتخذة من طرف الدولة ناهيك عن تحفيز الفلاحين على رفع الإنتاجية خاصة في فرع الحبوب وذلك بتسهيلهم الحصول على قروض التمويل البذور الأسمدة وخلق قروض جديدة بدون فائدة وكذا دعم أسعار الأسمدة⁽¹⁾.

بحيث بلغ نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2009 و 2014 11 بالمائة وبلغت قيمة الإنتاج الفلاحي في 2009 1507 مليار دينار ليحقق سنة 2014 2761 مليار دينار.⁽²⁾

المطلب الأول

¹ - conseil national économique et social ,Algérie 2009 2010- rapport national sur le développement humain. Algérie: M,E,N 2012 .p46.

² - يونس صاحب، مرجع سابق، ص166.

نمو الإنتاج الفلاحي

- تطور إنتاج الحبوب:

تطور إنتاج الحبوب من 2009 إلى 2014 كالتالي:

الجدول رقم (17): تطور إنتاج الحبوب الشتوية من 2009-2014 الوحدة قنطار

السنوات	الحبوب الشتوية				
	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	مجموع الحبوب الشتوية
2009	23357870	11093120	25666140	1109870	61227000
2010	20385000	9142000	15039000	1015000	45581000
2011	21957900	7151000	12580800	767300	////
2012	24071180	10251125	15917150	1097025	51336480
2013	23323694	9666796	14986386	1132859	49109735
2014	18443334	5918634	9394009	565803	34321780

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

والجدول رقم (18) : يوضح تطور إنتاج الحبوب الصيفية 2009-2014.

السنوات	الحبوب الصيفية			مجموع الحبوب الشتوية والصيفية
	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء	مجموع الحبوب الصيفية	
2009	5747	3885	9632	61236632
2010	3590	1060	4650	45585650
2011	5751	9404	15155	//////
2012	17548	17505	35053	51371533
2013	12445	120	12565	49122300
2014	24720	4650	30370	34352150

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

يوضح الجدول أن مجموع الحبوب الشتوية والصيفية سنة 2009 قدرت ب 61.236632 مليون قنطار ثم تنخفض سنة 2010 لتصل إلى 45.585650 مليون قنطار ثم لترتفع سنة 2012 لتحقيق 51.371533 مليون قنطار ثم لتتخفض في السنتين الموالتين وتصل سنة 2014 34.352150 مليون قنطار.

- تطور إنتاج الحبوب الجافة:

الجدول رقم (19): يوضح تطور إنتاج الحبوب الجافة 2009-2014. الوحدة قنطار

الإنتاج السنوات	الفاصولياء اليابسة	الجلبان الجاف	العدس	الحمص	الجلبان	المجموع
2009	364949	59692	26932	178404	11588	642890
2010	366252	66134	45902	234737	8449	723450
2011	379818	74353	82152	240512	9525	788170
2012	405070	91780	57380	276750	10240	842900
2013	423862	105859	63184	349802	13614	958330
2014	413886	101193	53409	351178	13429	937065

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

يوضح الجدول أن إنتاج الحبوب الجافة في ارتفاع مستمر وإن انخفض قليلا سنة 2014 بالمقارنة للسنة التي كانت قبله ليصل الإنتاج إلى 9.37065 مليون قنطار.

- تطور إنتاج الحليب:

تطور إنتاج الحليب 2009-2014 على النحو التالي:

الجدول رقم (20): يوضح تطور إنتاج الحليب 2009-2014 الوحدة 1000 لتر

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج	2394200	2632911	2926959	3088190	3368066	3548825

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

يوضح الجدول بأنه بين سنة 2009 حيث وصل إنتاج الحليب 2394200 مليون لتر لترتفع سنة 2014 إلى 3548825 مليون لتر وذلك خلال فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

- تطور إنتاج المساحات الزراعية:

الجدول رقم (21): يوضح تطور إنتاج المساحات الزراعية 2009-2014 . الوحدة :قنطار.

الإنتاج السنوات	البطاطس	الطماطم	الحمضيات	التمور	زيت الزيتون	زيت المائدة
2009	26360570	6410343	8444950	6006960	982505	3769315
2010	33003115	7182353	7881110	6447410	1359368	1753152
2011	38621936	7716055	////	7248940	1927850	4179905
2012	42194758	7969630	10878320	7893570	1458260	2480140
2013	48865380	9750753	12048510	8481990	1749345	4038055
2014	46735155	10656093	12710330	9343772	2083507	2745093

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

يوضح الجدول التالي أن البطاطس والطماطم حققت نموا مستمرا في حين هناك تباين وعدم استقرار منتجات الحمضيات و التمور وزيت الزيتون وزيت المائدة.

المطلب الثاني

تطور موارد الفلاحة

- اليد العاملة:

يوضح الجدول التالي تطور اليد العاملة في الفلاحة بين 2009-2014.

الجدول رقم (22): يوضح تطور اليد العاملة في الفلاحة 2009-2014.

السنة	حجم اليد العاملة الكلية بالآلاف	اليد العاملة في الفلاحة بالآلاف	نسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية بالمائة
2009	10544	1242	13.1
2010	10812	1136	11.7
2011	10661	1034	10.8
2012	11423	912	9.0
2013	11964	1141	10.6
2014	11453	899	8.8

يوضح الجدول التالي أن حجم اليد العاملة الكلية في ارتفاع متزايد حيث بلغت في 2009

المصدر: يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص169.

10544 ألف عامل لتصل إلى 11453 ألف عامل في 2014 أما اليد العاملة في الفلاحة فسجلت انخفاضا محسوسا حيث بلغت في 2009، 1242 عامل لتتخفص إلى أقل 900 ألف

عامل ومن جهة أخرى انخفضت بنسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية إذا انتقلت من 13 بالمائة سنة 2009 إلى 8.8 سنة 2014.

للتذكير يجب الإشارة كذلك لنقطة أخرى تخص اليد العاملة في الفلاحة وهي اليد العاملة في فئة النساء حيث هناك تراجع مستمر مع مرور الأعوام حيث⁽¹⁾:

- في سنة 2009 ومن مجموع 1242 عامل في الفلاحة حيث بلغ عدد العاملات من النساء 122 ألف عاملة
- في 2012 ومن أصل 912 عامل في الفلاحة حيث بلغ عدد العاملات من النساء 80 ألف عاملة فقط
- في 2014 ومن مجموع 899 عامل في الفلاحة بلغ عدد العاملات من النساء 53 ألف عاملة فقط.

1- تطور المحاصيل الزراعية للحبوب و لبعض المنتجات الزراعية

تطور المحاصيل الزراعية للحبوب و لبعض المنتجات الزراعية على النحو التالي:

¹ - المرجع نفسه، ص 169.

الجدول رقم (23) يوضح تطور المحاصيل الزراعية لبعض المنتجات الزراعية بين سنة 2009-2014.
الوحدة : هكتار.

المنتج	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	البقول الجافة	زراعات السباح	الحضيات	الكروم	السنة
2009	3175912	229	67448	393594	50567	69110	
2010	2856190	174	74220	429417	53977	69224	
2011	2584195	340	87296	449258	55227	72042	
2012	3061498	1535	85295	468262	57157	68669	
2013	2708880	372	84993	504755	57479	68564	
2014	2507955	1058	90507	499103	59151	66417	

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

يوضح الجدول أن المساحة المخصصة للحبوب الشتوية أوسع من المساحة المخصصة للحبوب الصيفية.

2- تطور الإنتاج الحيواني:

تطورت أعداد بعض الحيوانات بين 2009-2012 كالتالي:

الجدول رقم (24): يوضح تطور أعداد بعض الحيوانات 2009-2012.

الإنتاج السنوات	الأبقار		الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	البغال والحمير
	محلي	أجنبي					
2009	652.35	229.93	21404.58	3962.12	301.12	44.80	191.09
2010	675.62	239.80	22668.80	4287.30	313.99	43.65	176.39
2011	690.70	249.99	23989.33	4411.02	318.76	44.20	181.09
2012	1843.94		25194.00	3779.19	340.00	46.00	172.00

المصدر: يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص170.

يوضح الجدول أن هناك تطور في أعداد هذه الحيوانات ماعدا البغال والحمير التي انخفضت انخفاض طفيف حيث سجلت سنة 2009 191.09 ألف رأس لتصل إلى 172.00 ألف رأس سنة 2014.

3- تطور وسائل و عوامل الإنتاج الفلاحي

الجدول رقم (25): يوضح تطور وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي 2009-2012.

2012	2011	2010	2009	
102055	100847	107456	105657	عدد الجرارات
9521	9443	13146	12850	عدد الحاصدات
900.00	900.00	900.00	900.00	إنتاج الأسمدة الأزوتية (///)
800.00	800.00	800.00	800.00	إنتاج الفسفور الصافي (////)

المصدر: يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ، ص171.

يوضح الجدول أن هناك تطور في وسائل الإنتاج الفلاحي في الفترة الممتدة بين 2009-2012 ومن جهة أخرى كذلك هناك تطور في عوامل الإنتاج الفلاحي في نفس الفترة.

• المكاسب المحققة عند تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

سمح تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2009-2014 بتحقيق المكاسب التالية:

- ازدادت الوفرة الغذائية كما تحسن نصيب الفرد من الغذاء حيث كان نصيب الفرد الجزائري بين الفترة 1963-1969، 1758 حيرة في حين بلغت أواخر 2011 3500 حيرة⁽¹⁾.
- تقدم مؤشر التنمية البشرية الوطنية 0.681 سنة 2009 إلى 0.699 سنة 2010 حيث تقدم بنقطة كما مرت نسبة البطالة من 10.2 بالمائة سنة 2009 إلى 10 بالمائة سنة 2010.
- في حين مر المؤشر الجديد للتنمية البشرية الذي عدل حسب التفاوتات من 0.539 سنة 2009 إلى 0.553 سنة 2010 وإذا تضاعف عدد السكان 4 مرات منذ الاستقلال وإلى غاية 2010 فإن الوفرة الغذائية تضاعفت (8 مرات) وأصبح الإنتاج الفلاحي المحلي يغطي 70 بالمائة من الاحتياجات الكلية أما 30 بالمائة يلجأ لتغطيتها إلى الاستيراد⁽²⁾.
- وإلى غاية 2011 تم تحقيق المكاسب التالية⁽³⁾:

- أعيد تأهيل 13000 مستثمرة فلاحية.
- قام ببناء 66521 مسكن ريفي.
- إقامة 7 محطة تصفية.
- إنشاء 140 خزانات مياه.
- فك العزلة عن طريق فتح المسالك ب 645 كلم مربع.
- مكافحة التصحر بإقامة 686 عملية.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق ،مرجع سابق، ص31.

² - مرجع نفسه، ص32-35.

³ - يونس صاحب ، مرجع سابق، ص171-172.

وعند صدور القانون المتعلق بالامتياز وإلى غاية 2011 تم إبرام 65000 عقد امتياز كما استفاد 10000 شاب من برامج الدعم (ANSEJ) و (ANDI) تخلق وحدات تربية المواشي ولإقامة مستثمرات فلاحية صغيرة⁽¹⁾.

- ارتفاع محسوس في المساحة المسقية المجهزة من 359.163 هكتار في سنة 2009 إلى 449.224 هكتار في 2011 أي بزيادة 90061 هكتار حيث تهدف هذه المساحة المسقية في أفق 2014 إلى 1.6 مليون هكتار بالنسبة لسنة 2009 حيث كانت تقدر المساحة المسقية ب 936.862 هكتار وقد بلغت سنة 2011 1.004530 أي بزيادة 67.668 هكتار⁽²⁾.

- زيادة حجم الأسمدة الموزعة من كل الأنواع حيث بلغ في موسم 2010/2009 238.976 طن في حين في موسم 2011/2010 بلغ حجم الأسمدة 257.516 طن⁽³⁾

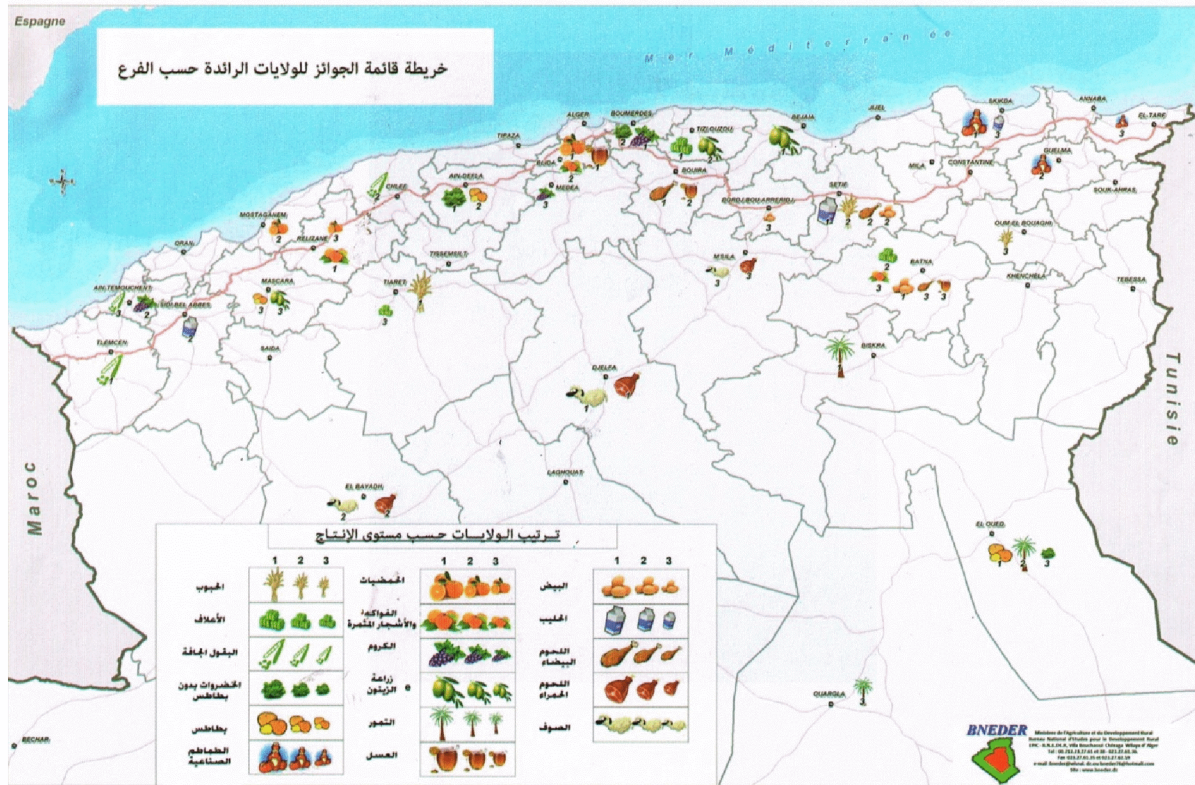
¹ - المرجع نفسه، ص172.

² - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، مرجع سابق، ص22.

³ - المرجع نفسه، ص22.

• خريطة قائمة الجوائز للولايات الرائدة حسب الفروع:

توضح الخريطة التالية الولايات الرائدة حسب الفروع الغذائية في الجزائر.



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق،
الجزائر، المطبعة الرسمية، 2012، الملحق 4.

• تقييم برامج التجديد الفلاحي والريفي:

عند تطبيق برامج التجديد الفلاحي والريفي يتحقق النتائج التالية⁽¹⁾:

1- **التجديد الفلاحي:** سمح تطبيق التجديد الفلاحي من الرفع من المردودية الانتاجية حيث ارتفع النمو الإنتاج الفلاحي خلال فترة 2009-2014 ب 8.33 بالمائة فإن معدل نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2009-2014 قد بلغ نسبة 11 بالمائة وهذا يدل على تحقيق أحد المكاسب الأساسية المسطرة فإن معدل النمو المحقق انعكس على قيمة الإنتاج الفلاحي التي بلغت في 2009 1507 مليار دينار لتزيد سنة 2009 إلى 2761 مليار دينار.

2- **التجديد الريفي:** خلال فترة 2009-2014 تم تأهيل 12148 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة ثم إطلاق منها 10842 مشروع أي نسبة 89 بالمائة وتحقق منها في نهاية 2014 6468 مشروع أي نسبة 60 بالمائة وهي موزعة كالتالي:

- 10 بالمائة لعصرنة القرى
 - 37 بالمائة لتنويع النشاطات الاقتصادية
 - 50 بالمائة لحماية الموارد الطبيعية
 - 3 بالمائة لإعادة تأهيل الموروث المادي والغير مادي
- وفي هذا الإطار دائما تم تحقيق مايلي:

- توزيع أكثر من 7 مليون شجرة صغيرة
- قرابة 6300 حصة في الاجهزة السمعية البصرية
- 71500 محاضرة مقابلة وملتقى مع المواطنين
- فك العزلة عن المناطق المحرومة ب 18000 كلم

¹ - مرجع نفسه، ص 173-174.

- اتساع المساحة المخصصة للتشجير ب 223000 هكتار

3-برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

بين الفترة الممتدة من 2010 إلى أواخر 2014 وصل عدد المكونين في إطار هذا البرنامج إلى 310459 فرد.

الإرشاد الزراعي حيث مس قرابة 1033789 فرد في إطار هذا البرنامج بالإضافة إلى عدة تربصات وملتقيات بحيث تم إقامة:

- 26391 يوم للإعلام والتحسيس

- 86800 زيارات نصائح

- خلق 480 موقع لإقامة التجارب

- الإرشاد الفلاحي لكافة الناس وذلك بإصدار 211 كتيبات ومنشورات وتم توزيع 1866000 نسخة منها وإقامة 224 حصة تلفزيونية و 190881 حصة في الراديو.

المطلب الثالث

تطور الصادرات والواردات

• الواردات

ليس هناك تباين كبيرين التجديد الفلاحي والريفي وسياسة (PNDA) و(PNDAR) من حيث استيرادها للمواد الغذائية، حيث نجد أن أهم الفروع التي توسعت في استيرادها هي الحليب، القمح الذرة، السكر إضافة إلى الكاكاو التفاح، الأرز، في حين انخفضت واردات الموز في السنوات الأخيرة.

وتوضح الجداول التالية تطور كميات أهم المواد الغذائية المستوردة 2009-2014.

1-تطور واردات الحبوب.

الجدول رقم (26): يوضح تطور واردات الحبوب بالطن.

السنة	القمح		الذرة	
	الحجم (طن)	القيمة (مليون الدينار)	الحجم (طن)	القيمة (مليون الدينار)
2009	5719.7276	132980.6	1994.8069	29605.8
2010	5232.3724	93137.4	2783.0899	47451.2
2011	5550.4631	143123.7	3153.3207	72783.7
2012	6347.2313	165127.4	3041.0152	73.051.3
2013	6311.4354	168544.6	3218.9976	70778.1
2014	7417.0	191012.0	4108.0400	78682.0

المصدر : يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص175.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن هناك استمرار في استيراد القمح بين 2009-2014 نظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها في الغذاء اليومي للفرد الجزائري حيث انتقلت 5719.7276 طن 2009 إلى 7417.0 في 2014 بقيمة مالية قدرت 191012.0 أما الذرة فزاد استيرادها بحلول 2014.

2- تطور واردات الحليب والسكر.

الجدول رقم (27) يوضح تطور واردات الحليب والسكر.

بالطن

السنة	الحليب (غبرة الحليب، القشدة، لبن مركز ومكثف)		السكر	
	الحجم (طن)	القيمة (مليون الدينار)	الحجم (طن)	القيمة (مليون الدينار)
2009	293009.0	58104.1	1096650.7	39271.8
2010	265483.3	67207.7	1214719.4	48103.7
2011	202891.2	64066.7	1225837.2	67997.4
2012	300429.9	84801.8	134695.3	74527.1
2013	262164.9	85162.2	1672489.2	69926.0
2014	372050.0	144626.0	1790472.2	67699.0

المصدر : يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ، ص176.

يوضح الجدول الارتفاع الشديد في كمية السكر والحليب حيث نلاحظ ارتفاع مستمر من سنة لأخرى ومن جهة أخرى ارتفاع القيمة المخصصة لهذه المادتين ويعود الارتفاع الشديد لغبرة الحليب ومشتقاته بالإضافة إلى السكر في الأسواق العالمية.

• تطور واردات البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز، التفاح، الكاكاو، الموز

الجدول رقم (27) يوضح تطور واردات هذه الفروع الوحدة: بالآلف الطن

الإنتاج السنوات	البطاطس	البقوليات	جملة اللحوم طازجة أو مبردة أو مجمدة	البن	الشاي	الأرز	التفاح	الكاكاو	الموز
2009	124.92	175.11	62.30	123.12	11.77	104.87	109.91	31.10	179.58
2010	113.26	206.06	62.30	123.23	12.11	104.87	109.91	31.10	57.80
2011	113.26	206.06	62.30	123.23	12.11	119.09	113.94	31.10	57.80
2012	113.26		62.30	123.3	12.11	117.31	152.43	31.10	57.80
2013				127.32					
2014				128.78					

المصدر : يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ، ص177.

يوضح الجدول أن البن الشاي الأرز، التفاح، اللحوم الحمراء و بدرجة أقل البقوليات قد ارتفع حجم الاستيراد منها في حين اتسمت بعض المواد الغذائية بالاستقرار في حجم الاستيراد كالبطاطا الكاكاو في حين انخفض حجم استيراد الموز بالسنوات السابقة.

• فاتورة المواد الغذائية المستوردة 2009-2014.

الجدول رقم (28): يوضح تطور قيمة الواردات الغذائية ونسبها المئوية من مجموع الواردات الكلية.

السنة	قيمة الواردات الكلية (مليون دج)	قيمة الواردات الغذائية والمشروبات مليون دج	نسبة الواردات الغذائية من الواردات الكلية بالمائة
2009	2854805.3	425967.7	14.9
2010	3011807.6	450807.5	15.0
2011	3442501.6	717688.1	20.8
2012	3907071.9	699707.6	17.9
2013	4368548.0	760514.7	17.4
2014	4719708.0	886652.0	18.79

المصدر : يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015).

يوضح الجدول ارتفاع نسبة الواردات الغذائية من الواردات الكلية حيث انتقلت من 14.9 بالمائة سنة 2009 إلى 18.79 سنة 2014.

• الصادرات:

التمور، الخضر الطازجة، الفاكهة الطازجة ، الزيوت النباتية، زيت الذرة، السكر الخام هي أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر خلال فترة 2009-2014.

الجدول رقم (29): يوضح تطور الفروع الغذائية التي صدرتها الجزائر بين 2009-2014

الوحدة :الطن

الإنتاج السنوات	التمور	الخضر الطازجة	الفاكهة الطازجة	الزيوت النباتية	زيت الذرة	السكر الخام
2009	7.23	5.25	9.02	11.16	1.40	13.83
2010	7.23	5.25	9.02	7.20	1.40	6.74
2011	7.23	5.25	9.02	7.20	1.40	6.74
2012	7.23	5.25	9.02	7.20	1.40	6.74

المصدر : يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص178.

يظهر لنا من خلال الجدول أن هناك استقرار في حجم الصادرات من المواد الغذائية بين الفترة 2009-2012 ماعدا الزيوت النباتية والسكر الخام اللذان تراجع في السنوات الثلاثة الاخيرة.

- نصيب وقيمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية:

الجدول رقم (30): يوضح تطور نصيب وقيمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية:

السنة	قيمة الصادرات الكلية مليون دينار	قيمة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ المصدرة مليون دينار	نسبة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ المصدرة من الصادرات الكلية
2009	3347636.0	8193.1	0.2
2010	4333587.4	23405.5	0.5
2011	5374131.3	25880.9	0.5
2012	5687.369.4	24438.3	0.4
2013	5217099.8	31921.0	0.6
2014	5065671.0	26053.0	0.5

يوضح الجدول أن نسبة المواد الغذائية المصدرة من مجموع المواد والسلع الكلية ضعيفة جدا.

المصدر : يونس صاحب، السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014 رسالة ماجستير غير منشورة (تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ، ص178.

- **المكتسبات والعراقيل:** إن سياسة التجديد ألفلاحي والريفي لقد تم بناءها تدريجيا وهي بمثابة حصيلة لمختلف الإجراءات والتكيفات المتتالية للاستجابة للطلب الغذائي الذي هو هو في تزايد مستمر وللمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي⁽¹⁾.

- **المكتسبات المحصل عليها والعراقيل التي يجب رفعها:**

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق ،مرجع سابق، ص36.

في هذا الإطار يسمح لنا بالتأكيد على العراقيل التي تبقى من الواجب رفعها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة وذلك⁽¹⁾:

1- بالنسبة للهدف الشامل للأمن الغذائي المستدام:

- وفرة غذائية من حيث الحجم في تزايد مستمر.
- نموذج اقتصادي فلاحي وريفي عصري يجب تعزيزه وتوسيعه وذلك على أساس شراكة عمومية خاصة.
- إصلاحات متعددة وعميقة ومنسجمة يمكن تعزيزها وذلك لمواصلة الجهود من أجل تتمين الأعمال وزيادة انخراط المعنيين.

2- بالنسبة لطريقة جديدة للحكم في القطاع الفلاحي والريفي:

- منظر مؤسساتي ثري وتوازنات جديدة يجب تفعيلها وذلك بتعزيز توازنات جديدة عمومية/خاصة، والتنوع في الأفكار والخبرات.
- نسبة تغطية متزايدة يمكن توسيعها وذلك بإشراك أكثر فأكثر الأقاليم والمجموعات الخاصة كالنساء والشباب.
- طريقة جديدة للحكم أكثر التزاما يجب تعميمها وذلك بمشاركة كل الفاعلين والتعميم يجب أن ترفق برفع الحواجز ما بين مختلف الإدارات ومختلف أنواع الدعم المقدم خلال نفس العملية.
- تغيرات في العلاقات بين الفاعلين يجب مراقبتها.
- وظائف جوارية معدة يجب تعزيزها وتشجيعها غن هذا المسعى ملائم للتقرب بين الفاعلين ويمكن أن يستجيب لتطلعاتهم ويستحق تعزيزه وتشجيعه.
- تحفيز إيجابي يجب توسيعه للفروع والأقاليم إن هذه الديناميكية يجب أن تتسع لتشمل باقي متعاملي الفروع ومبادرات التنمية في الأقاليم.

¹ - مرجع نفسه، ص 36-39.

- برنامج تقوية القدرات الواجب تنفيذه وذلك لضمان إعادة تصويب نشاطات التكوين البحث الإرشاد التكوين الاتصال.

- الإعلام في قلب الجهاز مضافة استعماله وذلك على المساعدة على اتخاذ القرار.

- نظام الإعلام مبني يجب إتمامه وتكييفه وذلك بإجراء صبر للآراء وتقييمات خارجية لتطويرها وتكييفها مع وحاجات المستعملين.

- أدوار المتدخلين تغيرت ويجب مرافقتها إن أدوار المتدخلين بفعل الإصلاحات المتبعة ولعمليات إعادة التنظيم التي تم القيام بها تغيرت.

3- بالنسبة لنمو اقتصادي داخلي ومدعم ودائم:

- تنوع المستثمرات مكسب يجب أخذه بعين الاعتبار حسب حجمها وزراعتها وموقعها الزراعي البيئي تشكيله واسعة من المنتوجات يجب تنوعها.

- عصنة المستثمرات هي التي تقدم كبير ولكن ليست معروفة كما ينبغي يجب إتباع مسار العصنة بما يخص المدخلات المكننة التقنيات العصرية.

- تنظيم الفروع لكن هامش التطور يبقى حد كبير ويمكن لوضعيات أخرى أن تكون معنية ويبقى هامش التطور التقني والاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن إدراجه ضمن الفروع كبير جدا.

- معرفة أحسن لتنمية الفروع ضرورية إن تنمية الهياكل في الفروع يشجع على اندماج الفاعلين ولكن قدرة التحليل الاقتصادي يجب بناءها.

- اهتمام متزايد بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والإجراءات التي يجب الإسراع بها.

- تعدد الاختصاصات مهم وينبغي تشجيعه وذلك بتطور مقارنة الإقليم نظرة مدمجة وتتطلب تعبئة كفاءات متنوعة لفلاحية مائية سوسولوجية...

4- بالنسبة لإعداد وفاعلية أدوات التسيير العمومي:

- متابعة وتقييم أحسن للتسيير العمومي يتوجب تعزيزه.
- لقد تم تحقيق خطوات هامة في المتابعة والتقييم ويجب مواجهة العراقيل في مجال فعالية أدوات التسيير العمومية تسمح بتحسين الوصول إليها.
- مجموعة الترتيبات المجددة يجب توجيهها نحو النتائج لقد تم مراجعة الإجراءات والميكانيزمات المالية والهياكل الإدارية وهي تجدد متواصل مع احترام مبادئ التسيير العمومي.
- دعم مالي متنوع مع مدونة يجب تبسيطها ديناميكية التطور مع إنشاء مستمر لمنتجات جديدة.
- ميكانيزمات ضبط الأسواق يجب إتمامه وذلك بالحد من المضاربة قبل بعض المتعاملين على المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.
- مسألة العقار المعالجة وجوانب آخر قيد التسوية وذلك بتسوية مسألة العقار الفلاحي.
- تسيير الأخطار قيد التنظيم يجب تعميمه إن إعادة الديناميكية لصندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية وتعميم التأمينات الفلاحية من شأنه المساهمة في ذلك بشكل كبير.

• التحديات المستقبلية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي:

يتميز التجديد الفلاحي والريفي عن السياسات الفلاحية السابقة ببناء أسلوب نمط جديد للحكام وذلك بمشاركة مختلف الفواعل وهي مقاربة مفتوحة على المبادرات الخاصة ومستهدفة بشكل أفضل المستثمرات وتنمين المنتجات من خلال دمج الفروع والأقاليم إن الجانب الأساسي لهذا النظام يمكن في الوظائف الجديدة والمسؤوليات الممنوحة لكل الفاعلين المشاركين في ديناميكية الشراكة المراقبة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

إن هذا الهيكل التنظيمي الجديد يبقى في البناء ويؤدي إلى تقوية قدرات مختلف التركيبات والتنظيمية الموجودة وفي هذا السياق بدون شط يعطي التبرير الرئيسي لإعداد برنامج تقوية

القدرات البشرية والمساعدة التقنية الذي تم فيه الشروع بشكل جزئي والذي يشكل أولوية مهمة لإنجاح سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

إن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكذا العوامل المناخية الغير مستقرة ويمكن ان تتطور ويكون لها آثار سلبية على سياسة التجديد الفلاحي والريفي وكذا عرقلة وهذا التغيرات بشكل خطر على القطاع ويجب تجاوزها وعلى سبيل المثال في حالة حدوث أزمة مالية خطيرة أو تحولات ظرفية فإن التبعية القوية للموارد النفطية يمكن أن تتوقف كفاءات دعم القطاع والإضرار بتنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي وسينعكس سلبا في أول الأمر في هذه المرحلة من البناء والتعزيز لكن برنامج التجديد الفلاحي والريفي يهدف في مجمله إلى تحميل المستثمرين المسؤولية والنجاعة المالية لمبادراتهم ويجب على البنوك أن تضع القروض للمستثمرين غير أنه يبقى التكفل بوضعيات وبفئات اجتماعية ومناطق يمكن أن تعاني من هذه النقائص⁽¹⁾.

• الفرص في أفاق 2020

هناك خمسة فرص في أفاق 2020 وهي كالآتي⁽²⁾:

- الفرصة الأولى: إمكانية المساهمة في تهيئة الإقليم على المستوى المحلي يرتكز مسعى التجديد الفلاحي والريفي على التنمية الإقليمية وذلك بإدماج النشاطات الفلاحية والريفية وتركيباتها المختلفة تؤدي إلى تشخيص تساهمي مع تحديد المكتسبات والقدرات وتعد برامج الاستصلاح.

- الفرصة الثانية: إمكانية المساهمة في تحسين طرق الحكامة إن البناء التدريجي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي والعقارات المقررة لتعيين المكتسبات والصعوبات في إعداد الاقتراحات والأشكال الجديدة المدرجة في الميكانيزمات وكذا الإجراءات.

¹ - المرجع نفسه، ص 39.

² - المرجع نفسه، ص 40-41.

- الفرصة الثالثة: إمكانية المساهمة في ازدهار الديمقراطية المحلية: هناك وعي لمجموع الفاعلين الإدارة، المعاهد المنظمات المهنية، لوضع نظام دائم وبيبين بوضوح مسؤوليات كل واحد وفتح التشاور والحوار وتقاسم اتخاذ القرار بهدف تشجيع الالتزام وتحمل الفاعلين.

- الفرصة الرابعة: إمكانية الإبداع.

لقد تم تجريب الترتيبات الأساسية تحضير الأعمال، المصادقة، التمويل، المتابعة والتقييم، والإجراءات المرتبطة بها متوفرة حيث يسمح هذا البناء لفاعلي سياسة التجديد الفلاحي والريفي باتخاذ المبادرات والانطلاق في المشاريع.

- الفرصة الخامسة: إمكانية التعلم والاتصال بشكل أحسن:

حيث هناك مطابقة بين أسس التجديد الفلاحي والريفي لمقاربة تساهمية اللامركزية الإدماج تعدد الفاعلين والإقليم، والأشكال الجديدة للمرافقة كعدم استشارة موجه إلى طلب الفلاحين كدعم في عرض الخدمات حيث تسمح باعتبار أن الاتصال ليس نقل التعليمات وإنما تسيير المعلومة ونشرها وتقسيمها.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا من خلال هذا الفصل ،إلى نتائج ومكاسب التي حققتها برامج الدعم الفلاحي في الإنتاج الفلاحي واليد العاملة الفلاحية بالإضافة إلى الصادرات والواردات.

بحيث جملت هذه البرامج أبعاد وأهداف جديدة كان هدف الدولة من خلالها الإحاطة بمختلف الجوانب التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي.

لقد حققت هذه البرامج عدة مكاسب بحيث تعدى البعض منها الأهداف المسطرة قبل تنفيذها حيث أن الهدف الأساسي هو تحقيق الاكتفاء الذاتي حيث حققت أمن غذائي في بعض المواد ومن جهة أخرى لم تحقق اكتفاء ذاتي خاصة في المواد واسعة الاستهلاك ولم تتمكن الدولة من تراجع في فاتورة الاستيراد.

إن المكاسب التي حققتها برامج الدعم الفلاحي جعلت الحكومة يجدد الثقة ومواصلة العمل.

خاتمة

أظهرت دراستنا التي تناولت موضوع سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، و دورها في تطوير و تنمية القطاع الفلاحي، و جعله ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني الذي يمكن أن يحل محل الربيع

النفطي، و الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، كما أوضحت الدراسة أيضا على الدور الذي تلعبه المؤسسات الفلاحية في تطوير القطاع الفلاحي، كما أظهرت أيضا الموارد الفلاحية التي يزخر بها.

و من جهة أخرى، بينت دراستنا هذه على محاولة الحكومة بالنهوض بالقطاع الفلاحي و تحقيق النمو الاقتصادي عبر مختلف البرامج و الآليات التي انتهجتها الدولة من أجل توجيه الفلاحة الوطنية، و كذلك لتنشيم الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، تطوير الفلاحة الوطنية و بعث الحياة في الفضاءات الريفية و العالم الريفي بصفة عامة و خاصة في المناطق الهشة و المحرومة، و كذلك حماية الأراضي و ترشيد استعمال المياه و المحافظة على موارد القطاع الفلاحي.

كما وضحت أيضا الدراسة الجهود الجبارة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة في المواد واسعة الاستهلاك كالحبوب و الخروج من تبعية المحروقات، و من جهة أخرى، النقص من الاستيراد.

و تتمثل أهم النقاط التي خلصت إليها دراستنا في :

- الأهمية التي يكتسيها توفير الغذاء و الدور الذي يلعبه في حياة الفرد خاصة بواسطة الإنتاج المحلي.
- الأهمية الجوهرية التي تلعبها الفلاحة في الاقتصاد الوطني.
- دور المؤسسات الفلاحية في تطوير الفلاحة الوطنية.
- تمكنت الفلاحة الوطنية من تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الثانوية و لم تحققها في المواد واسعة الاستهلاك.
- تتمتع الجزائر بإمكانات فلاحية معتبرة، من موارد أرضية مائية، و بشرية، و دور الحكومة في تفعيل قطاع الفلاحة، و ذلك بترشيد استعمال هذه الإمكانيات و تثمينها و تنميتها و

- المحافظة عليها، كما أن الظروف الدولية تسمح بالجزائر على الخوض بالقطاع الفلاحي و في تسريع وتيرته و ذلك في أقرب وقت ممكن.
- طبيعة النظام السياسي السائد، و استمرار وجود الدولة الريفية أثر كبير في عرقلة التنمية الفلاحية.
 - بعد انتعاش الخزينة، أطلقت الدولة عدة برامج من أجل دعم القطاع الفلاحي و لتحقيق عدة مكاسب.
 - المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية جاء لعصرنة الريف و بعث الحياة في الفضاءات الريفية.
 - إن سياسة التجديد الفلاحي و الريفي جاء من أجل ضمان الأمن الغذائي بصفة دائمة للأسر و تحقيق تنمية بشرية متوازنة دون إقصاء أو تهميش.

قائمة المراجع:

أ- الكتب

- باللغة العربية:

- 1- الأزرق مغنية . نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستثمار و التغيير الاجتماعي السياسي، ترجمة : (سمير كرم). لبنان : مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.
- 2- الجيلالي عجة. أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص الخوصصة الملك العام.الجزائر:دار الخلدونية لنشر و التوزيع،2005.
- 3- السويدي محمد. التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية .الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- 4- بهلول حسن، محمد بلقاسم. الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية. الجزائر: مطبعة دحلب.
- 5- بهلول حسن، بلقاسم محمد.القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر تحديده و نظام دمج في الثورة الزراعية .الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية و حدة الطبع المتعددة ورشة أحمد زبانه، ط2، 1985.
- 6- بهلول حسن، محمد بلقاسم. سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1999).
- 7- بن أشنهو عبد اللطيف. الهجرة الريفية في الجزائر .الجزائر: المؤسسة الوطنية المطبعة الرسمية.
- 8- بن أشنهو عبد اللطيف. تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962 .الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.
- 9- بن رقية، بن يوسف . شرح قانون المستثمرات الفلاحية .جامعة البليدة : الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط.1، 2006.

- 10- دبة عبد العالي. الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و المجتمع و السياسة. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004.
- 11- هني احمد. اقتصاد الجزائر المستقلة. بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- 12- حروش رفيقة. الإقتصاد السياسي. بيروت : المؤسسة الحديثة للكتاب، ب1، 2010.
- 13- طوروس وديع، الإقتصاد السياسي. بيروت: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، ط.1، 2010.
- 14- محمد علي سلامة، محمد علي، الانفتاح الاقتصادي و آثاره الاجتماعية على الأسرة. دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، ب.61، 2003.
- 15- عليان ربحي مصطفى ، غنيم عثمان محمد . مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق. عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع، 2000.
- 16- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي ، مكتبة مدبولي، 1999.
- 17- صدوق عمر. تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر. الجزائر :، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1988.
- 18- صدوق عمر. محاضرات في قانون الثورة الزراعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، (1986).
- 19- رئاسة مجلس الوزراء . الثورة الزراعية . الجزائر : المطبعة الرسمية، د.س.ن.
- 20- شلبي محمد. المنهجية في التحليل السياسي للمفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات. الجزائر : د، د، ن، 1997.
- 21- غربي، فوزية. الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ب.2010-2011.

- باللغة الأجنبية :

- 22- Ecriment Macrc. indépendance politique et libération économique un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985 (Algérie : office des publications universitaires, 1986.
- 23- Khat Mohamed . l'agriculture algérienne de l'ère précoloniale aux réformes libérales actuelles(Rouiba : édition ANEP, 2008
- 24- Tayeb mohamed Nadir,l'agriculture dans la planification en Algérie 1967 à 1977, Alger : office des publications universitaires, 1982.

ب- المجلات و الدوريات :

باللغة العربية :

- 25- المهندس منصف، بحث حول الموارد المائية في الجزائر، يوم 15 أفريل 2010.
- 26- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 29، الخرطوم، 2009.
- 27- بدر الدين طالي، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، العدد 31، 2005.
- 28- بن حميدة هشام. واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي، العدد 7-75. صيف 2016.
- 29- بغداد كربالي، " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية، ع.8، جانفي 2005.

30- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق. الجزائر:المطبعة الرسمية 2012.

31- كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001، 2009"، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جوان 2010، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، بسكرة.

32- منصور مجرس، الموارد المائية في الجزائر، الإمكانيات و الإنجازات و رهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام، يوم 13 جويلية 2015.

33- نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، ع.7، جوان 2012، كلية العلوم السياسية و الإعلام، الجزائر.

34- عز الدين نزعي و الطيب هاشمي، "السياسات الزراعية في الجزائر، وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، العلوم الاقتصادية"، م، 9، ع.33، جويلية 2013.

باللغة الأجنبية:

35- Bessoud omar. la stratégie de développement rural en Algérie options méditerranéen Montpellier CIHEAM , n 71,2006.

ج - القوانين و المواثيق:

- 36-** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 19-16 المؤرخ في 9 شعبان 1428 الموافق لـ 11 غشت 2119 المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، 11 أوت 2008.
- 37-** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-13 المؤرخ في 2 رمضان 1431 الموافق لـ 12 أوت 2111، يحدد شروط و كفاءات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 46، 19 أوت 2010.
- 38-** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71/73 المؤرخ في 21 رمضان 1381 الموافق لـ 9 نوفمبر 1871 المتضمن قانون الثورة الزراعية.

د- التقارير

باللغة العربية:

- 39-** المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر : من أكبر رهانات المستقبل، الدورة العامة ،الخامسة عشرة،2000.

- باللغة الأجنبية :

- 40-** Conseil National Economique et Social, **Problématique de Développement Agricole: Eléments pour un débat national**, 14ème Session Plénière. Alger: Publication du Conseil National Economique et Social . 1999.
- 41-** (_____) . **Algérie 2009–2010 Rapport national sur le développement humain**. Algérie: M ,E ,N, 2012.
- 42-** -(_____) **la Conjoncture Economique et Sociale du Premier Semestre 2004**, 25ème Session Plénière. Alger: Publication du Conseil National Economique et Social 2005.

43- - (_____) **La Conjoncture Economique et Sociale du deuxième semestre 2004**, 26ème Sessions Plénières, 2005.

44- ministre de l'agriculture de l'agroalimentaire et de la foret .**les politiques agricoles à travers le monde quelque exemple Algérie.**

هـ - الدراسات الغير منشورة :

45- الواحدي نور الدين . مسألة الإرشاد في القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة نموذج لشعبة الحبوب في ولاية سطيف بين 2000 و 2010، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم السياسات العامة و الأنظمة المقارنة، 2012-2013).

46- أسماء عدة، اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ،(جامعة وهران: مذكرة ماجستير مقدمة في الاقتصاد الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير) 2015-2016.

47- بودريوع صبرينة. الحياة الاجتماعية في النظام الاشتراكي بالجزائر، المرحلة البومديينية، نموذجاً (1965-1978). مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2010-2011.

48- بويهي محمد. القطاع الفلاحي المسير ذاتيا و مشاكله المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1986- 1987 .

- 49- بن حركات عائشة. القرض الرفيق و آفاق تطوره في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، ورقلة : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2014-2015.
- 50- بن لاغة محمد رضا، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ،الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2012/2013.
- 51- براكتية بلقاسم. الزراعة و التنمية في الجزائر، دراسة مستقبلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، باتنة: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2013-2014.
- 52- جرمولي مليكة. السياسة الفلاحية في الجزائر و الإصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2005.
- 53- حاشي معمر الأزهر. إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التحليل الاقتصادي غير منشورة ، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2010-2011.
- 54- حركاتي فاتح، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، باتنة : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013/2014 .
- 55- طافر زهير . تطور التبعية الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديموغرافي ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، الجزائر3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2011-2012.

- 56- كتفي سلطنة. تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة : تقييم و نتائج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ف التهيئة العمرانية غير منشورة ، قسنطينة : كلي علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية، 2005-2006.
- 57- لوزري نادية. انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005/2006.
- 58- ماشي الطيب. التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013/2014.
- 59- نواصري مختار. واقع و أبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي و دورها في تحقيق الأمن الغذائي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2002/2003.
- 60- نوري ياسمين. مكانة القطاع الخاص المنتج في السياسات التنموية في الجزائر، بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني. مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
- 61- نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة، ولاية تيارت. رسالة ماجستير غير منشورة ، تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، 2011/2012.
- 62- سمير عز الدين . انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، الجزائر : كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2011/2012.

- 63-** عياش خديجة . سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007) . غير منشورة ،الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011.
- 64-** عماري زهير. "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014.
- 65-** صاحب يونس. السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 200-2014. رسالة ماجستير غير منشورة ، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.
- 66-** رياش مبروك. تمويل القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2001-2002.
- 67-** خزار بلال. السياسات الزراعية و آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، باتنة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2012، 2013.
- 68-** غردى محمد .القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2011 - 2012.
- 69-** غربي فوزية .الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2007/2008.

و- الملحقيات:

70- بوفليح نبيل. الملتقى الدولي التاسع حول "دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم

نمو القطاع الفلاحي في الجزائر. أيام 25-26 نوفمبر 2014.

71- يوم دراسي القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي-

حالة الجزائر. مداخلة عماري زهير، عامر أسامة بعنوان: دور التأمين الزراعي في

تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000/2012. جامعة سطيف

يوم 04 جوان 2014.

72- عماري زهير. الملتقى التاسع حول " في المتغيرات و التحديات الاقتصادية

الدولية. الشلف أيام 23-24 نوفمبر 2014.

73- فضيلة عكاش. " الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر ". مداخلة أقيمت في

الملتقى الوطني الأول حول : التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر.

باللغة الأجنبية :

74- Ministre de l'agriculture et du développement rural. le **renouveau rural**, un nouvel elan au monde rural s'impose par le renouvellement, FSP » l'ingénierie territoriale au service de l'attractivité de la compétitivité et du développement durables des territoires » el –aurassi ,4 mars 2009.

المواقع الرسمية :

75- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية.

المواقع الالكترونية :

76- مشكل المياه في الجزائر : نقلا عن الموقع: <http://ar.Wikipedia, org/Wiki> .

بتاريخ 2017/04/03 بتاريخ 2017/04/03

77- كلمة رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي، بسكرة

نقلا عن الموقع:

<http://www.elmouradia.dz/arabe/Discoursara/2009/02.2/04/2017>

يوم 29 فيفري 2009.-

78- Ministre de l'agriculture et du développement rural.
présentation de la politique de renouveau agricole et rural en
Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, novembre
2010

نقلا عن الموقع: <http://www.minagri.dz/pdf/presentat/20rar.pdf>

79- Ministre de l'agriculture et du développement rural.
programme de soutien au renouveau rural (psrr 2007 ,2013)

نقلا عن الموقع <http://www.gov.dz/ppd ristattc/index.htm>

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول و الأشكال

الرقم	عناوين جداول و أشكال الفصل الأول	الصفحة
01	نسبة الأراضي الخصبة ما بين الفترة 1964 - 1965	21
02	تطور نصيب قطاع الفلاحة من مجموع الاستثمارات من 1963 إلى 1977	30

03	مكانة القطاع الخاص بعد الثورة الزراعية	32
04	توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967- 1979)	37
05	توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967 - 1989)	38
06	توزيع القطاع و معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الاجتماعي في الفترة 2000-2010	53
07	تطور المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر (1962-2005)	63
08	توزيع الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر	64
09	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر	65
10	معدل تساقط الأمطار في المناطق الأربعة الأساسية في الشمال الجزائري	68
11	سعة أهم الوديان المتواجدة في الجزائر	69
12	عدد و سعة السدود في الشمال الجزائري	70
13	الموارد المائية الجوفية في الشمال الجزائري	71
14	إجمالي المياه السطحية و الجوفية و المخزون و المستثمر منها	72
15	تطور اليد العاملة بين 1966-2000	77
16	تطور وسائل الإنتاج الميكانيكية الفلاحية في الجزائر	78
17	تطور القوى العاملة الكلية و الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2007-2009	80
الرقم	عناوين جداول و أشكال الفصل الثاني	الصفحة
01	هيكل الغلاف المالي لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)	87
02	الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	105
الرقم	عناوين جداول و أشكال الفصل الثالث	الصفحة
01	تطور إنتاج الحبوب الشتوية	122
02	تطور إنتاج الحبوب الصيفية و مجموع الحبوب الشتوية و الصيفية 2000 إلى 2008.	123
03	تطور إنتاج الحليب من سنة 2000 إلى 2008.	124

04	تطور إنتاج بعض الحبوب الجافة و مجموع منتجات السباخ من 2000 إلى 2008	125
05	تطور المساحة الزراعية لبعض المنتجات الزراعية بين سنة 2000 إلى 2008	126
06	تطور اليد العاملة في الفلاحة بين 2000 و 2008	128
07	توسيع المساحة الزراعية للحبوب و لبعض المحاصيل الزراعية	129
08	تطور أعداد بعض الحيوانات كم 2000 إلى 2008	130
09	تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي بين 2001-2008	131
10	تطور واردات الحبوب بين سنة 2000 و 2008	135
11	تطور واردات الحليب و السكر بين سنة 2000 و 2008	136
12	واردات البطاطس البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز، التفاح، الكاكاو والموز، بين 2000 و 2008	137
13	تطور واردات بعض المواد الغذائية الأخرى سنة 2000 و 2008	138
14	تطور قيمة الواردات الغذائية و نسبها المئوية من مجموع الواردات الكلية	139
15	تطور أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر بين سنة 2000 و 2008	140
16	تطور نصيب و قيمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية	141
17	تطور إنتاج الحبوب الشتوية من 2009-2014	143
18	تطور إنتاج الحبوب الصيفية 2009-2014	144
19	تطور إنتاج الحبوب الجافة 2009-2014	145
20	تطور إنتاج الحليب 2009-2014	145
21	تطور إنتاج المساحات الزراعية 2009-2014	146
22	تطور اليد العاملة في الفلاحة 2009-2014	147
23	تطور المساحة الزراعية لبعض المنتجات الزراعية بين سنة 2009-2014	149
24	تطور أعداد بعض الحيوانات 2009-2012	150
25	تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي 2009-2012	151
26	قائمة الجوائز للولايات الرائدة حسب الفروع	154
27	تطور واردات الحبوب	157
28	تطور واردات الحليب و السكر	158
29	تطور واردات البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز،	159

	التفاح، الكاكاو، الموز	
160	تطور قيمة الواردات الغذائية و نسبها المئوية من مجموع الواردات الكلية	30
161	تطور الفروع الغذائية التي صدرتها الجزائر بين 2009-2014	31
162	تطور نصيب و قيمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية	32

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق (01)

المخطط رقم (1) الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.



المصدر: الجزائر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق،
الجزائر: المطبعة الرسمية 2012 ، ص6.

الملحق (02)

الجدول رقم (1) يوضح تطور إنتاج الحبوب الشتوية الوحدة قنطار

السنوات	الحبوب الشتوية				
	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	مجموع الحبوب الشتوية
2000	4863340	2740270	1632870	81700	9318180
2001	12388650	8003480	5746540	436610	26575280
2002	9509670	5508360	4161120	334950	19514100
2003	18022930	11625590	12219760	775460	42643740
2004	20017000	729000	12116000	890000	
2005	15687090	8460185	10328190	775000	35250465
2006	17728000	9151300	12358800	890000	40128100
2007	15289985	7899640	11866580	922375	35978580
2008	8138115	2972210	3959215	266600	15336140

الملحق (03)

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

الجدول رقم (2) يوضح تطور إنتاج الحبوب الصيفية ومجموع الحبوب الشتوية والصيفية 2000 إلى 2008

السنوات	الحبوب الصيفية			مجموع الحبوب الصيفية والشتوية
	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء	مجموع الحبوب الصيفية	
2000	15560	8340	23900	9342080
2001	10870	5550	16420	26591700
2002	8370	6780	15150	19529250
2003	9810	6070	15880	42659620
2004	6790	8490	15280	////
2005	11480	12390	23870	35274335
2006	24560	24790	49350	40177450
2007	16440	24050	40490	36019070
2008	10145	10380	20525	15356665

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

الملحق (04)

الجدول رقم(3) يوضح تطور إنتاج الحليب من سنة 2000 إلى 2008.

الوحدة: 10^3 لتر

السنوات	الإنتاج
2000	1586590
2001	1637210
2002	1544000
2003	1610000
2004	1915000
2005	2092000
2006	2244000
2007	2184846
2008	2219708

الملحق (05)

الجدول رقم (4) يوضح تطور إنتاج الحبوب الجافة ومجموع منتجات السباخ من سنة 2000-2008.

الإنتاج السنوات	الفاصولياء اليابسة	الجلبان	المجموع الحبوب الجافة	مجموع منتجات السباخ
2000	4190	1020	218640	33081560
2001	7340	280	384360	33622030
2002	8640	270	435340	38374160
2003	10960	180	577480	49088610
2004	15810	150	580000	////
2005	6660	650	471060	59265500
2006	9145	1107	440690	59291430
2007	9170	950	500830	55242790
2008	5441	1980	401725	60681320

الملحق (06)

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

الجدول رقم (5) يوضح تطور إنتاج بعض المنتجات الزراعية من 2000 إلى 2008.

الإنتاج السنوات	البطاطا	الطماطم	الحمضيات	التمور	زيت الزيتون	زيتون المائدة
2000	12076900	3414470	4326350	365160	1824390	346730
2001	9672320	3735340	4699600	4373320	1667930	335460
2002	13334650	4013640	5194590	4184270	1441570	477690
2003	18799180	4569330	5599300	472304	1041530	634740
2004	18962700	5121950	6091110	4426000	4100020	587980
2005	21565499	5137795	6274060	5162934	2307855	857035
2006	21809610	5489336	6803450	49921880	1962580	684750
2007	15068590	5673134	6894670	5269210	1271740	817780
2008	21710580	5592491	6973665	5527650	1629680	910990

الملحق (07)

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

الجدول رقم (7) يوضح تطور المساحة الزراعية لبعض المنتجات الزراعية بين سنة 2000 إلى 2008

الإنتاج السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	البقول الجافة	زراعات السباخ	الحمضيات	الكروم
2000	1056860	550	63140	274930	41380	51010
2001	241800	600	59470	277400	41680	51450
2002	1844460	450	62160	290690	42250	54160
2003	2900820	570	68010	320100	42942	60465
2004	3000000	410	72063	345558	43560	62532
2005	2349619	709	69240	363030	43995	69633
2006	2671140	811	66866	372096	45859	75187
2007	2873219	394	63510	354093	47570	76754
2008	1484843	395	61211	363549	50567	73739
2009	3175913	229	67448	393594	50567	69110

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

الملحق (08)

الجدول رقم (17) تطور إنتاج الحبوب الشتوية من 2009-2014 الوحدة قنطار

المسنوات	الحبوب الشتوية				
	مجموع الحبوب الشتوية	الخرطال	الشعير	القمح اللين	القمح الصلب
2009	61227000	1109870	25666140	11093120	23357870
2010	45581000	1015000	15039000	9142000	20385000
2011	////	767300	12580800	7151000	21957900
2012	51336480	1097025	15917150	10251125	24071180
2013	49109735	1132859	14986386	9666796	23323694
2014	34321780	565803	9394009	5918634	18443334

الملحق (09)

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

الجدول رقم (19) يوضح تطور إنتاج الحبوب الجافة 2009-2014. الوحدة قنطار

الإنتاج السنوات	الفاصولياء اليابسة	الجلبان	المجموع	الحمص	العدس	الجلبان الجاف	الفول و الفول المصري	الإنتاج السنوات
2009	11588	1325	642890	178404	26932	59692	364949	2009
2010	8449	1976	723450	234737	45902	66134	366252	2010
2011	9525	1810	788170	240512	82152	74353	379818	2011
2012	10240	1680	842900	276750	57380	91780	405070	2012
2013	13614	2009	958330	349802	63184	105859	423862	2013
2014	13429	3970	937065	351178	53409	101193	413886	2014

الملحق (10)

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

الجدول رقم (20) يوضح تطور إنتاج الحليب 2009-2014 الوحدة 1000 لتر

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج	2394200	2632911	2926959	3088190	3368066	3548825

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

الملحق (11)

الجدول رقم (21) يوضح تطور إنتاج المحاصيل الزراعية 2009-2014. الوحدة :قنطار.

الإنتاج السنوات	البطاطس	الطماطم	الحمضيات	التمور	زيت الزيتون	زيت المائدة
2009	26360570	6410343	8444950	6006960	982505	3769315
2010	33003115	7182353	7881110	6447410	1359368	1753152
2011	38621936	7716055	////	7248940	1927850	4179905
2012	42194758	7969630	10878320	7893570	1458260	2480140
2013	48865380	9750753	12048510	8481990	1749345	4038055
2014	46735155	10656093	12710330	9343772	2083507	2745093

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

الملحق (12)

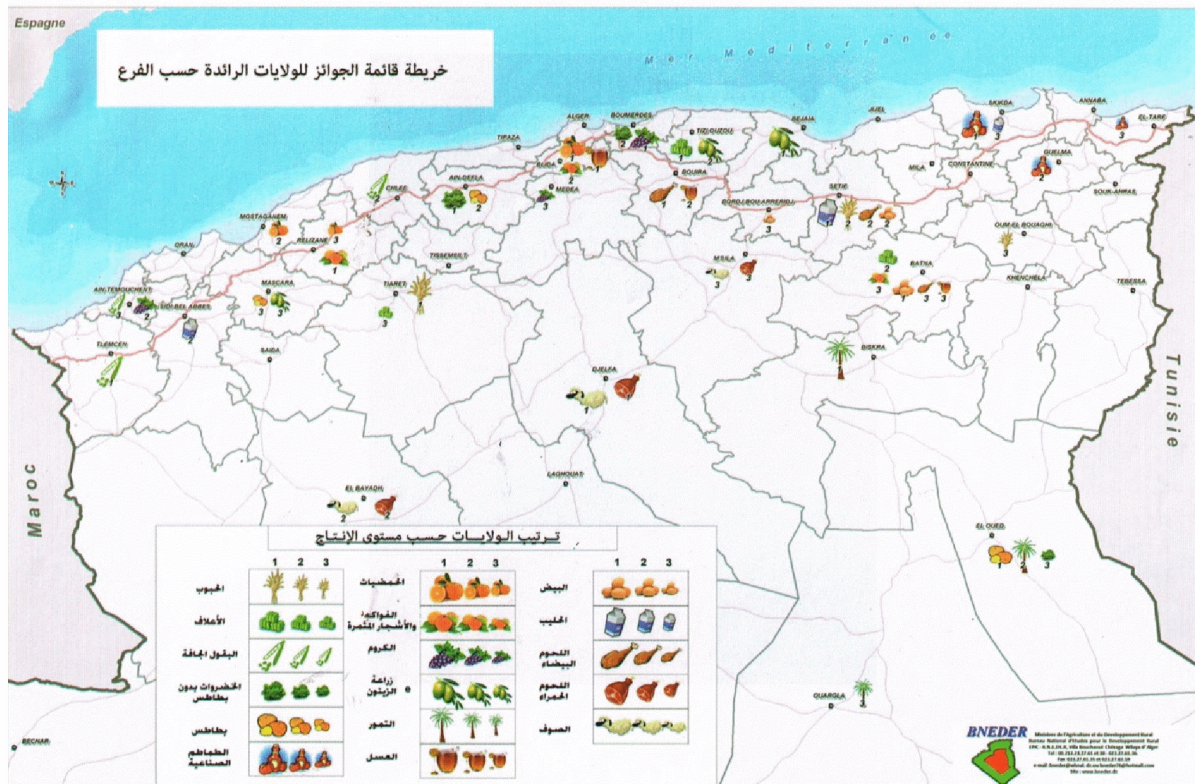
الجدول رقم (23) يوضح تطور المساحة الزراعية لبعض المنتجات الزراعية بين سنة 2009-2014. الوحدة : هكتار.

المنتج	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	البقول الجافة	زراعات السباح	الحمضيات	الكروم
						السنة
2009	3175912	229	67448	393594	50567	69110
2010	2856190	174	74220	429417	53977	69224
2011	2584195	340	87296	449258	55227	72042
2012	3061498	1535	85295	468262	57157	68669
2013	2708880	372	84993	504755	57479	68564
2014	2507955	1058	90507	499103	59151	66417

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

● خريطة قائمة الجوائز للولايات الرائدة حسب الفروع:

توضح الخريطة التالية الولايات الرائدة حسب الفروع الغذائية في الجزائر.



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، الجزائر، المطبعة الرسمية، 2012، الملحق 4.

الفهرس

12-1.....	مقدمة
14.....	الفصل الأول: مكانة تطور القطاع الفلاحي في الجزائر
15	المبحث الأول : مرحلة الاقتصاد الجزائري
15	المطلب الأول : نظام التسيير الذاتي
24	المطلب الثاني : نظام الثورة الزراعية
34	المطلب الثالث : الجزائر في ظل الخيار الاشتراكي
40	المطلب الرابع : الجزائر في ظل الخيار الرأسمالي
47	المبحث الثاني : بنية الاقتصاد الجزائري
47	المطلب الأول : تموقع القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري
52	المطلب الثاني : أولوية القطاعات الاقتصادية
55	المطلب الثالث : المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي
61	المبحث الثالث : الموارد الاقتصادية الجزائرية
61	المطلب الأول : الموارد الأرضية
66	المطلب الثاني : الموارد المائية
76	المطلب الثالث : الموارد البشرية
81	خلاصة الفصل

83	الفصل الثاني: برامج الدعم الفلاحي في ظل انتعاش الإيرادات
84	المبحث الأول : المخططات التنموية للإنعاش الاقتصادي
85	المطلب الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي
88	المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
89	المطلب الثالث : برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) 2010-2014 ...
91	المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR
91	المطلب الأول : التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR
96	المطلب الثاني : المشروع الجوازي للتنمية الريفية PPDR
98	المطلب الثالث : قانون التوجيه الفلاحي 08-16
101	المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 2009-2014
101	المطلب الأول : التعريف بسياسة التجديد الفلاحي و الريفي
105	المطلب الثاني : ركائز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي
112	المطلب الثالث : الوسائل المساعدة لبرنامج التجديد الريفي
114	المطلب الرابع : قانون 10-03 المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة..
118	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: تطور الإنتاج الفلاحي و موارد الفلاحة و الصادرات و الواردات	
الجزائرية 2000-2014 120	
المبحث الأول : تطور الإنتاج الفلاحي و موارد الفلاحة و الصادرات و الواردات بين	
سنة 2000-2008 121	
المطلب الأول : الإنتاج الزراعي 121	
المطلب الثاني : تطور موارد الإنتاج الفلاحي 127	
المطلب الثالث : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية 2000-2008 134	
المبحث الثاني : تطور الإنتاج الفلاحي و موارد الفلاحة و الصادرات و الواردات بين الفترة من	
2009-2014 142	
المطلب الأول : نمو الإنتاج الفلاحي 143	
المطلب الثاني : تطور موارد الفلاحة 147	
المطلب الثالث : تطور الصادرات و الواردات 156	
- المكتسبات و العراقيل 162	
- التحديات المستقبلية لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي 165	
- الفرص في آفاق 2020 166	
خلاصة الفصل 168	
خاتمة 169	
قائمة المراجع 171	

183.....	فهرس الجداول و الأشكال
187	قائمة الملاحق
195	الفهرس